ECSS

توقعات

استشراف مصري لأبرز قضايا الإقليم والعالم

2020

www.ecsstudies.com

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

توقعات

استشراف مصري لأبرز قضايا الإقليم والعالم

2020

تحرير
د.خالد حنفي علي

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

المحتويات:

06 كلمة المركز

08
أولًا- القوى الكبرى: تباين تأثيرات الداخل ومسارات الخارج
1) الولايات المتحدة
2) روسيا
3) الصين
4) الاتحاد الأوربي

14
ثانيًا- القوى الإقليمية: إصلاحات «مقيدة» وخيارات بلا مراجعة
1) مسارات عامة
2) إثيوبيا
3) تركيا
4) إيران
5) إسرائيل

24
ثالثًا- النزاعات الداخلية في الإقليم: تسويات «مُعلّقة» ومساومات خارجية
1) ليبيا
2) سوريا
3) اليمن

30
رابعًا- القضية الفلسطينية: حراك داخلي وخطة لا يُتوقّع تمريرها
1) الانتخابات الداخلية
2) المصالحة الوطنية
3) التسوية السياسية
4) التهدئة الفلسطينية- الإسرائيلية

34
خامسًا- تنظيمات الإرهاب: إعادة تموضع مناطقي وتحالفات واسعة
1) مسارات متوقعة
2) تحركات داعش
3) تكتيكات ميدانية
4) تحالفات اجتماعية

40
سادسًا- أمن الممرات البحرية: ترتيبات قيد البزوغ وتحالفات متضاربة
1) أمن البحر الأحمر
2) أمن الملاحة بالخليج العربي
3) أمن شرق البحر المتوسط

سابعًا- اتجاهات التسلح: سباق أمريكي-صيني وتصاعد تهديد «الدرونز» 46
1) التسلح الدولي
2) التسلح الإقليمي
3) التسلح غير التقليدي

ثامنًا- الأمن الإفريقي: تخفيف التوترات البينية الإقليمية وتفاقم الأوضاع الداخلية 52
1) مفاوضات سد النهضة
2) أمن القرن الإفريقي
3) دول الساحل الإفريقي

تاسعًا- الاحتجاجات العربية: إخفاقات جديدة متوقّعة.. واستحقاقات مفتوحة 60
1) السودان
2) العراق
3) لبنان
4) الجزائر
5) تونس

عاشرًا- الاقتصاد العالمي: هدوء الحرب التجارية.. وارتفاع لأسعار النفط 68
1) الحرب التجارية
2) أسعار النفط

حادي عشر- التطورات التكنولوجية: اختراقات سيبرانية.. وفرص ذكاء اصطناعي 72
1) الامن السيبراني
2) الذكاء الاصطناعي
3) البيانات الضخمة

ثاني عشر- قضايا عالمية: جدل مستمر بين القوى الكبرى دون اتفاقات 78
1) صعود الشعبوية
2) الهجرة واللجوء
3) تغير المناخ

ثالث عشر- اتجاهات مصرية: مواصلة بناء الداخل.. وجاهزية لأزمات الخارج 84
1) تحديات الإصلاح الداخلي
2) أولويات إقليمية ملحة

كلمة المركز

للعام الثاني على التوالي يقدم المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية إصداره السنوي حول توقعات العام الجديد. وكان إصدار «توقعات عام ٢٠١٩» قد نجح في استشراف مسارات عدد من القضايا خلال العام المنصرم، الأمر الذي وضع على المركز مسئولية أكبر في محاولة طرح استشراف مسارات سلوك الفاعلين الدوليين والإقليميين، والظواهر الأبرز خلال العام ٢٠٢٠. تجربة إصدار «توقعات ٢٠١٩» أغرتنا بتوسيع نطاق إصدار «توقعات ٢٠٢٠»، سواء من حيث عدد الفاعلين والقضايا موضوع الاستشراف، أو من حيث عدد المشاركين في بناء هذه التوقعات، بهدف الوصول إلى أكثر صورة تفصيلية ممكنة حول المسارات المتوقعة خلال العام ٢٠٢٠.

كان من المفترض أن يخرج هذا الإصدار إلى النور خلال الأسبوع الأخير من ديسمبر ٢٠١٩، لكن التطورات الكثيفة التي شهدها كل من النظام العالمي وإقليم الشرق الأوسط، سواء على مستوى الإقليم ككل أو على مستوى التطورات المهمة داخل وحداته السياسية، دفعتنا إلى تأخير الإصدار بضعة أسابيع لأخذ هذه التطورات في الاعتبار. إذ لم يكن من الممكن الحديث عن استشراف دقيق لمسار الأزمات الرئيسية في الإقليم دون متابعة للتطورات المتسارعة والمفاجئة التي شهدتها هذه الأزمات خلال شهر يناير الماضي، والتي مثلت في بعض الحالات تحولا في مسار هذه الأزمات. يصدق ذلك بشكل خاص على القضية الفلسطينية، والأزمة الليبية، والمشهد في شرق المتوسط، وملف سد النهضة. كما كان من الصعب طرح استشراف محدد للسياسات الرئيسية في الإقليم دون الوقوف على تطورات المشهد السياسي الداخلي في العراق ولبنان وعملية تشكيل الحكومتين في البلدين.

في هذا السياق، يحاول إصدار هذا العام استشراف سلوك الفاعلين الدوليين والإقليميين والمسارات المتوقعة لعدد من الظواهر الأساسية من خلال ثلاث عشرة محور رئيسي. يناقش المحور الأول السلوك المتوقع للقوى الأربع الرئيسية داخل النظام العالمي (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، الاتحاد الأوروبي)، وينتهي فريق عمل هذا المحور إلى أنه رغم تباين تأثير المتغيرات الداخلية في صياغة سلوك هذه القوى لكن هذه المتغيرات ستظل هي القاسم المشترك بين القوى الأربع خلال عام ٢٠٢٠. ويناقش المحور الثاني القوى الإقليمية (إثيوبيا، تركيا، إيران، إسرائيل)، وكان الاتجاه الأبرز هنا هو هيمنة الإصلاحات «المقيدة» على هذه القوى. ويناقش المحور الثالث النزاعات الداخلية في حالة كل من ليبيا وسوريا واليمن، وينتهي فريق عمل الإصدار إلى أن الاتجاه الأغلب هو حدوث تسويات «مُعلّقة» واستمرار المساومات الخارجية. أما فيما يتعلق بالقضية الأهم وهي القضية الفلسطينية، فقد انتهى فريق العمل إلى أن الاتجاه الأغلب هو هيمنة الحراك الداخلي في ظل خطة سلام أمريكية لا يُتوقّع تمريرها بسهولة.

على مستوى الظواهر والقضايا، أولى الإصدار هذا العام اهتماما بعدد كبير من الظواهر والقضايا المهمة. بعض هذه الظواهر هي ظواهر تقليدية يعيش معها العالم والإقليم منذ فترة، لكن بعض هذه القضايا تعد ظواهر حديثة نسبيا، أو على الأقل هي ظواهر فرضت نفسها بقوة خلال السنوات الأخيرة. ناقش المحور الخامس تنظيمات الإرهاب، وانتهى إلى أن الاتجاه المتوقع خلال العام ٢٠٢٠ هو اتجاه التنظيمات الإرهابية إلى إعادة التموضع المناطقي وبناء تحالفات واسعة. ويناقش المحور السادس أمن الممرات البحرية (أمن البحر الأحمر، أمن الملاحة في الخليج العربي، أمن شرق البحر المتوسط)، وينتهي إلى أن الاتجاه الأغلب هو استمرار ظاهرة الترتيبات الجديدة وظهور التحالفات المتضاربة. ويناقش المحور السابع اتجاهات التسلح، حيث العنوان الأبرز هنا هو بدء سباق أمريكي- صيني وتصاعد تهديد «الدرونز». وفيما يتعلق بالتفاعلات ذات الصلة بالأمن الإفريقي (مفاوضات سد النهضة، أمن القرن الأفريقي، الحالة الأمنية في دول الساحل)، فإن الاتجاه الأبرز هو حدوث تراجع نسبي في حدة التوترات البينية الإقليمية مقابل تفاقم التوترات الداخلية. وفيما يتعلق بظاهرة الاحتجاجات العربية التي عادت إلى المشهد بقوة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩ (السودان، الجزائر، العراق، لبنان، تونس) فإن الاتجاه الأغلب هو حدوث إخفاقات جديدة ما يفتح المجال أمام قائمة مفتوحة من الاستحقاقات.

ولن يكون الاقتصاد العالمي أفضل حالا، حيث ينتهي فريق العمل هنا إلى أنه رغم استمرار تراجع حدة الحرب التجارية، فمن المتوقع حدوث ارتفاع في أسعار النفط لأسباب تم مناقشتها تفصيلا. أما المحوران الحادي عشر والثاني عشر فقد ناقشا مجموعة من القضايا النوعية، حيث ناقش المحور الحادي عشر ثلاثة قضايا تكنولوجية رئيسية، هي الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، باعتبارها مجالات أساسية سوف تلعب دورا في تشكيل/ إعادة تشكيل العديد من الظواهر والسياسات الدولية. وناقش المحور الثاني عشر قضايا الشعبوية، والهجرة واللجوء، وتغير المناخ، والتي ستظل موضوع جدل مستمر بين القوى الكبرى خلال عام ٢٠٢٠ دون الوصول إلى اتفاقات محددة.

وأخيرا، تم إفراد المحور الثالث العشر لقضيتين مصريتين مهمتين، الأولى هي تحديات الإصلاح الداخلي، والثانية هي الأولويات الإقليمية الملحة، لينتهي فرق العمل هنا إلى أن الاتجاه الأبرز هو مواصلة بناء الداخل وتعزيز الجاهزية للتعامل مع الأزمات الخارجية الطارئة.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أولًا: القوى الكبرى

تباين تأثيرات الداخل ومسارات الخارج

مشرف المحور

د. محمد فايز فرحات

المشاركون

د. محمد كمال (الولايات المتحدة)

د. نورهان الشيخ (روسيا)

د. محمد فايز فرحات (الصين)

د. توفيق أكليمندوس (الاتحاد الأوروبي)

يكشف نمط التأثير المتوقع للتحولات الداخلية الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي على السلوك الخارجي لهذه القوى الرئيسية في النظام الدولي وأنماط تفاعلاتها البينية خلال عام ٢٠٢٠، **عن استنتاجين رئيسيين:**

الاستنتاج الأول، يتعلق بتباين نمط تأثير التحولات الداخلية على السلوك الخارجي لهذه القوى من حالة إلى أخرى. في حالة الولايات المتحدة، يأخذ اتجاه تأثير التحولات الداخلية منحى إهمال نسبي لقضايا السياسة الخارجية خلال عام ٢٠٢٠، لصالح التركيز على قضايا السياسة الداخلية. ويرجع ذلك إلى طبيعة الظرف السياسي في الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٢٠ باعتباره عام الانتخابات. وسيكون الاتجاه الأغلب هو توظيف السياسة الخارجية الأمريكية لصالح الحسابات الانتخابية، بما يتضمنه ذلك من إمكانية التورط في عمليات عسكرية خارجية محدودة لخدمة الحسابات الانتخابية الداخلية.

أما في حالة الصين، فإن اتجاه تأثير القضايا الداخلية يأخذ اتجاه استمرار التمسك بسياسة «المهادنة» الخارجية، طالما لا يتعلق الأمر بالقضايا ذات الصلة بالسيادة (تايوان، بحر الصين الجنوبي). ورغم حدوث تغير في السلوك الخارجي للصين في مرحلة الرئيس «شي جين بينج» مقارنة بالمراحل السابقة، لكن يظل التحول التدريجي سمة رئيسية في السياسة الخارجية الصينية، بجانب الحرص على توفير الشروط الدولية لحماية مشروع الصعود الصيني.

أما في حالة الاتحاد الأوروبي، فإن تأثير القضايا/ التحولات الداخلية (صعود اليمين الشعبوي، تزايد معدلات الاستقطاب والاحتقان بين المناطق والمدن الكبرى المستفيدة من العولمة وتلك المتضررة منها، تصاعد خطر الانفصال داخل بعض الدول خاصة إسبانيا والمملكة المتحدة، تباين معدلات الإنفاق العسكري، تباين السياسات المالية.. إلخ) يسير في اتجاه «تكبيل» الأداء الخارجي للاتحاد وضعف أشكال التنسيق بين دوله، فيما يتعلق بعدد من القضايا الخارجية المهمة (العلاقة مع الولايات المتحدة وروسيا، مستقبل الناتو، قضية الجيش الأوروبي).

الاستنتاج الثاني، يتعلق بنمط التفاعلات بين القوى الأربع خلال عام ٢٠٢٠، حيث من المتوقع اتجاه العلاقات الروسية-الأمريكية إلى مزيد من الاستقطاب والمواجهة حول مدى واسع من القضايا، بينما قد تتجه العلاقات الروسية-الأوروبية إلى التحسن بفعل مجموعة من العوامل (استمرار الاعتمادية الأوروبية على الغاز الروسي). أما العلاقات الصينية مع روسيا فقد تتجه إلى مزيد من التنسيق والتعاون طالما أنها لا تؤدي إلى زيادة حدة الاستقطاب الصيني-الأمريكي. وأخيرًا، فقد تتجه العلاقات الأوروبية-الأمريكية إلى مزيدٍ من التأزم بفعل مجموعة من العوامل (الخلاف حول طريقة التعامل مع روسيا، قضية الغاز). فيٍ ضوء هذين الاستنتاجين، يناقش هذا القسم -تفصيلًا- السلوك المتوقع للقوى الدولية الأربع، استنادًا إلى الاتجاهات الداخلية الرئيسية التي شهدتها هذه القوى خلال عام ٢٠١٩، والتي يتوقع استمرار بعضها أيضًا خلال عام ٢٠٢٠.

أولًا- الولايات المتحدة: حسابات انتخابية تفرض أولوية للداخل:

يبدأ الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، في يناير ٢٠٢٠، عامه الرابع في الحكم، وهي السنة الأخيرة في فترته الرئاسية الأولى، حيث من المقرر أن تُجرَى انتخابات الرئاسة في نوفمبر القادم. وقد استطاع «ترامب» خلال السنوات الثلاث الماضية تغيير ملامح الداخل الأمريكي، والذي انعكس بدوره على السياسة الخارجية، وسوف يبدو ذلك جليًّا في عام ٢٠٢٠. على المستوى الداخلي، كانت هناك ثلاثة تحولات رئيسية، ستمثل مصادر مهمة في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية خلال عام ٢٠٢٠.

1 - تبلور تيار اليمين الجديد: عندما ترشح "دونالد ترامب" للرئاسة عن الحزب الجمهوري عام ٢٠١٦، لم يحظَ بتأييد العديد من قيادات وكوادر الحزب الجمهوري، واعتبر الكثير منهم أنه دخيل على الحزب، وأن أفكاره لا تُعبر عن تيار اليمين التقليدي الذي يمثله. لكن بعد مرور ثلاث سنوات من توليه الحكم، استطاع "ترامب" السيطرة على الحزب، وأصبحت أفكاره جزءًا رئيسيًّا من رؤيته. وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، شهد الحزب الجمهوري عملية تحول فكري مهمة، بحيث أصبحنا بصدد "يمين جديد" يختلف عن اليمين التقليدي الذي عبر عنه الحزب لسنوات طويلة. أحد هذه الاختلافات يتعلق بالإنفاق الحكومي؛ فأفكار وسياسات اليمين التقليدي قامت على الانضباط المالي وتقليص الإنفاق الحكومي، ولكن توجهات "ترامب" ارتبطت بزيادة هذا الإنفاق، وتبني برنامج ضخم للبنية التحتية. "اليمين التقليدي" كان داعمًا للأفكار المتعلقة بحرية التجارة بين دول العالم، في حين أن "اليمين الجديد" يتبنى ما يُعرف بـ"القومية الاقتصادية"، التي تستهدف إعادة صياغة القواعد التي تحكم الاقتصاد العالمي، بجانب تبني سياسات حمائية.

يرتبط بما سبق أن التيار اليميني التقليدي اعتاد أن يوجه خطابه السياسي إلى الطبقات العليا، وشكّل رجال الأعمال جانبًا أساسيًّا من قاعدته الشعبية، أما اليوم فإن اليمين الجديد يستهدف الطبقة العاملة أو ما يُسمى بأصحاب "الياقات الزرقاء"، الذين ارتبطوا تاريخيًّا بالتوجهات اليسارية. فقد استطاع "ترامب" أن يستغلّ نقمة هؤلاء على سياسات العولمة وتحرير التجارة، وأن يجذبهم للتصويت له. وسيكون لهذا التيار اليميني الجديد تأثيره الكبير على السياسات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة.

2 - تعميق الاستقطاب الداخلي: زادت حدة الاستقطاب السياسي داخل الولايات المتحدة، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، خاصةً مع بدء إجراءات عزل الرئيس "ترامب" خلال عام ٢٠١٩. وقد استخدم الديمقراطيون هذه الإجراءات لتحقيق هدف سياسي محدد هو المساهمة في خروج "ترامب" من البيت الأبيض في الاستحقاق الرئاسي القادم، من خلال اتهامه بانتهاك السلطات المتعلقة بمنصبه لتحقيق مكاسب خاصة، وانتهاك القواعد المؤسسية التي يقوم عليها النظام السياسي الأمريكي، وأنه يسعى لتدمير المؤسسات والإخلال بالتوازنات الدستورية بين الرئاسة والكونجرس. بمعنى آخر، سعى الديمقراطيون إلى تصوير "ترامب" على أنه شخص "خطير" و"متهور"، و"لا يؤتمن" على إدارة الدولة. في المقابل، قام الرئيس "ترامب" هو الآخر بالتعامل مع مسألة عزله بمنطق سياسي، فاتهم الديمقراطيين بأنهم يسعون "لسرقة إرادة وأصوات الناخبين الأمريكيين" الذين جاءوا به بشكل شرعي للبيت الأبيض، وأنهم (الديمقراطيين) يستهلكون كل وقت المؤسسة التشريعية في عملية عزله بدلًا من الاهتمام بالقضايا الحقيقية للمواطنين.

أضف إلى ذلك أن اتهامات الديمقراطيين لـ"ترامب" بأنه "يدمر" تقاليد الحكم و"يعادي" المؤسسات، تجعله أكثر شعبية داخل قاعدته الاجتماعية التي انتخبته لتحقيق هذه الأهداف. لكن في كل الأحوال، وبصرف النظر عن المكاسب التي يحققها كل طرف، فقد ساهمت هذه الإجراءات في تعميق هوة الخلاف بين الجمهوريين والديمقراطيين، وزيادة حدة الاستقطاب الداخلي بالولايات المتحدة، وهو ما سوف يستمر خلال عام ٢٠٢٠.

3 - حملة انتخابات الرئاسة: شهد عام ٢٠١٩ بداية حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية، وسوف يشهد العام الجديد تصعيد هذه الحملة، وإجراء الانتخابات في شهر نوفمبر. وبالرغم من أن فرص الرئيس "ترامب" في إعادة انتخابه لفترة ثانية تبدو جيدة بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية بالبلاد في عهده، وكذلك تمتعه بميزة كونه الرئيس الحالي، حيث توضح السوابق التاريخية أنه نادرًا ما يخسر الرئيس في سعيه للفوز بفترة ثانية. لكن وبالرغم من أن "ترامب" ما زال يستند إلى قاعدة شعبية انتخبته في المرة الأولى، فإنه لم يقم بتوسيع هذه القاعدة، كما أن الأمر في النهاية سوف يتوقف على قدرة كل مرشح على تعبئة الناخبين، وإقناعهم بالخروج للتصويت له. وقد استطاع الحزب الديمقراطي تعبئة أعداد ضخمة من الناخبين في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في ٢٠١٨، نتج عنها فوز الديمقراطيين بالأغلبية في مجلس النواب وانتزاعها من الجمهوريين. ويعول البعض على حملة تعبئة مشابهة يمكن أن تأتي بالمرشح الديمقراطي للبيت الأبيض. وفي كل الأحوال ستكون حملةُ الانتخابات الرئاسية هي محور الأحداث في ٢٠٢٠.

استنادًا إلى ما سبق، فإن عام ٢٠٢٠ سوف يشهد اهتمامًا أقل بقضايا السياسة الخارجية لمصلحة القضايا الداخلية التي تهُمّ المواطن الأمريكي بشكل أساسي، خاصة في عام الانتخابات. وستعود مرة أخرى لغة الخطاب المتشددة تجاه المهاجرين، وقضايا البيئة، والمناخ، ومطالبة الحلفاء بالمساهمة بشكل أكبر في تحمل الأعباء المالية للتحالف. وسيتم أيضًا تجنب التورط في أي عمل عسكري كبير في الخارج. ومن الوارد أن يتم التوصل لاتفاق تجاري جديد مع الصين يُساهم في الحفاظ على استمرار تحسن الأوضاع الاقتصادية بالولايات المتحدة. باختصار، فإن الحسابات الانتخابية وسعي "ترامب" للحفاظ على قاعدته التصويتية هي التي ستحرك السياسة الخارجية الأمريكية خلال عام ٢٠٢٠.

ثانيًا- روسيا: تحديات اقتصادية وأمنية.. وسياسة خارجية نشطة:

لا تزال التحديات الداخلية تمثل البوصلة المحددة لتوجهات السياسة الخارجية الروسية وأولوياتها، ولعل أهمها التحدي الديموغرافي، على خلفية محدودية نسبة من هم في سن الشباب نسبة إلى إجمالي السكان (لا تتجاوز ٢٠٪). يضاعف من خطورة هذا التحدي أن روسيا من أقل دول العالم من حيث نسبة النمو السكاني، وهو ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية في أكبر دول العالم مساحة. يرتبط بذلك ثورة التطلعات لدى المواطن الروسي، خاصة الشباب، حيث أدت ثورة الاتصالات والمعلومات والانفتاح على العالم الخارجي -لا سيما الانفتاح على الاتحاد الأوروبي- إلى تغير واضح في احتياجات وتطلعات المواطن الروسي لأنماط حياة ومستويات معيشة ورفاهية لم تكن معروفة من قبل. ويمثل هذا عامل ضغط على الحكومة الروسية التي تحاول تلبية هذه التطلعات للتمتع بدرجات أعلى من الرضا بين المواطنين.

يأتي ذلك في وقت تواجه فيه روسيا صعوبات اقتصادية على مدى السنوات الأربع الماضية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط التي تمثل عوائدُه عصبَ الاقتصاد الروسي، والذي تزامن مع تصعيد العقوبات من جانب واشنطن وحلفائها لا سيما الأوروبيين، مما أدى إلى تراجع في تدفقات الاستثمارات الأجنبية لروسيا. ورغم أن عام ٢٠١٩ شهدَ تعافيًا نسبيًّا للاقتصاد الروسي، حيث سجل أرقامًا إيجابية، وفق صندوق النقد الدولي. فقد قدر الأخير نسبة النمو بـ١,٢٪، وتوقّع أن ترتفع إلى ١,٩٪ في عام ٢٠٢٠. وفي تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩ الصادر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي»، جاءت روسيا في الترتيب السادس عالميًّا من أصل ١٤١ اقتصادًا في مؤشر حجم السوق، وهو واحد من ١٢ مؤشرًا يبني عليها تقرير التنافسية ترتيب دول العالم.

وبلغ نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي نحو ١١,٣٢ ألف دولار. وارتفعت احتياطيات البلاد من الذهب والنقد الأجنبي إلى ٤٨٩,٥ مليار دولار، بينما سجل الاستثمار زيادة معتدلة مقارنة بالعام السابق، بعد بلوغه أدنى مستوياته التاريخية مطلع عام ٢٠١٨. إلا أن الاقتصاد الروسي لم يسترد كامل قوته، وما زال الأداء الاقتصادي بعيدًا عما كان عليه الحال منذ عقد مضى حين ازدهرت أسعار النفط والاستثمارات ومعها الاقتصاد الروسي، حيث بلغ معدل النمو ٧٪، واحتلت روسيا المركز الثالث عالميًّا من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إليها في عام ٢٠١٣.

ولا تقلّ التحديات الأمنية أهمية، فلم تمض سوى عشرة أيام عقب إعلان رئيس هيئة الأمن الفيدرالي الروسي «ألكسندر بورتنيكوف»، في ١٠ ديسمبر ٢٠١٩، عن نجاحات الهيئة في مجال مكافحة الإرهاب (التي تضمنت إحباط ٥٠ جريمة ذات طابع إرهابي، وتفكيك ٧٨ خلية سرية تابعة للمنظمات الإرهابية خلال عام ٢٠١٩) حتى وقع حادث إطلاق نار أمام مقر الهيئة في قلب العاصمة موسكو، ليودي بحياة أحد عناصر الهيئة، الأمر الذي أعاد القضاء على الإرهاب إلى صدارة الأولويات الروسية. وفي ضوء هذه التحديات، **تبرز مجموعة من التوجهات الرئيسية للسياسة الروسية على الصعيد الدولي والإقليمي خلال عام ٢٠١٠:**

1 - استمرار التنافس والمواجهة بين موسكو وواشنطن حول مدى واسع من القضايا، يأتي في مقدمتها التنافس على أسواق الطاقة، خاصة السوق الأوروبية التي تُعد السوق الأكبر والأهم للغاز والنفط الروسي. فقد جعلت ثورة الغاز الصخري من الولايات المتحدة مصدرًا مهمًّا لتصدير الغاز المسال إلى باقي دول العالم، خاصة أوروبا التي تُعد أهم الأسواق العالمية للغاز، كما أنها الأقرب والأكثر جدوى اقتصاديًّا لواشنطن. يُضاف إلى ذلك التنافس في سوق السلاح ومحاولة الولايات المتحدة عرقلة الصفقات الروسية لما تعتبره أسواقًا تقليدية لها. أضف إلى ذلك خطر تجدد سباق التسلح في ضوء الانسحاب الأمريكي من معاهدة الحد من الصواريخ القصيرة ومتوسطة المدى (INF)، وغموض مستقبل معاهدة تقليص الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت الجديدة) التي من المقرر أن تنتهي في فبراير ٢٠٢١.

2 - تحسن ملحوظ في العلاقات الروسية-الأوروبية، خاصة في أعقاب رفض الاتحاد الأوروبي العقوبات الأمريكية على مشروع "السيل الشمالي ٢" لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا، وتمسك ألمانيا وأوروبا بالمضيّ قدمًا في المشروع، وذلك في تأكيد للمنحى الأوروبي المستقلّ نسبيًّا عن واشنطن، والذي انعكس أيضًا في حديث الرئيس الفرنسي "ماكرون" عن "هيكل أمني أوروبي جديد" بالتعاون مع روسيا، واستئناف محادثات "٢+٢" الفرنسية الروسية عقب انقطاع دام سبع سنوات، وعقد قمة "رباعية نورماندي" حول الأزمة الأوكرانية بين قادة روسيا وفرنسا وألمانيا وأوكرانيا، في ٩ ديسمبر في باريس، بعد توقف دام أربع سنوات.

3 - تعزيز الشراكة الاستراتيجية الروسية-الصينية، يدعم ذلك كون الصين أصبحت من أكبر أسواق الغاز الروسي عقب افتتاح خط قوة سيبيريا لنقل الغاز الروسي مباشرة إلى الصين في ٢ ديسمبر ٢٠١٩. يضاف إلى هذا الشراكة الاقتصادية والتعاون الأمني والاستراتيجي على المستوى الثنائي، ومن خلال الأطر الجماعية، مثل: مجموعة "بريكس"، ومنظمة شنغهاي، وغيرهما، وتنسيق المواقف إزاء القضايا الإقليمية والدولية المختلفة.

4 - تركيز أكبر على منطقة الخليج، وهو ما عكسته المناورات الروسية- الصينية- الإيرانية الأولى من نوعها في شمال المحيط الهندي وبحر عمان في ديسمبر ٢٠١٩، وتطوير الشراكة الروسية مع دول الخليج العربية، خاصة السعودية والإمارات، في ضوء زيارة الرئيس "بوتين" للدولتين في أكتوبر الماضي، وتوقيع الاتفاق التاريخي حول استمرار التنسيق بشأن أسعار النفط عبر خفض الإنتاج للحفاظ على الأسعار في إطار صيغة "أوبك +"، والتعاون الاقتصادي وجذب الاستثمارات الخليجية لروسيا، والتعاون التقني في مجالات الطاقة والفضاء. يتزامن هذا مع استمرار التعاون الاستراتيجي عالي المستوى مع إيران في المجالات كافة، وذلك في إطار النهج الروسي القائم على المتوازيات في السياسة الروسية، والدفع باتجاه منظومة للأمن الجماعي في الخليج تضم الأطراف كافة.

5 - استمرار التوجهات الرئيسية للسياسة الروسية في الشرق الأوسط، والتي تتضمن مركزية التسوية السلمية للأزمة السورية من خلال الانتهاء من التوافق حول الدستور السوري تمهيدًا لإجراء الانتخابات، ودعم الجيش السوري لتحرير إدلب من العناصر الإرهابية وإعادتها للسيطرة السورية. وكذلك محورية الشراكة مع مصر في مختلف المجالات الاقتصادية والتقنية والاستراتيجية، إلى جانب التنسيق بشأن الملفات الإقليمية وفي مقدمتها ليبيا، وإن كان التدخل الروسي في الملف الليبي سيظل حذرًا وغير مباشر ولن يكون بأي حال على النمط الذي شهدته سوريا.

ثالثًا- الصين.. تحديات الداخل تعزز المهادنة الخارجية:

واجهت الصين قضايا عديدة ذات أبعاد داخلية خلال عام ٢٠١٩، ستترك تأثيراتها على السلوك الصيني خلال عام ٢٠٢٠، وعلى نمط تفاعلاتها مع باقي القوى الكبرى (الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي)، ومن أبرزها:

1 - انفجار موجة الاضطرابات/ التظاهرات داخل مدينة هونج كونج. بدأت هذه الموجة في منتصف مارس واستمرت طوال باقي شهور السنة تقريبًا. جاءت هذه الموجة عقب طرح حكومة المدينة في فبراير مشروع قانون يسمح بإمكانية تسليم المطلوبين للحكومة المركزية في بكين. ورغم وجود دواعٍ عملية وقفت وراء طرح هذا القانون (عدم وجود اتفاقات لتسليم المجرمين بين المدينة والأطراف الخارجية)، لكن المحتجين نظروا إليه على أنه قد يكون مقدمة لتدخل حكومة بكين في النظام القانوني والقضائي المستقل للمدينة، وعلى نحو قد يُمهد لتقويض المسار السياسي الخاص بالمدينة، وتقويض نظام الحكم الذاتي ومبدأ "دولة واحدة ونظامان" الذي يحكم العلاقة بين المدينة وحكومة بكين. ورغم أن هذه ليست الاحتجاجات الأولى في هونج كونج، لكنها كانت الأقوى والأوسع نطاقًا؛ فرغم اضطرار حكومة المدينة إلى سحب القانون، لكن هذا لم يؤدِّ إلى وقف الاحتجاجات، ذلك أن إلغاء القانون لم يكون سوى أحد مطالب هذه الاحتجاجات.

وحظيت احتجاجات هونج كونج باهتمام -سياسي وإعلامي- غربي واسع النطاق، على نحو أثار تحفظ الصين. ورغم تمسك بكين بعدد من الثوابت التقليدية في التعامل مع هذا النوع من القضايا -خاصة رفضها التدخل في الشئون الداخلية، وإرجاع الاحتجاجات إلى وجود مؤامرة غربية، فضلًا عن التلويح باستخدام القوة من خلال نشر قوات عسكرية بالقرب من حدود المدينة- لكنّ هذا لا ينفي أن احتجاجات ٢٠١٩ انطوت على مخاطر لا يمكن تجاهلها، بالنظر إلى حجم المشاركين فيها، واستعدادهم لاستخدام إجراءات نوعية (إغلاق مطار هونج كونج الدولي في أغسطس).

وجاء قرار سحب القانون من جانب حكومة المدينة ليمثل مؤشرًا على عدم قدرة الدولة الصينية على فرض إرادتها في مواجهة هذه الاحتجاجات. كما مثل مؤشرًا على وجود سقف لإمكانية استخدام القوة العسكرية في مواجهة هذه الاحتجاجات، وهي مسألة ذات دلالة كبيرة إذا أخذنا في الاعتبار حساسية الدولة الصينية تجاه القضايا ذات الصلة بالسيادة الصينية (هونج كونج وتايوان).

2 - إثارة قضية مسلمي الإيغور في إقليم شينجيانج (شمال غرب الصين) خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٩، وصولًا بصدور قرار للبرلمان الأوروبي في ١٩ ديسمبر، أدان فيه تعرض الإيغور لما وصفه بالممارسات التعسفية من جانب الحكومة، وحجزها أكثر من ١,٨ مليون مسلم في معسكرات اعتقال منذ أبريل ٢٠١٧. وطالب القرار بتسهيل نفاذ الصحفيين والمراقبين الدوليين إلى شينجيانج. لكن الأهم هو ما تبع ذلك من اهتمام واسع النطاق بالقضية على وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي والإسلامي، ما أدى إلى اهتمام ملحوظ من جانب الحكومة الصينية وسفاراتها داخل العالم العربي والإسلامي للردّ على المزاعم المثارة حول وضع الإيغور وتفنيد الروايات المتداولة، وعرض نماذج للسياسات الصينية الإيجابية تجاه الإيغور.

وكما هو الحال بالنسبة لاحتجاجات هونج كونج، جاءت إثارة قضية الإيغور لتمثل مناسبة إضافية للكشف عن حجم الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها الصين باستخدام هذه القضية، ليس فقط من جانب الدول الأوروبية، ولكن من جانب الرأي العام العربي والإسلامي أيضًا (الذي تتعامل معه الصين باعتباره صديقًا). كما كان لإثارة القضية من جانب البرلمان الأوروبي دلالة أخرى على أنه رغم التطور الكبير الذي شهدته علاقات الجانبين في إطار "الحزام والطريق"؛ فإن هذا لم يَحُلْ دون ممارسة بعض الضغوط السياسية على الصين باستخدام ورقة الأقليات.

3 - تراجع معدل نمو الاقتصاد الصيني خلال عام ٢٠١٩، ليصل إلى أدنى مستوى له خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ليصل إلى ٦٪ خلال الربع الثالث من العام، الأمر الذي أشار إلى احتمال تعرض الاقتصاد الصيني لضغوط الانكماش. ولا يمكن إرجاع هذا التراجع إلى تداعيات الحرب التجارية مع الولايات المتحدة بشكل كامل، فهناك ضغوط داخلية لا يمكن تجاهلها، أبرزها استمرار مشكلة الفائض في القدرات الإنتاجية over-capacity التي يُعاني منها عددٌ من القطاعات الاقتصادية المهمة، خاصةً قطاعي الحديد والصلب والإسمنت.

هذه القضايا الثلاث سيكون لها تأثيرها على السلوك الصيني الخارجي خلال عام ٢٠٢٠ في اتجاهات عدة:

1) استمرار حرص الصين على تجنب أية مواجهات مباشرة مع الولايات المتحدة، سواء في المحيط المباشر للصين (آسيا المحيط الهادئ، وبحر الصين الجنوبي) أو في باقي الأقاليم (إقليم الشرق الأوسط). ولعل قراءة ردود الفعل الصينية تجاه الأزمة الإيرانية الأمريكية -على سبيل المثال- تؤكد هذا التوجه الصيني (إبداء الصين توجهات تعاونية فيما يتعلق بالمشاركة في ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز بصرف النظر عن مشاركتها الفعلية من عدمه، الاكتفاء بدعوة أطراف الأزمة إلى ضبط النفس عقب عمليات التصعيد التي جرت خلال الأسبوع الأول من يناير ٢٠٢٠ بين إيران والولايات المتحدة رغم المصالح الصينية مع إيران). وهذا التوجه هو جزء من توجه صيني استراتيجي لحماية مشروع الصعود الصيني.

2) التوسع في إجراءات تعزيز الدبلوماسية الصينية الناعمة، خاصة في العالم العربي والإسلامي، بأشكالها المختلفة (البعثات التعليمية، تعليم اللغة الصينية.. إلخ)، كوسيلة أساسية لمحاصرة أية توجهات سلبية لتوظيف قضية الإيغور مستقبلًا.

3) استمرار التركيز على تنفيذ المكونات المختلفة لمبادرة «الحزام والطريق»، بمكونيها البري والبحري. ومن المتوقع -في هذا الإطار- إعطاء وزن نسبي أقل للمكون البري من المبادرة في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالنظر إلى تدهور الأوضاع الأمنية. لكن ليس من المتوقع تأثر موقع مصر ومنطقة شرق إفريقيا وجنوب أوروبا والمتوسط على المكون البحري، بالنظر إلى بعدها نسبيًا عن مناطق الأزمات، بالإضافة إلى وجود مصلحة أوروبية في دفع المبادرة بمكونيها البري والبحري.

4) استمرار التنسيق الصيني-الروسي، خاصة التوسع في التدريبات العسكرية المشتركة في أعالي البحار. لكن ليس من المتوقع أن يأخذ هذا التنسيق مستويات متقدمة في حالة الأزمات الحادة التي تلعب فيها روسيا دورًا محوريًّا (الأزمة الأوكرانية، الأزمة السورية، الأزمة الليبية التي تسعى فيها روسيا إلى إعادة إنتاج دورها في سوريا وفق بعض التحليلات)، وذلك بالنظر إلى حرص الصين على تجنب الدخول في استقطابات حادة مع الولايات المتحدة أو الدخول في مواجهات مباشرة معها، على نحو ما أشير إليه سابقًا.

رابعًا- الاتحاد الأوروبي.. أزمات داخلية مكبلة ووزن خارجي متراجع:

واجه الاتحاد الأوروبي ودوله تحديات داخلية متعددة خلال عام ٢٠١٩ قد تؤثر على سلوكها الخارجي في ٢٠٢٠، من أبرزها:

1) تفاقم أزمات النموذج الديمقراطي، على خلفية فقدان النخب الأوروبية لمصداقيتها وأزمة دولة الرفاه، فمن جهة تراجع وزن ونفوذ الأحزاب التقليدية في أغلب الدول الأوروبية، رغم بقائها متصدرة المشهد. ولعل الاستثناء الأهم على تلك القاعدة هو حزب المحافظين البريطاني، الذي أعاد «اختراع» نفسه تحت قيادة «بوريس جونسون»، وأحزاب إسبانيا. في المقابل، ما زالت أسهم اليمين الشعبوي في ارتفاع، لكنه ما زال عاجزًا عن تشكيل أغلبية في معظم دول أوروبا الغربية، وهنا فإن الاستثناء الوحيد هو إيطاليا إن اضطرت إلى تنظيم انتخابات، وهذا غير مستبعد. كما أصبح هذا اليمين ركنًا من أركان الحكم في بعض دول أوروبا الشرقية. في السياق ذاته، كان لافتًا صعود «الخضر» في عددٍ من الدول الغربية، منها فرنسا وألمانيا، وتزايد شعبيتهم في أوساط الشباب، مما يفرض سؤال البيئة وعلاقته بالتكنولوجيا على الفاعلين السياسيين.

من جهة أخرى، تشهد أوروبا استقطابًا بين المناطق والمدن الكبرى المستفيدة من العولمة، وتلك المتضررة منها، وهو ما برز أكثر في احتجاجات وإضرابات فرنسا. كما تعاني الأغلبية العظمى من مدن أوروبا من ارتفاع نسبة المشردين والفقر في عدد كبير منها. من ناحية ثالثة، تتنوع المقاربات لمسألة دمج واحترام الخصوصية الثقافية للأقليات الإسلامية، بين اعتناق منهج تعدد الثقافات وتبني منهج الدمج في الثقافة السائدة ومحاولات التوفيق بينهما.

من جهة رابعة ، يسود مناخ من التشاؤم الرأي العام الأوروبي الذي يدرك أن وزن أوروبا في تراجع، ويخشى تبعات الثورات التكنولوجية وتأثيرها على البطالة، وازدياد تكلفة الرعاية الصحية للمسنين، بخلاف الهجرة وتغير ملامح الخرائط السكانية والعمرانية للمجتمعات، والإرهاب.

2) تصاعد التحديات الأمنية والدفاعية، حيث كشفت الأزمات الإقليمية ذات الصلة بأوروبا أن الدعم الأمريكي لم يعد مضمونًا، وأن السلاح الاقتصادي الأوروبي أضعف من نظيره الأمريكي (أزمة إيران)، وأن الدول المستفيدة من المساعدات قد تلتف حول الشروط أو تكتفي باحترامها لمدة محدودة ثم تنقلب عليها. ولعل أزمة أوكرانيا والقرم سنة ٢٠١٤ -على سبيل المثال- شكلت نقطة تحول في إدراك الأوروبيين لثقلهم داخل النظام العالمي، فكثفوا جهودهم لبناء قوة عسكرية، لكن أداء ألمانيا ما زال دون المستوى، بخلاف أن هناك جدالات حول إمكانية بناء جيش أوروبي، ومستقبل الناتو، وأساليب التعاون بين دول أوروبا في سياسات الدفاع.

يضاف لذلك، أن أوروبا تواجه من الجنوب خطر التغلغل «الجهادي» في ليبيا ومناطق الساحل والصحراء وغرب القارة. وبرغم وجود انتشار عسكري فرنسي في الساحل الإفريقي، لكنّ ثمة نقاشًا حول مدى فعاليته في مكافحة الإرهاب. وسيحتدم هذا النقاش إذا تأكدت أنباء عزم الولايات المتحدة سحب قواتها من غرب إفريقيا، والتي كانت تقدم دعمًا ملموسًا للعمليات الفرنسية. ولذلك، تطالب فرنسا دول أوروبا ببذل المزيد لدعم مجهودها في إفريقيا. ولا يختلف الأمر كثيرًا في الشرق، سواء في شرق البحر المتوسط حيث تتحرش تركيا باليونان وقبرص، مع استمرارها في التلويح بإطلاق المهاجرين، أو في البحر الأسود، حيث يتزايد الوجود العسكري الروسي، فيما تستمر أزمة القرم وأوكرانيا، وسط احتمالات ضعيفة لحلها.

بموازاة ذلك، لا يوجد توافق أوروبي حول الأولويات الدفاعية، وهو ما يرتب خلافًا حول الموقف من الولايات المتحدة وروسيا؛ إذ تستحاول دول أوروبا الشرقية حث واشنطن على عدم الانسحاب، وبالفعل زاد عدد القوات الأمريكية المنتشرة في بولندا. وبالمثل، لا يتفق الأوروبيون على مقاربة واحدة تجاه روسيا، فهناك من يرى أن معاداتها سياسة غير حكيمة ستزيد من فرص التقارب بينها وبين الصين، بينما يذهب آخرون للتقليل من شأن تهديدها، فيما يرى اتجاه ثالث أن التعامل مع التهديد يكون بالحوار.

أما بالنسبة لتركيا، فتتبنى سياسة خشنة تجاه المصالح الأوروبية، بشكل يزيد من تحولها إلى مصدر تهديد. حيث استفادت أنقرة من قدراتها العسكرية وموقعها الجغرافي والتراجع النسبي للهيمنة الأمريكية، بما أتاح هامش حركة لتنمية العلاقات الاقتصادية والتعاون العسكري مع أوروبا، مما يرفع تكلفة قرار عقوبات محتملة على أوروبا ذاتها. ويعزز الموقف التركي تحكم أنقرة في مفاتيح تدفقات الهجرة والجهاديين، وتدخله في ليبيا كورقة جديدة. كما يعتمد على نفوذه لدى الجاليات التركية في أوروبا، وعلى شبكات الإخوان المسلمين. لكن نقطة ضعفه تتمثل في اتساع نطاق جبهاته، بما يفوق قدرات تركيا. وتثير تصرفات «أردوغان» وعلاقاته مع روسيا تساؤلات حول جدوى البقاء في المكون العسكري لحلف الناتو إن استمر على هذا المنوال.

3) تحدي الانفصال عن الدول والخروج من الاتحاد الأوروبي، حيث إن اتجاه المملكة المتحدة لحسم أزمة «بريكست» كان التطور الأهم على الصعيد الأوروبي، لكنه سيظل خاضعًا لقواعد السوق المشتركة والاتحاد الجمركي لحين التوصل لاتفاق تجاري. المشكلة أن رئيس الوزراء «جونسون» وعد ناخبيه بأنه سيتوصل إلى هذا الاتفاق قبل نهاية عام ٢٠٢٠، وإلا سيغادر الاتحاد دون اتفاق، لكن المهلة المتاحة تبدو قصيرة. ولعل «بريكست» سيُثير -إن آجلًا أو عاجلًا- سؤالًا حول استقلال كلٍّ من أيرلندا وأسكتلندا عن المملكة المتحدة. على جانب آخر، فقد تواجه بعض الدول خطر الانفصال بين مكوناتها، وعلى رأسها إسبانيا.

وعلى الرغم من صعوبة استشراف مستقبل السلوك الخارجي الأوروبي، في ظل هذه التحديات وما قد يشهده عام ٢٠٢٠ من انتخابات أمريكية، ووجود أطراف إقليمية ودولية ستحاول استغلال هذه الأوضاع لتحقيق مكاسب، كروسيا، وتركيا، **يمكن طرح عدة احتمالات أساسية، وهي:**

1) ضعف احتمالات حل أزمة أوكرانيا، لأنه من غير المتصور أن يراجع «بوتين» موقفه، ومن المتوقع أن يمارس ضغوطًا على بيلاروسيا، ولا تبدي الدول الغربية رغبة في استفزازه في هذا الملف.

2) صعوبة توصل المملكة المتحدة إلى اتفاق بريكست مع الاتحاد الأوروبي بنهاية ٢٠٢٠، ومن المستبعد أيضًا خروجها دون اتفاق، ومن ثم يبدو أن البديل العملي هو تخلي «جونسون» عن وعده بالخروج دون اتفاق ما لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق قبل نهاية عام ٢٠٢٠.

3) أن ثمة احتمالات لإجراء انتخابات مبكرة في إيطاليا، نظرًا لهشاشة التحالف الحاكم، وهو ما سيرتبط نسبيًا بنتائج الانتخابات المحلية في إيطاليا المزمع إجراؤها في الثلث الأول من عام ٢٠٢٠.

4) من المتوقع استمرار السياسة «الخشنة» لروسيا وتركيا تجاه أوروبا، لكن ليس واضحًا إن كانت أوروبا ستفرض عقوبات ضد تركيا أم ستقدم تنازلات لها لإبقائها داخل الناتو.

ثانيًا: القوى الإقليمية

إصلاحات «مقيدة» وخيارات بلا مراجعة

مشرف المحور

د. حسن أبو طالب

المشاركون

د. حمدي عبدالرحمن (إثيوبيا)

د. علي جلال معوض (تركيا)

د. محمد عباس ناجي (إيران)

سعيد عكاشة (إسرائيل)

على الرغم من المشكلات الكبرى التي واجهت القوى الإقليمية غير العربية، لا توجد مؤشرات على أي محاولة لمراجعة الخيارات الاستراتيجية التي ثبت فشلها ولم تؤدِّ الغرض منها. ففي تركيا، يتوقع في عام ٢٠٢٠ أن تستمر سيطرة حزب العدالة والتنمية، واستمرار توجهات الرئيس «أردوغان» داخليًّا وخارجيًّا، وسيكون عليه مواجهة التحدي الناتج عن انسحاب بعض رموز الحزب الحاكم وتشكيلهم أحزابا جديدة، كما سيواجه الحزب الحاكم تحديًا كبيرًا حال قرر حزب الحركة القومية إنهاء التحالف معه، أو إذا حدث تطور غير متوقّع يتمثل في اختفاء الرئيس «أردوغان» من المشهد السياسي نتيجة ظروف صحية، أو تحول مواقف المؤسسة العسكرية تجاه سياساته الخارجية.

أما إيران، فستتفاعل تداعيات إسقاط الحرس الثوري الإيراني طائرة مدنية أوكرانية بصاروخ أدى إلى مصرع ١٧٦ من جنسيات مختلفة. وستصبح قضية تصحيح وضع الحرس الثوري ضاغطة بقوة على صانع القرار. والمرجح أن يتم التضحية ببعض القيادات، وإجراء محاكمات قضائية لتخفيف الضغوط الخارجية والداخلية، وإعادة هيكلة دور الحرس الثوري في ظل قيادته الجديدة، ولكن دون إخراجه من المعادلات السياسية الإيرانية. ومن المرجّح أن تزداد الضغوط التي تواجه أذرع إيران الإقليمية، كما في لبنان والعراق، كامتداد للضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على النظام الإيراني بغرض تحجيم هذه الأذرع.

ومن المرجّح كذلك أن تستمر الأزمة السياسية في إسرائيل، لا سيما فشل الأحزاب السياسية في تشكيل حكومة جديدة. والراجح أن يعمد «نتنياهو» رئيس الليكود وحكومة تصريف الأعمال، إلى المغامرة خارجيًّا بعمل عسكري بهدف الحصول على تأييد شعبي أكبر في مواجهة الأحزاب المنافِسة، ومن ثم دعم فرصه في تشكيل الحكومة الجديدة.

وفي إثيوبيا، تُعد الانتخابات المقررة في صيف ٢٠٢٠ بمثابة خط فاصل بين مسارين في السياسة الإثيوبية، وفي حال فاز حزب الازدهار الإثيوبي الذي شكله رئيس الوزراء، فسوف تتعزز مكانة «آبي أحمد» في الداخل، ومن ثمّ إطلاق يده في إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي وعد بها. أما خارجيًّا، فسوف يترسخ التوجه نحو لعب دور إقليمي أكثر فاعلية من خلال تنمية القدرات البحرية الإثيوبية بالتعاون مع كلٍّ من فرنسا وروسيا. وفي حال التوصل إلى اتفاق ثلاثي مع مصر والسودان بشأن سد النهضة يحقق مصالح الأطراف الثلاثة، فسوف يؤدي ذلك إلى دعم صورة إثيوبيا كقوة إقليمية تسعى للسلام والتنمية الإقليمية وعدم الإضرار بالآخرين.

أولًا- القوى الإقليمية.. رؤية عامة لاتجاهات الداخل والخارج:

مرت القوى الإقليمية غير العربية بتطورات داخلية وخارجية شديدة التعقيد، كان لها أثرها على الأداء السياسي العام داخليًّا وخارجيًّا، في حين لم تُراجع بعض هذه القوى الخيارات الكبرى التي طبّقتها تجاه الجيران العرب من جانب، والتهديدات السياسية والأمنية التي تواجهها من جانب آخر. والمرجح أن تستمر تلك الخيارات الاستراتيجية طوال عام ٢٠٢٠ ما لم يحدث تطور مفاجئ يفرض تغيرًا كبيرًا داخليًّا، وتنتج عنه تحولات في المواقف الخارجية.

وقد دللت بعضُ التطورات التي مرت بها تلك القوى الإقليمية على فشل كبير، كالفشل الإسرائيلي في تشكيل حكومة جديدة، وتراجع شعبية حزب العدالة والتنمية في تركيا وارتفاع مستوى عسكرة السياسة الخارجية التركية، وفشل السياسة الإيرانية في مواجهة الضغوط الأمريكية وإقناع الدول الأوروبية بالاستمرار في الاتفاق النووي وتحمل تبعات إسقاط الحرس الثوري الإيراني طائرة ركاب أوكرانية، وارتفاع مستوى المخاطر أمام الخطط الإصلاحية التي يسعى إلى تطبيقها رئيس الوزراء الإثيوبي «آبي أحمد». وتدل هذه التعقيدات على أن عام ٢٠٢٠ يحمل الكثير من المفاجآت والتحولات الكبرى حال استمر التعثر في احتواء هذه الملفات المتشابكة داخليًّا وخارجيًّا.

ففي تركيا، برزت اتجاهات الفشل العام في تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم، كما أظهرت ذلك نتائجُ الانتخابات البلدية في ثلاثٍ من كبريات المدن التركية، وانسحاب بعض كبار أعضاء الحزب ولجوؤهم إلى تشكيل أحزاب جديدة ينافسون بها في الانتخابات الرئاسية المقبلة ٢٠٢٣، أو أي انتخابات مبكرة قد يتم تنظيمها خلال عام ٢٠٢٠ أو العام التالي، وارتبط ذلك بتراجع مؤشرات الاقتصاد التركي، وانخفاض سعر العملة التركية مقابل العملات الأجنبية، وصاحب ذلك ارتفاع معدل عسكرة السياسة الخارجية التركية، كما يظهر في حالتي شمال شرق سوريا وفي دعم حكومة الوفاق الليبي التي يترأسها «فايز السراج» في ليبيا، بل وتوظيف الجماعات الإرهابية في السياسة الخارجية التركية بصورة رسمية معلنة كما في ليبيا.

وبالرغم من أن استمرار العناصر الكلية الرئيسية الحاكمة للمشهد السياسي التركي خلال عام ٢٠١٩ تُنبئ عن استمرار سيطرة حزب العدالة والتنمية، واستمرار توجهات الرئيس «أردوغان» داخليًّا وخارجيًّا بأقل الخسائر الممكنة؛ إلا أن الحزب يواجه تحديات ناشئة نتيجة انسحاب بعض رموزه الكبار وتشكيلهم أحزابا جديدة سيكون لها تأثير نسبي على مدى هيمنة العدالة والتنمية على المشهد السياسي العام، إضافة إلى كيف سيكون مصير الحزب سياسيًّا وتحالفه مع حزب الحركة القومية إذا حدث تطور غير متوقّع يتمثل في اختفاء الرئيس «أردوغان» من المشهد السياسي نتيجة ظروف صحية، أو تحول مواقف المؤسسة العسكرية تجاه سياساته الخارجية التي يسودها طابع المغامرة العسكرية لتحقيق أهداف شخصية أكثر من كونها أهدافًا تخصّ الدولة التركية ومصالحها العليا.

أما إيرانيًّا فقد تحقق الفشل في أكثر من حدث، كالمظاهرات التي تم قمعها بقسوة من قبل الحرس الثوري، والفشل في توجيه ضربة قاصمة للوجود الأمريكي في العراق، بل وتحمّل تبعات إسقاط طائرة مدنية أوكرانية بفعل خطأ بشري فادح، ما يستدعي تصحيح وضع الحرس الثوري في بنية الحكم، الأمر الذي تدفع إليه جموع الإيرانيين غير الراضين عن تدخلات الحرس الثوري في الشأن الداخلي، والمطالبة بمحاسبة قادته والتخلص منه، ما سيكون أحد أبعاد الحياة السياسية الإيرانية بوجه عام. والغالب أن تتم التضحية بعدد من رموز الحرس الثوري، كامتصاص لنقمة الشارع الإيراني، وإعادة هيكلة دور الحرس الثوري في ظل قيادته الجديدة، ولكن دون إخراجه من المعادلات السياسية الإيرانية.

وتبدو الضغوط التي تواجه أذرع إيران الإقليمية -كما في لبنان والعراق- امتدادًا للضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على النظام الإيراني، ولكنها ليست من جهات رسمية، بل من الشعوب المتضررة من سطوة وهيمنة هذه الأذرع الإيرانية. والمرجّح أن تستمر هذه الضغوط بغرض تحجيم هذه الأذرع، وبالتالي تفقد إيران شقًّا مهمًّا من عوامل نفوذها الخارجي، لكن دون أن تفقد نفوذها تمامًا. وقد وصلت الضغوط الأمريكية إلى مستوى عالٍ مع اغتيال «قاسم سليماني» قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، والرجل المهاب في الداخل بحكم صلاته الوثيقة مع المرشد «علي خامنئي».

ويبدو الاختبار الأكبر أمام إيران متمثلًا في كيفية الحفاظ على الاتفاق النووي ٢٠١٥ في الوقت الذي تتخفف فيه من التزاماتها الواردة في الاتفاق، ولجوء كلٍّ من بريطانيا وألمانيا وفرنسا إلى تفعيل آلية النزاع الواردة في الاتفاق، بما يؤشر إلى احتمال خروجها تمامًا من الاتفاق، وبالتالي يصبح الاتفاق كأن لم يكن، مما يُضعف بالتالي الموقف الإيراني، ويصب في صالح الموقف الأمريكي الذي سيعمل على ممارسة ضغوط أقوى على إيران للتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق جديد يتضمن الكثير من القيود على القدرات الإيرانية النووية، ويحول تمامًا دون امتلاكها قنابل نووية. والمرجّح أن يكون السجالُ بين إيران والقوى الدولية بشأن التفاوض مرة أخرى مجالًا جديدًا لمزيدٍ من الضغوط على إيران طوال عام ٢٠٢٠، والتي ترى في العودة إلى التفاوض أمرًا ضارًّا بالأمن القومي الإيراني لن تسمح به.

أما في إسرائيل فقد أدى عدم تمكن الأحزاب الإسرائيلية، رغم فوزها في الانتخابات البرلمانية التي جرت مرتين في عام ٢٠١٩، لا سيما حزبي الليكود وحزب «كاحول لافن» (أبيض أزرق)، من تشكيل حكومة جديدة؛ إلى خيار اللجوء إلى انتخابات جديدة في مارس ٢٠٢٠. لعلها تحسم الأمر لأحدهما ليقود الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وهو ما لا تتوافر مؤشرات جادة بشأنه؛ إذ من المرجّح أن تستمر المعادلات السياسية وما يرافقها من أوزان للأحزاب الصغرى والكبرى على السواء، وبالتالي من المرجح أن تستمر الأزمة السياسية وتباطؤ تشكيل الحكومة المنتظرة حتى بعد الانتخابات المقررة في مارس ٢٠٢٠، الأمر الذي قد يدفع رئيس الليكود وحكومة تصريف الأعمال إلى المغامرة خارجيًا بعمل عسكري بهدف الحصول على تأييد شعبي أكبر في مواجهة الأحزاب المنافسة، ومن ثم فرصة أكبر لتشكيل الحكومة الجديدة.

وفي السياق ذاته، يُعد توجيه اتهامات بالفساد لـ«نتنياهو» أحد العوامل المهمة وراء تحركاته في أكثر من اتجاه للفوز في الانتخابات المقبلة، وتشكيل حكومة برئاسته لمنع محاكمته وإدانته التي تبدو مؤكدة وفقًا لوقائع الاتهامات المعلنة. وفي حال خسارة الانتخابات البرلمانية، وإدانته، فسيشكل ذلك تغييرًا كبيرًا في البيئة السياسية برمتها، كما سيشكّل أيضًا ضربة قوية لليكود وحلفائه من الأحزاب اليمينية المتشددة، وسيفتح فصلًا جديدًا في السياسة الإسرائيلية يتوقف على الحزب الفائز في الانتخابات ومدى تمتع رئيسه بصفات كاريزمية تُمكّنه من إحداث تغيرات رئيسية في السياستين الداخلية والخارجية الإسرائيلية.

أما إثيوبيًا، فتواجه خطة الإصلاح السياسي والاقتصادي التي يسعى رئيس الوزراء «آبي أحمد» إلى تطبيقها العديد من التحديات الهيكلية والسياسية والاقتصادية، وتبرز مخاوف العديد من الأقليات بشأن عدم التزام «آبي أحمد» بالديمقراطية الحقيقية، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، لا سيما إذا حقق حزبه الجديد «الازدهار الإثيوبي» فوزًا مريحًا له يمكنه من استبدال الهيمنة القديمة للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بشكل جديد من أشكال هيمنة أورومو.

ووفقًا لتطورات ٢٠١٩، فقد أدّى مفهوم «مديمر»، أي الرجل الكبير واجب الاحترام، إلى حالة استقطاب حادة بين أولئك الذين يرون الفيدرالية العرقية باعتبارها حصنًا ضد المركزية القسرية في الماضي، وأولئك الذين ينظرون إليها كمصدر للانقسام والعنف. علاوةً على ذلك، سوف يتعين على «آبي أحمد» وحلفائه مواجهة التحديات الأخرى، التي يقع الصراع العرقي في موقع القلب منها، بالإضافة إلى وجود نسبة كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل يطالبون بمزيدٍ من الفرص الاقتصادية. ولا شك أن الإخفاق في مواجهة هذه التحديات يمكن أن يدفع بالبلاد إلى صراع أوسع نطاقًا. وعليه سوف يكون عام ٢٠٢٠ فاصلًا ومحمّلًا بتوقعات كبيرة تتعلق بمسيرة الانتقال السياسي في إثيوبيا.

أما خارجيًا فسوف يترسخ التوجه نحو لعب دور إقليمي أكثر فاعلية من خلال تنمية القدرات البحرية الإثيوبية بالتعاون مع كلٍّ من فرنسا وروسيا. وفي حال تخلّي أديس أبابا عن نزعة الانفراد في ملء وتشغيل سد النهضة، والتوصل إلى اتفاق ثلاثي مع مصر والسودان بشأن سد النهضة يحقق مصالح الأطراف الثلاثة، والتزامها بحسن نية بما جاء في الاتفاق المنتظر؛ فسوف يؤدي ذلك إلى دعم صورة إثيوبيا كقوة إقليمية تسعى للسلام والتنمية الإقليمية، وعدم الإضرار بالآخرين، وسيدعم المكانة السياسية لرئيس الوزراء في الداخل بما يساعده في تطبيق خططه الإصلاحية بأقل معارضة ممكنة. والعكس صحيح. وسوف تكون هناك حاجة ماسة لتكاتف الجهود الداخلية والدولية لتجنب مخاطر الانقسام والفوضى.

ثانيا- إثيوبيا.. إشكاليات إصلاح النظام السياسي والدور الإقليمي:

ثمة خمسة متغيرات رئيسية في المشهد الإثيوبي ستحدد إلى حدٍّ كبير مسارات هذا البلد خلال عام ٢٠٢٠، ومن أبرزها ما يلي:

1 - **إصلاحات داخلية مضطربة:** اتخذ رئيس الوزراء «آبي أحمد» خطوات مهمة ومتسارعة لدفع البلاد نحو سياسة أكثر انفتاحاً على مختلف الأصعدة الداخلية والخارجية. بيد أن جهوده لتفكيك بنية الدولة العميقة قد أضعفت المؤسسات الإثيوبية، وأعطت مبررًا لتصاعد حدة التوترات الإثنية ولو إلى حين. اتضح ذلك بجلاء في تمرد الأمهرة في ٢٢ يونيو ٢٠١٩، والذي أدى إلى اغتيال أربعة من كبار القادة العسكريين، وكذلك الاشتباكات العنيفة التي وقعت في أكتوبر ٢٠١٩ في أوروميا، وأوقعت عشرات القتلى. وقد أفضى الصراع العرقي عمومًا منذ تولي «آبي» السلطة إلى مقتل المئات وتشريد الملايين في جميع أنحاء البلاد، كما ازدادت حدة العداء والانقسام بين زعماء الأقاليم الإثيوبية. ولا شك أن هذا الانتقال المتعثر يمكن أن يشكل تهديدًا خطيرًا لمستقبل الدولة الإثيوبية، حتى إن البعض تحدث عن مخاطر السيناريو اليوغوسلافي.

وفي الوقت نفسه، فإن الإصلاحات التي يقوم بها «آبي أحمد» انطلاقًا من تقاليد «الرجل الكبير» في الثقافة الإثيوبية السائدة، تثير حفيظة المعارضة التي تدافع عن نمط الفيدرالية العرقية المنصوص عليها في الدستور. وفي هذا السياق، يمكن أن تكون الانتخابات العامة المقررة في مايو ٢٠٢٠ نقطة تحول فاصلة في مسيرة الانتقال السياسي في إثيوبيا، فهي قد تكون بمثابة خطوة للأمام لتطبيق فلسفة رئيس الوزراء الوحدوية «مديمر» أو خطوة للخلف من خلال إثارة مشاعر الانقسام والعنف. ويبدو

واضحًا أن إثيوبيا بحاجة ماسة إلى يد الدول والمؤسسات المانحة لتخفف من غلواء الأزمات الاقتصادية التي قد تعصف بمسيرة الانتقال الديمقراطي السلمي. وبالفعل توصلت إثيوبيا وصندوق النقد الدولي إلى اتفاق مبدئي لحزمة تمويل بقيمة ٢,٩ مليار دولار.

2 - الإشكاليات الست الأكثر ضغطًا: حيث تواجه إثيوبيا ست إشكاليات أساسية أبرزتها اتجاهات الأحداث في عام ٢٠١٩، وسوف تشكل حقول ألغام خطيرة في مسيرة الانتقال سريع الخطى في إثيوبيا خلال عام ٢٠٢٠، وهي: المد القومي في أوروميا وبروز الزعيم الشاب «جوهر محمد»، الذي يدعو إلى ضرورة الحفاظ على صيغة الفيدرالية العرقية، وينتقد رئيس الوزراء مدعيًا أنه يخدم مصالحه الخاصة وليس مصالح الإقليم الذي ينتمي إليه. وثانيًا، وضع العاصمة الفيدرالية أديس أبابا، ومحاولات تطويرها التي تثير صراعًا مريرًا بين النخب الحاكمة في إقليمي أوروميا وأمهرة، فأراضي العاصمة تحيط بها أوروميا من كل صوب، ويُطالب أهلها بحقوق وامتيازات أكبر في مشروعات التطوير. وثالثًا، النزاع بين سياسيي أمهرة وأقلية التيغراي حول أراضي زعمت أمهرة أن تيغراي ضمتها لحوزتها في أوائل التسعينيات بدون وجه حق. ورابعًا، الانقسام الحاد بين قادة التيغراي وحكومة «آبي أحمد»، حيث تسود مشاعر عدائية تجاه رئيس الوزراء بسبب خططه الرامية إلى تفكيك دعائم النظام السياسي الذي أرسى دعائمه التيغراي. وخامسًا، دور الدين في مُركّب الصراعات والانقسامات الإثيوبية، إذ تشير زيادة الهجمات على الكنائس والمساجد في أنحاء البلاد إلى أن التوترات المتزايدة بين معتنقي الأديان قد تضيف مزيدًا من التعقيد وحالة من عدم اليقين إزاء مستقبل المشهد السياسي في إثيوبيا. وسادسًا، إشكالية مستقبل الفيدرالية الإثنية في البلاد والتي تم تطبيقها في عام ١٩٩١ بعد استيلاء الحكومة الثورية بقيادة التيغراي على السلطة، وتثير هذه الإشكالية انقسامات كبيرة بين الداعين إلى التمسك بصيغة الفيدرالية القائمة وهؤلاء الذين يرون أنها استنفدت أغراضها، وأن البلاد بحاجة إلى صيغة حكم جديدة يعمل على تطويرها وفرضها دستوريًّا رئيس الوزراء «آبي أحمد».

ومن المرجّح أن تتصاعد حدة هذه الإشكاليات كلما اقتربت البلاد من الانتخابات المقررة صيف ٢٠٢٠، وقد تنفجر بعض التوترات بين الأقليات المختلفة المُصاحبة للحملات الانتخابية المنتظرة، وسوف تلعب دورًا مهمًا في نتائج الانتخابات، وتحديدًا حجم الفوز الذي قد يحققه حزب الازدهار الإثيوبي الجديد بزعامة رئيس الوزراء «آبي أحمد»، والذي وافقت عليه اللجنة الانتخابية ٢٥ ديسمبر ٢٠١٩.

3 - الإصلاح الحزبي والليبرالية الجديدة: حيث تعد عملية توحيد الائتلاف الحاكم في إثيوبيا على أسس جديدة ومن خلال حزب الازدهار الإثيوبي الجديد، بمثابة الآلية الرئيسية التي يعتمد عليها رئيس الوزراء «آبي أحمد» بهدف إعادة صياغة المشهد السياسي والاقتصادي لإثيوبيا بشكل جذري، حيث يتبنى الحزب الجديد عقيدة اقتصادية ليبرالية توفر دورًا أكبر للقطاع الخاص، وهو ما تعتبره الأحزاب الممثلة للأقليات العرقية المعارضة خروجًا حادًّا عن الاستراتيجية التنموية التي قادتها الدولة خلال العقود الثلاثة الماضية في الاقتصاد، وكان من نتائجها تصنيف إثيوبيا من بين أسرع الاقتصادات نموًّا في العقد الأخير. ولذا يُعد التحول عن هذا النموذج مفاجئًا للكثيرين وغير مبرر. أما المؤيدون، فيرونه ضروريًّا، وسيعالج المشكلات التي ظهرت من خلال محاولة استنساخ نموذج التنمية الصيني، لا سيما تعجيل الطلب العام على المزيد من الحقوق السياسية كما أظهرتها الاحتجاجات في منطقتي أوروميا والأمهرة خريف ٢٠١٥، إضافة إلى معالجة ارتفاع التضخم ونقص العملات الأجنبية ونقص السيولة، وهي الأهداف الرئيسية التي وضعها «آبي أحمد» لخطته المسماة بـ«الإصلاح الاقتصادي الوطني». وسوف تخضع هذه الخطة لاختبار حقيقي عندما يتم فتح أبواب قطاع الاتصالات للمنافسة الأجنبية، وهي خطوة من المتوقع حدوثها في عام ٢٠٢٠.

وفي حال فاز الحزب الجديد في الانتخابات القادمة، فسوف تعزز مكانة رئيس الوزراء وتُطلق يده في تنفيذ برنامجه الإصلاحي، وسيلعب الحزب دورًا أكبر في تقوية العلاقات الضعيفة بين الولايات الإقليمية والحكومة الفيدرالية، ومن ثم كبح جماح القوى الانقسامية والاستقطاب العرقي الذي يعرض بقاء البلاد للخطر.

وتقييد نزوع الجماعات العرقية الأصغر لتشكيل أحزابها والمطالبة بالحكم الذاتي الإقليمي. وهي خطوة تجد معارضة حتى داخل صفوف الأورومو، إذ يميل «جوهر محمد» إلى النظر إلى السياسة والتاريخ الإثيوبيين كمجال للمنافسة العرقية، وبالتالي يفضل نظامًا يتم فيه تنظيم التمثيل السياسي على أسس عرقية.

4 - قضايا الهوية والحدود والمصالحة الوطنية: حيث شكّلت موافقة البرلمان الإثيوبي في فبراير ٢٠١٩ على تشكيل لجنتي الحدود وقضايا الهوية ولجنة المصالحة، بهدف التعامل مع إشكالية الهوية والتوترات والنزاعات المرتبطة بالحدود؛ مدخلًا لإثارة الكثير من الجدل بشأن جدوى إنشاء اللجنتين، لا سيما وأن جهودهما هي في معظمها مجرد ردود أفعال ولم تسفر حتى الآن عن التوصل لحلول دائمة لنزاعات الحدود بين القوميات المختلفة، وامتد الجدل أيضًا إلى عدم دستورية إنشائهما. فحكومة ولاية تيغراي اعتبرت أن إعلان تأسيس لجنة الحدود الإدارية وقضايا الهوية يتعارض مع أحكام الدستور، خاصة المادة ٩ (١) من الدستور، والتي تنص على أن «أي قانون أو ممارسة عرفية أو قرار صادر عن جهاز الدولة أو موظف عمومي يتعارض مع هذا الدستور لن يكون له أي تأثير». وسوف تخضع جهود اللجنة إلى اختبار كبير في حال نجح استفتاء سيداما لتصبح الإقليم العاشر في الاتحاد الإثيوبي، وما قد يثيره من محفزات لدى أكثر من اثنتي عشرة مجموعة عرقية أخرى تسعى للحصول على الاستقلال الذاتي.

5 - التفاعلات الإقليمية في منطقتي القرن الإفريقي وحوض النيل: حيث شهد ٢٠١٩ ثلاثة تطورات كبرى سيكون لها تأثير بالغ على تفاعلات إثيوبيا الإقليمية خلال عام ٢٠٢٠. أولها، قرار بناء أسطول بحري إثيوبي جديد في جيبوتي يكون مقر قيادته في بحر دار عاصمة الأمهرة. وتساعد فرنسا الحكومة الإثيوبية في إعادة بناء هذا الأسطول، حيث يتدرب بعض أفراد البحرية في فرنسا، كما تم إرسال ألف من ضباط الجيش إلى روسيا للتدريب البحري وفقًا لمؤسسة ستراتفور الأمنية. وسوف يكون لهذا القرار انعكاسات مهمة على الواقع الجيوستراتيجي لمنطقة القرن الإفريقي وتوازنات القوة الإقليمية في منطقة جنوب البحر الأحمر. وتسعى إثيوبيا إلى الاستحواذ على حصص في موانئ جيبوتي، كما تساهم في تطوير ميناء جديد، ما يُعزز حضورها البحري في القرن الإفريقي.

ويتمثل التطور الثاني في إطلاق القمر الصناعي الإثيوبي بالتعاون مع الصين للاستفادة منه في مجال التنبؤ بالطقس، وربما يكون له بعض استخدامات في مجال التجسس على المواطنين، وهو ما يثير قلق المعارضة. وثالثًا، حدوث انفراجة نسبية في مفاوضات سد النهضة وفقًا لآخر جولات المفاوضات الثلاثية في واشنطن منتصف يناير ٢٠٢٠، والتي تتم برعاية وزارة الخزانة الأمريكية ومراقبة البنك الدولي، والمتوقع لها أن تصل إلى اتفاق نهائي خلال يناير ٢٠٢٠ يتضمن آلية لحل الخلافات التي قد تنشأ عن ملء وتشغيل السد الإثيوبي، ووضع خطة لملء السد تراعي فترات الجفاف والحقوق المائية لكل من السودان ومصر كدولتي مصب، ومراعاة مبدأ التكامل بين السدود المنشأة على النهر ذاته. ويتوقع أن تقدم الولايات المتحدة معونات فنية للبلدان الثلاثة كجزء من عملية تطبيق الاتفاق حال التوصل إليه نهائيًا، ما يجعل الولايات المتحدة والبنك الدولي شريكين في تطبيق الاتفاق وضمان الالتزام به من قبل الأطراف الثلاثة.

وتُعد هذه الخطوة حال التوصل إليها تأكيدًا لأهمية الحوار والتفاوض بحسن نية من أجل تحقيق مصالح مشتركة بين الدول المتشاركة في نهر واحد، ما سيفتح آفاقًا أكبر للبلدان الثلاثة للتعاون الإقليمي، وتقديم نموذج إفريقي مهم في هذا المجال، وهو ما سيمثل تحولًا نوعيًّا في السياسة الإثيوبية تجاه مياه النيل، واعتبار السد آلية للتنمية دون الإضرار بمصالح مصر والسودان. وفي حال تراجعت إثيوبيا عن التوصل إلى اتفاق ثلاثي يضمن مصالح البلدان الثلاثة، والإصرار على موقفها الخاص بالتحكم الكامل في عملية ملء السد وتشغيله دون مراعاة مصالح وحقوق الشعبين في مصر والسودان؛ فسيعد انتكاسة كبرى تستدعي لجوء مصر والسودان إلى آليات أخرى لضمان مصالحهما، كاللجوء إلى محكمة العدل الدولية، أو التحكيم، أو أي منهج سياسي أو غير سياسي. وفي الإجمال، سيشكل ذلك بؤرة أزمة ثلاثية وإفريقية في الآن ذاته. وقد يستدعي ذلك موقفًا أمريكيًّا حازمًا تجاه الطرف المتعنت، إلى حد توقيع عقوبات اقتصادية، وتوقف البنك الدولي عن تطبيق برامج إصلاح اقتصادي لدى هذا الطرف المتعنت، والذي لن يكون مصر.

ثالثا- تركيا.. تراجع شعبية الحزب الحاكم وعسكرة السياسة الخارجية:

يمكن اعتبار التطورات الداخلية المتوقّعة في تركيا خلال العام الجديد بمثابة امتداد للتطورات الداخلية الأبرز خلال العامين الماضيين المرتبطة بتفاقم حدة الأزمة الاقتصادية التركية، والتراجع الحزبي النسبي لحزب العدالة والتنمية الحاكم، ثم النصر النوعي لتحالف المعارضة التركية بقيادة حزب الشعب الجمهوري في انتزاع الفوز بعدد من المدن والبلديات الرئيسية، وفي مقدمتها أنقرة وإسطنبول، **وهو ما يطرح مسارَيْن متوقّعين للسياسة التركية خلال عام ٢٠٢٠، على النحو التالي:**

١ - تراجع سيطرة الرئيس "أردوغان" وحزب العدالة والتنمية، بافتراض زيادة فرص تغير الخريطة السياسية في تركيا انطلاقًا من:

- توقع استمرار حدة الأزمات الاقتصادية، وعجز السياسات التحفيزية الحكومية على معالجتها مع استمرار المشكلات الهيكلية في الاقتصاد التركي، وتفاقم أزمات الديون الخارجية للقطاع الخاص، وعودة معدلات التضخم للارتفاع مع العجز عن تحقيق معدلات النمو المستهدفة، واحتمالات التأثر سلبًا بالضغوط والعقوبات الاقتصادية الخارجية المحتملة سواء الأمريكية أو الأوروبية أو حتى الروسية نتيجة للسياسات الخارجية الصدامية لأردوغان والعدالة والتنمية.

- استمرار زخم قوة تحالف المعارضة التركية، وتصاعد حدوث انشقاقات مؤثرة داخل حزب العدالة والتنمية، وكان من أبرزها:

إعلان وزير الخارجية ورئيس الوزراء التركي السابق «داود أوغلو» تأسيس حزب المستقبل مع تصعيد الانتقادات ضد «أردوغان» وسياساته الداخلية وقضايا الفساد بشكل أساسي، وتوجه وزير الاقتصاد التركي السابق «علي باباجان» لإعلان حزب جديد بدعم من الرئيس والقيادي التركي السابق «عبدالله جول» بالتركيز على قضايا الإصلاح الاقتصادي والسياسي وتحسين علاقات تركيا الخارجية. وإذا استطاع الحزبان الجديدان جذب نسبة مناسبة من القاعدة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية فسوف يدفع ذلك إلى مزيد من تراجع حزب العدالة والتنمية، وبالتالي لمزيد من فقدانه السيطرة على السلطة، بما يؤثر على نتائج الانتخابات المقبلة.

وفي حال استشعر الرئيس «أردوغان» أن الانشقاقات الداخلية في الحزب الحاكم سوف تشكل له مأزقًا انتخابيًا، أو أن حزب الحركة القومية تخلى عن التحالف معه؛ فمن المتوقع أن يبادر إلى عقد انتخابات نيابية مبكرة خلال ٢٠٢٠ أو مطلع عام ٢٠٢١. ومما يزيد من احتمالات حدوث مثل هذا المشهد أن تتزايد ضغوط أحزاب المعارضة والشارع في هذا الاتجاه، وغالبًا سوف تحقق أحزاب المعارضة والأحزاب الجديدة تفوّقًا في هذه الانتخابات المبكرة، كما سيظهر «أكرم إمام أوغلو» رئيس بلدية إسطنبول كمنافس محتمل قادر على منافسة «أردوغان»، وتزداد فرصه إذا توافقت أحزاب المعارضة على دعمه كمنافس وحيد.

ويؤذن هذا المسار ببدء حقبة ما بعد «أردوغان» والعدالة والتنمية، وحدوث تغيرات كبيرة في سياسات تركيا داخليًا وخارجيًا تجاه انحسار التدخل المباشر في دول الجوار والمواجهات مع القوى الإقليمية والدولية، وعودة أولوية أبعاد التعاون الاقتصادي والقوة الناعمة التعاونية، وتراجع نزعات عسكرة السياسة الخارجية التركية.

بيد أن هذا السيناريو المحتمل، وهو الأكثر إيجابية بالنسبة لأحزاب المعارضة ولتركيا بشكل عام، وللأقاليم المتضررة من سياسات «أردوغان» الاندفاعية؛ يُواجِهُ بعض الصعوبات العملية، أبرزها: عدم توافق أحزاب المعارضة على التنسيق السياسي بهدف هزيمة العدالة والتنمية أو خفض نفوذه السياسي، وقدرة الرئيس «أردوغان» وفق سلطاته الدستورية غير المقيدة على توظيف كافة مؤسسات الدولة لإجهاض أي تعاون جماعي لأحزاب المعارضة، واللجوء إلى عمليات عسكرية واسعة المدى في الإقليم، وتبريرها بأمن البلاد ومصالحها العليا، ما يجعل حركة أحزاب المعارضة الجماعية ذات تأثير محدود.

من جانب آخر فإن مشهد ضعف نفوذ حزب العدالة والتنمية قد يتحقق بفعل ظروف طارئة أو غير متوقعة، أبرزها اختفاء «أردوغان» نفسه عن المشهد السياسي (لظروف صحية أو غيرها)، أو تفجر احتجاجات شعبية خارج النطاق المؤسسي، لا سيما وأن هناك جملة من القضايا والأزمات التي يمكن أن تدفع إلى هذا المشهد، كالاحتجاج على مشروع قناة إسطنبول الجديدة، أو نتيجة تراجع حاد في الوضع الاقتصادي، أو اضطرابات إثنية نتيجة سوء الإدارة الحكومية لها يصاحبها توظيف المعارضة لها، أو حدوث تدخل غير متوقع من المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، خاصة مع تزايد أدوارها في ظل زيادة عسكرة السياسات الخارجية التركية. وبالرغم من ضعف هذه الاحتمالات غير المتوقّعة، فإن حدوثها لسبب أو لآخر سوف تؤدي إلى تأثيرات كبرى على تركيا خارجيًا وداخليًا.

٢ - مسار استمرار سيطرة الرئيس «أردوغان» ونفوذ العدالة والتنمية رغم الضعف النسبي، ومواصلة سياسات التصعيد والمواجهة داخليًا وخارجيًا. ويدعم ذلك خبرة الأعوام السابقة، لا سيما القدرة على احتواء ضغوط أحزاب المعارضة، وعدم تحرك الشارع ضد الحزب، ومن ثمّ استمرار سيطرة حزب العدالة والتنمية و«أردوغان» على السلطة، وتوظيف السياسات الصراعية المعتادة، وتركيز أكبر على المواقف الاستقطابية داخليًا وخارجيًا لحشد الدعم الشعبي له وإضعاف المعارضة وتقسيمها. ويرجح هذا المشهد الاعتبارات التالية:

- استمرار تمتع حزب العدالة والتنمية -في إطار تحالفه مع حزب الحركة القومية- بالسيطرة على الأغلبية البرلمانية والنسبة الأكبر من عدد البلديات على المستوى المحلي، والسيطرة على رئاسة الجمهورية بسلطاتها وصلاحياتها الواسعة في ظل النظام التركي بعد تعديلات الدستور عام ٢٠١٧، فضلًا عن السيطرة على مختلف مؤسسات الدولة الإدارية والأمنية، والاستحواذ على غالبية وسائل الإعلام وشبكات الزبونية والمحسوبية مع العديد من شركات ومؤسسات القطاع الخاص التركي.

- توقع القدرة على استيعاب تأثيرات الأزمات والضغوط الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية، لا سيما حال حدوث تحسن جزئي في مؤشرات الأداء الاقتصادي التركي، وتوظيف النجاح النسبي في التصدي للضغوط الخارجية في تعزيز شرعية الحزب الحاكم.

-عدم وجود استحقاقات انتخابية حتى النصف الثاني من ٢٠٢٣، وعدم التبكير بالانتخابات البرلمانية والرئاسية، خاصة في ظل الانشقاقات الحزبية في العدالة والتنمية، والخوف من أن تؤثر سلبًا على نتائج أي انتخابات برلمانية مبكرة.

- ضعف أحزاب المعارضة التركية وعجزها عن مواصلة التنسيق بينها لفترات ممتدة، ومعاناتها من الانشقاقات الداخلية والصراعات على السلطة داخلها وبينها، والتباين الكبير في الرؤى الأيديولوجية لكل منها، فضلًا عن الدور الذي يلعبه «أردوغان» في تقسيم المعارضة وإضعافها ومنعها من التجمع في تحالف حزبي متجانس يؤثر على وضعية العدالة والتنمية في البرلمان. يُضاف إلى ذلك سيولة مواقف بعض الأحزاب تجاه ما يقوم به العدالة والتنمية، برغم مخالفته الواضحة للقانون، وقبول قيادات حزبية كبيرة التعاون مع «أردوغان»، نتيجة عدم رضاهم عن قيادة الأحزاب التي ينتمون إليها، كما في حالة حزب الخير.

- عدم المبالغة في تأثيرات الأحزاب الجديدة، سواء لـ«داود أوغلو» أو حتى «باباجان»، وإمكانية سحبها من قواعد تأييد أحزاب المعارضة أو قواعد حزب العدالة والتنمية ذاته، وعدم إغلاق هذه الأحزاب الجديدة، خاصة حزب «علي باباجان»، المجال بشكل كامل لإمكانية التعاون مع «أردوغان» وحزب العدالة والتنمية، ناهيك عن استمرار قدرة «أردوغان» على توظيف آليات مختلفة -رسمية وغير رسمية- لمحاولة تحجيم هذه الأحزاب الجديدة وقياداتها عند الضرورة، وهو ما ظهرت بوادره في إثارته اتهامات بالفساد ضد «داود أوغلو» و«باباجان» في تمويل جامعة إسطنبول، فضلًا عن التضييق الإعلامي والإداري على نشأة هذه الأحزاب وممارستها لأدوارها. وفي كل الأحوال، فإن التأثيرات المتوقّعة لهذه الأحزاب الجديدة -وفقًا لبرامجها وأفكار مؤسسيها- ترتبط بالأساس بقضايا داخلية تركية سياسية واقتصادية، مع بروز أقل نسبيًا لقضايا السياسة الخارجية.

ولذا يظل الترجيح الأكبر لصالح استمرار المشهد الحالي لتركيبة السلطة السياسية والحزبية، ويصاحبه انخفاض احتمالات أن تؤدي التطورات الداخلية خلال ٢٠٢٠ إلى مراجعات جذرية تعاونية للسياسات التركية الخارجية في القضايا المختلفة، وأن يستمر «أردوغان» في تبني نفس أنماط السياسة الخارجية القائمة على التصعيد الشعبوي لبعض القضايا، والعمل على تحقيق توازنات دقيقة في إطار ارتباطات تركيا بالولايات المتحدة وتقاربها مع روسيا في الوقت ذاته، وإثارة قضايا خلافية متعددة مع دول الجوار في شرق المتوسط وغيرها سعيًا لتأكيد النفوذ التركي. وحتى حال تصاعد بعض الأزمات الداخلية، يتوقع تبني «أردوغان» سياسات الهروب إلى الأمام، وتصعيد وعسكرة الصراعات، كآلية لاستعادة الشرعية وتحجيم المعارضة وتقسيمها في الوقت ذاته.

رابعا- إيران.. مواجهة اختبارات أكثر صعوبة داخليًّا وخارجيًّا:

نظرًا لارتفاع مستوى الضغوط التي تواجهها السياسة الإيرانية داخليًّا وخارجيًّا، تبدو الخيارات المتاحة أمام إيران على النحو التالي:

1 - «أقلمة» الاحتجاجات: إذ اعتبر النظام الإيراني منذ بداية الاحتجاجات الداخلية، في ١٥ نوفمبر ٢٠١٩، أن أسبابها الحقيقية لا تتعلق بالاعتراض على القرارات التي اتخذتها حكومة الرئيس «حسن روحاني» برفع أسعار الوقود إلى ثلاثة أضعاف تقريبًا، وإنما تتصل بوجود مخطط خارجي تدعمه بعض القوى الإقليمية والدولية ويقوم على استغلال التطورات الداخلية من أجل ممارسة أقصى قدر من الضغوط على النظام، وربما تقويض دعائمه في الداخل، وإضعاف قدرته على مواصلة الدور الذي يقوم به الخارج. ولذا، كان لافتًا أن السلطات فرضت قيودًا أكثر شدة عن تلك التي اتخذتها في تعاملها مع الاحتجاجات التي اندلعت في ديسمبر ٢٠١٧ ويناير ٢٠١٨.

2 - ضبط مستوى المواجهة مع الولايات المتحدة: فلم تسفر الهجمات الصاروخية التي شنتها إيران على قاعدتي عين الأسد وأربيل عن وقوع خسائر بشرية أمريكية، على نحو يوحي بأنها كانت حريصة على ضبط مستوى التصعيد مع واشنطن وتجنب اندفاع الأخيرة إلى الرد عسكريًّا من جديد، لا سيما في ظل تهديدات الرئيس «ترامب» بتوجيه ضربات قاصمة لأهداف إيرانية كبرى إذا تجاوز الرد الإيراني حدودًا مناسبة، أي محدودة. لكن ذلك لا ينفي -في الوقت ذاته- أن إيران قد تتجه، بدلًا من الانخراط في مواجهة عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى سياستها السابقة القائمة على استهداف مصالح بعض القوى الدولية والإقليمية عبر أذرعها الإقليمية المختلفة، للتأكيد على أن العقوبات والضغوط المختلفة سيكون لها ثمن سيدفعه الحلفاء بين حين وآخر.

وتبدو الدعوة التي أعادت إيران توجيهها، عقب مقتل «سليماني»، ودعمتها فيها الميليشيات الحليفة لها، لإخراج القوات الأمريكية من المنطقة، وفي المقدمة العراق؛ خطوة نوعية تصب في مواجهة الضغوط الأمريكية، وتوسيع مساحة المواجهة السياسية بدلًا من الانخراط في مواجهة عسكرية غير مضمونة النتائج.

3 - تراجع احتمالات التفاوض: رغم أن القيادة العليا في إيران، ممثلة في المرشد الأعلى للجمهورية «علي خامنئي»، كانت ترفض علانية التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد انسحابها من الاتفاق النووي وفرضها عقوبات على إيران؛ إلا أن الأخيرة لم تستبعده في كل الأحوال، حيث ربطته بشروط مسبقة، تمثل أهمها في رفع العقوبات المفروضة عليها. وربما يمكن القول إن أحد الأسباب التي دفعتها إلى اتخاذ إجراءاتها التصعيدية في الشهور الستة الأخيرة، كان يكمن في تحسين شروط التفاوض مع واشنطن، عندما تنضج الظروف الملائمة لذلك.

لكن بعد مقتل «سليماني» والهجمات الصاروخية، يبدو أن هذا الخيار سوف يستبعد على الأقل في عام ٢٠٢٠، لا سيما وأن إيران تدرك أن الظروف الحالية لا تُتيح لها خيارات متعددة أو حرية حركة أو هامشًا واسعًا من المناورة، على نحو لا تتوافر معه القدرة على الانخراط في مفاوضات جديدة.

4 - تطوير البرنامج النووي تدريجيًّا: اقتربت إيران من مرحلة الخروج الكامل من الاتفاق النووي، بل إنها ربما تكون قد خرجت منه عمليًّا، بعد أن

اتخذت الخطوة الخامسة في تخفيض التزاماتها النووية، في ٥ يناير ٢٠٢٠، حيث رفعت بمقتضاها مجمل القيود التي كانت مفروضة على المجال العملياتي الذي يشمل طاقة تخصيب اليورانيوم ونسبة التخصيب وحجم المواد المخصبة والأبحاث والتنمية. وهو ما يعني العودة إلى المستوى الذي كان عليه برنامجها النووي قبل الوصول للاتفاق مع مجموعة «٥+١» في ١٤ يوليو ٢٠١٥. وهو قرار لا يتصل بشكل مباشر بتداعيات مقتل «سليماني»، بل يعود إلى شهرين قبل هذه الحادثة، حيث التزمت بخفض التزاماتها كل ستين يومًا، بداية من مايو ٢٠١٩ وانتهاء بيناير ٢٠٢٠.

والدلالة الأهم لهذا الخروج التدريجي يعود إلى أن الاتفاق النووي فَقَدَ أهميته بالنسبة لطهران، بعد انسحاب واشنطن منه ثم فرضها عقوبات عليها أدت إلى خروج الشركات الأجنبية من السوق الإيرانية، تجنبًا للتعرض لعقوبات أمريكية، كما تقلصت التعاملات التجارية بين إيران والخارج، بسبب الحظر المفروض على التعامل بالدولار وبنظام سويفت، ولم تنجح الإجراءات التي اتخذتها الدول الأوروبية لمواصلة تلك التعاملات.

5 - المراوحة بين التوتر والتعاون مع الحلفاء: رغم أن التصعيد مع الولايات المتحدة الأمريكية ربما يدفع إيران إلى تعزيز علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية التي تتوافق مصالحها معها في العديد من الملفات، ولا سيما روسيا وقطر وتركيا؛ إلا أن بعض التطورات المحتملة قد تفرض، في بعض الأحيان، تداعيات عكسية على هذه التحركات.

إذ تدرك طهران مدى أهمية العلاقات مع روسيا التي يمكن أن توفر لها ظهيرًا دوليًّا تستند إليه في مواجهتها للضغوط الغربية، والإيحاء بأن إيران لا تتعرض لعزلة دولية أو إقليمية، بدليل إجرائها مناورات بحرية مشتركة مع روسيا والصين في المحيط الهندي وخليج عمان بداية من ٢٧ ديسمبر ٢٠١٩ ولمدة أربعة أيام. كما أبدت إيران أهمية خاصة للدور الذي قامت به روسيا في الصراع السوري، منذ انخراطها عسكريًّا في سبتمبر ٢٠١٥، إلا أن ذلك لا ينفي أنها لا تتسامح مع حرص روسيا على الوصول إلى تفاهمات مع خصومها الدوليين والإقليميين، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وفي السياق ذاته، لا تنظر طهران بعين الارتياح للتنسيق الأمني الروسي التركي في سوريا باعتباره يؤثر على إنهاء الصراع وعلى المصالح الإيرانية في سوريا. من جانب آخر، فإن إقدام إيران أو الميليشيات الموالية لها، على استهداف القوات الأمريكية في سوريا، وهو أحد الاحتمالات التي لا يمكن استبعادها، سوف يربك تفاهماتها مع موسكو وأنقرة، نظرًا لتأثيراته المتوقعة على الترتيبات السياسية والأمنية التي يجري العمل على صياغتها في سوريا.

وتثير التهديدات الإيرانية باستهداف القواعد العسكرية في المنطقة حفيظة قطر بالرغم من العلاقات الوثيقة بين الطرفين، ومع ذلك فإن الطرفين سوف يكونان حريصين على مواصلة التعاون على المستويات المختلفة، خاصة في ظل الضغوط التي يتعرضان لها، لاعتبارات مختلفة خاصة بالعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران وقرارات المقاطعة التي اتخذتها الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب والداعمة للاستقرار ضد قطر.

من جانب آخر، فإن رغبة إيران في توثيق علاقاتها مع الصين ستواجَه دائمًا بسقف محدود، خاصة في ضوء الحرص الصيني على تسوية خلافاتها التجارية مع الولايات المتحدة. فضلًا عن ذلك، فإن علاقاتها مع الدول الأخرى، مثل ماليزيا وإندونيسيا، لن توفر لها خيارات متعددة في مواجهتها مع الضغوط الغربية، على نحو بدا جليًّا في النتائج المتواضعة التي انتهت إليها قمة كوالالمبور التي شاركت فيها إلى جانب كل من ماليزيا وتركيا وقطر، خلال الفترة من ١٨ وحتى ٢١ ديسمبر ٢٠١٩.

خامسا- إسرائيل.. فوضى الداخل ومواجهة المخاطر الخارجية:

ثمة مجموعة من المتغيرات في الداخل الإسرائيلي في عام ٢٠١٩، ستتأسس عليها التوقعات المحتملة في عام ٢٠٢٠، ومن أبرزها:

1 - بيئة سياسية أكثر توترًا: حيث عاشت إسرائيل خلال عام ٢٠١٩ على وقع أزمة سياسية غير مسبوقة تمثلت في إجراء انتخابات عامة لمرتين لم تكن نتائجهما كافية لتشكيل حكومة، الأمر الذي أدى إلى ذهابها إلى انتخابات ثالثة ستجري في الثاني من مارس ٢٠٢٠. وتمثلت الأزمة في تفكك جبهة اليمين بسبب خروج حزب «إسرائيل بيتينو» منها، وعجز هذه الجبهة عن حشد أكثر من ٥٦ مقعدًا لتشكيل حكومة جديدة (تحتاج إلى ٦١ مقعدًا على الأقل في الكنيست) هذا من جانب، وعلى جانب آخر عجز حزب «كاحول لافن»، المنافس الأكبر لليكود والمنتمي ليمين الوسط والذي يقود المعارضة، بدوره عن حصد أكثر من ٥٥ مقعدًا هو وشركاؤه من اليسار وعرب إسرائيل، وفشل بدوره في تشكيل حكومة جديدة في المرتين.

تأتي هذه الأزمة في الوقت الذي يكتنف الغموض فيه مصير زعيم الليكود «بنيامين نتنياهو» الذي وجّه له المستشار القضائي اتهامات رسمية بالفساد والرشوة، وهو ما أدخل إسرائيل في جدل لا ينتهي حول هل من حق «نتنياهو» قيادة الليكود في الانتخابات المقبلة حتى وهو على وشك المثول رسميًّا أمام المحكمة؟ أم إن منعه من المشاركة في هذه الانتخابات أمر قانوني وضروري حتى لا تتعرض الديمقراطية الإسرائيلية للخطر؟

2 - أزمة «نتنياهو» والليكود: من المرجّح أن «نتنياهو» لن يتراجع عن خوض المعركة حتى النهاية، إذ يرفض الاستقالة، ويتهم الإعلام والقضاء بالتآمر عليه، ويرى أن المعارضة الإسرائيلية عندما فشلت في الإطاحة به عبر الانتخابات سعت إلى إسقاطه عبر مؤامرة داخلية متعددة المستويات. ولأن «نتنياهو» يدرك مدى حساسية الرأي العام الإسرائيلي للقضايا الأمنية، فقد أسرف في تصوير المخاطر التي قد تتعرض لها إسرائيل بسبب ارتفاع حدة المواجهة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية واحتمالات انزلاقها إلى حرب ستكون إسرائيل طرفًا فيها، سواء مع إيران نفسها أو مع أذرعها في المنطقة، وتحديدًا حزب الله في لبنان، وحركة حماس في غزة، وأن إسرائيل ستكون في مثل هذا الوضع في حاجة ماسة إلى حكومة قوية يقودها رجل ذو خبرات طويلة مثله، في وقت يفتقر فيه خصومه وعلى رأسهم «بني جانتس» زعيم «كاحول لافن» للخبرة السياسية حتى وإن حظي بخبرة أمنية كونه رئيسًا سابقًا للأركان.

ونظرًا لأن الإدارة الأمريكية تتجهز لإعلان ما يعرف «بخطة السلام الأمريكية»، يؤكد أنصار «نتنياهو» أن التعامل مع هذه الخطة يقتضي وجود «نتنياهو» على رأس حكومة قوية، باعتباره الرجل الأجدر بالتعامل مع تداعيات تلك الخطة، لا سيما ما يتردد حول شمولها على بعض تنازلات إسرائيلية، كالتنازل عن منطقة غور الأردن التي تعدها إسرائيل منطقة استراتيجية لأمن البلاد ولا يجوز التنازل عنها، وذلك استنادًا إلى خبرته الطويلة في التعامل مع الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ولعلاقته الخاصة مع الرئيس «ترامب»، وقدرته على إفشال أية تنازلات قد تُطلب من إسرائيل.

وللتقدم خطوة في اتجاه محاصرة أية تنازلات محتملة، طرح «نتنياهو» بصورة مفاجئة عقد اتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، وهو ما كانت ترفضه إسرائيل منذ تأسيسها، ما يضع الولايات المتحدة أمام أحد خيارَيْن؛ إما أن تؤيد ضم إسرائيل لغور الأردن، وإما أن تَمدّ مظلة حمايتها المباشرة لإسرائيل. ويدرك «نتنياهو» أن الكونجرس الأمريكي لن يقبل بعقد اتفاقية دفاعية مع إسرائيل خوفًا من تورط واشنطن مباشرة في صراعات إسرائيل مع جيرانها عسكريًّا، وبالتالي يُصبح من المنطقي أن تقبل الولايات المتحدة إعلان سيادة إسرائيل على غور الأردن لدواعٍ أمنية واضحة. والملاحظ أن «نتنياهو» الذي حصل من «ترامب» على اعترافٍ بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقانونية المستوطنات في الضفة الغربية، قد وعد بانتزاع اعتراف أمريكي بالسيادة على غور الأردن حال فوزه في الانتخابات التي ستجري في مارس القادم.

3- تطورات محتملة: في ظل هذه البيئة السياسية، يرجح أن تحدث بعض التطورات الداخلية والخارجية في عام ٢٠٢٠ على النحو التالي:

- استمرار واقع الضغوط الداخلية الشديدة بين مكونات المجتمع السياسي الإسرائيلي، لا سيما المواجهه بين المؤسسات القضائية والوسط السياسي والحزبي خاصة، مما سيُلقي بآثاره مباشرة على حالة الاستقرار السياسي.

- ما لم تتمكن الأجهزة القضائية من منع «نتنياهو» من خوض الانتخابات المقبلة، ففرص استمرار الأزمة السياسية ستكون كبيرة، وقد تعيد إنتاج الفشل السياسي بخصوص تشكيل الحكومة كما حدث في عام ٢٠١٩، مما يسفر عن ذهاب إسرائيل لانتخابات رابعة.

- قد يختار حزب «كاحول لافن» في حال أسفرت انتخابات مارس ٢٠٢٠ عن تعادل أو تقارب بين الكتلة التي يقودها وبين جبهة أحزاب اليمين بقيادة «نتنياهو» أن ينصاع للأمر الواقع، وأن يقبل بتشكيل ائتلاف مع الليكود حتى يجنب البلاد الدخول في انتخابات رابعة، لكن حسم من يقود هذه الحكومة سيعتمد على من سيفوز بعدد مقاعد أكثر في الكنيست، وقدرته على تشكيل تكتل حزبي أكثر اتساعًا.

- يظل أمل «نتنياهو» أن يشكل نجاحه المحتمل في الانتخابات المقررة في مارس ٢٠٢٠، في حال عدم منعه قضائيًّا من المشاركة في هذه الانتخابات، قوة ضغط على خصمه اللدود «أفيجدور ليبرمان» لمراجعة حساباته والعودة مجددًا إلى صفوف جبهة اليمين، ولو حدث ذلك فقد يعزز هذا الاحتمال من فرص «نتنياهو» لقيادة الحكومة الجديدة بدون الاستعانة بحزب «كاحول لافن» وكتلته من أحزاب اليسار المدعومة من الأحزاب العربية.

- في حال خوض «نتنياهو» الانتخابات المقبلة والفوز بها فسيكون من الصعب على المحكمة التي سيمثل أمامها إدانته في ظل تأكيد «نتنياهو» براءته، وإصراره على أن القضاء والإعلام قد تآمرا عليه، مما سيؤدي إلى تغلب السياسي على القضائي في سابقة ستؤثر حتمًا على توازن السلطات في الدولة العبرية مستقبلًا. أما في حالة إدانته قضائيًّا وسجنه، ومن ثم خروجه من الفضاء السياسي، فسوف تتغير معالم الحياة السياسية والحزبية، ما سيؤدي إلى فرصة أكبر لتشكل حكومة يقودها حزب «كاحول لافن» مدعومًا بأحزاب اليسار والوسط والأحزاب العربية، أو حكومة يتحالف فيها حزب كاحول لافن مع حزب «ليبرمان».

- لن تحمل الأزمة السياسية الداخلية تأثيرات كبرى على السياسة الخارجية الإسرائيلية، لا سيما تجاه إيران وأذرعها الإقليمية المنتشرة في سوريا ولبنان وقطاع غزة. فبينما ستستمر إسرائيل في توجيه ضربات جوية وقصف صاروخي للمراكز والقواعد التي يتمركز فيها مسلحو «فيلق القدس» في الأراضي السورية بهدف منع وجودهم، ودفعهم إلى الخروج من سوريا، ستعمد إسرائيل إلى التهدئة المشروطة مع حركة حماس في قطاع غزة، وفي الوقت نفسه توجيه ضربات بين حين وآخر لقيادات من حماس ومن الفصائل الفلسطينية الأخرى كتطبيق لسياسة الردع. كما لن تتوانى إسرائيل عن الرد على أي ضربات صاروخية من قطاع غزة وتحميل حركة حماس المسئولية أيًّا كان مصدر تلك الضربات الصاروخية.

- تظل خطوة ضم غور الأردن رسميًّا لإسرائيل بدعم أمريكي في حال فاز «نتنياهو» برئاسة الحكومة المقبلة، كإحدى القضايا الحساسة التي ستثير أزمات كبرى مع الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، وقد يترتب عليها رفض شعبي أردني وفلسطيني، مصحوبًا بتوتر أمني وتحركات جماهيرية في الضفة الغربية، ومزيد من الجمود في العلاقة مع كلٍّ من الأردن والسلطة الفلسطينية، فعندها لن يجد «نتنياهو» صعوبة كبرى في إقناع الإسرائيليين بتجاهل الصراعات السياسية في الداخل للتوحد في مواجهة المخاطر الخارجية.

- في حال تم الإعلان عمّا يُعرف بـ«خطة السلام الأمريكية» رسميًّا من قبل واشنطن، وتضمنت بنودًا لا تُرضي الجانب الإسرائيلي وينظر إليها كتهديد لأمن إسرائيل، فسوف يتم إفشالها حتى لو تطلب الأمر مواجهة توتر مع الرئيس «ترامب»، والعمل على احتوائه لاحقًا بضغوط من اللوبي الصهيوني في الداخل الأمريكي.

ثالثًا: النزاعات الداخلية في الإقليم

تسويات «مُعلّقة» ومساومات خارجية

مشرف المحور

د. محمد مجاهد الزيات

المشاركون

د. خالد حنفي علي (ليبيا)

د. محمد مجاهد الزيات (سوريا)

أحمد عليبه (اليمن)

تشهد المسارات الميدانية في النزاعات الداخلية العربية جمودًا نسبيًّا، حيث لم تطرأ تغيرات هيكلية على موازين القوى في عام ٢٠١٩، وهو أمر يتوقع استمراره في عام ٢٠٢٠. في الوقت نفسه، تتصاعد أدوار القوى الخارجية على حساب المحلية في معادلات التسوية المحتملة، والتي لا تزال «معلقة» دون حسم. يتجلّى ذلك مع الدور الروسي المتمدد عسكريًّا وسياسيًّا في سوريا، ثم انتقاله أيضًا إلى الساحة الليبية، حيث يتوقع استمرار تأثيره، بل ودخوله في مساومات مع تركيا في عام ٢٠٢٠، حيث تتطلع الدولتان إلى لعبة تشبيك ومساومة بين مناطق جيوسياسية مرتبطة بالصراعين السوري والليبي، خاصة في منطقة شرق المتوسط، لكن دخول القوى الأوروبية، ولا سيما ألمانيا، كما برز مع مؤتمر برلين في يناير ٢٠٢٠، ربما يحجم نسبيًا من مسعى الدولتين.

مع ذلك، من المرجّح أن يستمر النزاع الليبي متراوحًا بين اللا حسم، سواء العسكري أو السياسي، لا سيما في ظل الاختبارات الصعبة لمخرجات مؤتمر برلين، خاصة لجهة تثبيت وقف إطلاق النار الهش، وحظر الأسلحة في ليبيا، والتمهيد لإطلاق المسار السياسي، إذ لا يزال هنالك العديد من العقبات الداخلية والخارجية التي تحول دون تحويل تلك المخرجات إلى واقع ينعكس على المسارات الميدانية والسياسية في النزاع الليبي.

بموازاة ذلك، لا تزال انعكاسات إعادة هيكلة التحالف العربي باتجاه أن يكون رأسُ القيادة واحدًا في اليمن (السعودية) غير واضحة على الفاعلين المحليين الداعمين للتحالف، لا سيما وأن هنالك هامشًا مستمرًّا لتبايناتهم في جنوب اليمن. وإن كان من المحتمل أن يتّجه النزاع اليمني إلى إبرام اتفاقيات أممية-جزئية ومناطقية- ستظل غير قابلة للتنفيذ. يعمق ذلك ضعف الحكومة اليمنية التي لا تزال في الرياض، برغم اتفاق نوفمبر ٢٠١٩، الذي كان يفترض إعادتها إلى عدن، بخلاف عدم انسجام تركيبتها، كما تعاني قواتها العسكرية معضلات متأصلة في اليمن تتعلق بغلبة الانتماءات العصبية والجهوية، وبالتالي تبدو حدتها شكلية أكثر من واقعها الفعلي انسجامًا على ما يبدو مع أرضية مشروع الأقاليم الستة في اليمن. في الوقت نفسه، تتجه ميليشيات الحوثيين إلى تعظيم مكاسبها المحلية عبر الاتفاقات الجزئية برغم جمود اتفاق استكهولم، وإن كانت تلك الميليشيا قد تُسهم في إشعال وتيرة التصعيد بين إيران وواشنطن في سواحل اليمن وفي الخليج، في حال فشل مسار الاحتواء في مرحلة ما بعد مقتل «سليماني».

وبرغم تباين النزاعات السورية واليمنية والليبية، فهناك قواسم مشتركة، حيث لا يزال الوضع الإنساني المتدهور بفعل الصراع يشكل خطًّا متصاعدًا بشكل مستمر، لكنه يظهر أكثر في الحالة اليمنية، كذلك فإن هيكلة التواجد العسكري وإعادة تغير نمط الانتشار السائد في الفترة الأخيرة، سيقود إلى متغيرات قد تنعكس ملامحها في الفترة القادمة، ناهيك عن أن الأدوات الأممية لا تزال ضعيفة وغير مؤثرة أو حاسمة، وبالتالي فإن مناطق النزاعات العربية لا تزال ملعبًا بين الفاعلين الخارجيين الطامحين في الدخول بمقايضات على مصالحهم بالإقليم.

أولًا- ليبيا.. سيناريوهات الحسم والتفاوض والمراوحة:

شهد النزاع الليبي في الفترة ما بين انطلاق معركة طرابلس في ٤ أبريل ٢٠١٩، وعقد مؤتمر برلين في ١٩ يناير ٢٠٢٠، أربعة متغيرات رئيسية داخليًا وخارجيًا، ستشكل تفاعلاتها المسارات المحتملة لهذا النزاع، وإن كان من المرجح إجمالًا أن تتسع أكثر لعبة المساومات الخارجية على هذا البلد بعد مؤتمر برلين، دون القدرة على الحسم لا العسكري ولا السياسي، على غرار المعادلة نفسها القائمة بين الفرقاء الداخليين، بما قد يُبقي النزاع «**معلقًا**» خلال عام ٢٠٢٠.

1 - تزايد خلل موازين القوى الميدانية الداخلية، فبرغم أن الجيش الوطني الليبي لم يحسم معركة طرابلس ضد ميليشيات حكومة الوفاق في غربي ليبيا، بسبب توحدها ولجوئها للدعم العسكري التركي، لكن عمليًا زادت مكاسب الجيش الميدانية خلال الأشهر التسعة الأخيرة، إذ مدد سيطرته من منطقتي الشرق والجنوب إلى مدينة سرت في الوسط، فضلًا عن مناطق أخرى في محيط طرابلس، خاصة ترهونة، وغيرها. وإذا أُضيف لذلك، تحكم الجيش في غالبية مرافئ وحقول النفط الليبية، فذلك يعني أن أي مسار سياسي قادم سيتجاهل ذلك لن يُكتب له النجاح على الأرجح.

2 - تشابك النزاع الليبي مع منافسات الطاقة بالمتوسط، إذ وظفت تركيا دعمها لميليشيات حكومة الوفاق بالتوقيع على مذكرتي التعاون الأمني وترسيم الحدود البحرية بينهما في البحر المتوسط في أواخر نوفمبر ٢٠١٩ برغم مخالفة الاتفاق للقوانين الدولية، ثم حصلت أنقرة على تفويض برلماني بإرسال قوات إلى غربي ليبيا في مطلع يناير ٢٠٢٠. واستهدفت من ذلك إعاقة مشروع خط الأنابيب الذي سينقل غاز شرق المتوسط من إسرائيل إلى قبرص واليونان ثم إيطاليا. إلا أن ذلك أسفر -في المقابل- عن دخول أطراف جدد للنزاع الليبي لتضررهم من اتفاق «السراج» و«أردوغان»، خاصة اليونان وقبرص اللتين اتجهتا لتعزيز العلاقات مع قوى شرق ليبيا وخاصة الجيش الليبي، كما تغيّر جزئيًا الموقف الإيطالي الداعم كليًا لحكومة الوفاق بسبب هذا الاتفاق، حيث يرفض التدخلات التركية، لأنها تحرم روما من خيار للطاقة يحد من اعتمادها على روسيا.

3 - تباين أوزان الفاعلين الدوليين دبلوماسيًا وميدانيًا، فبينما تراجعت أدوار فرنسا وإيطاليا نسبيًا بفعل نزاع المبادرات السلمية في ليبيا في الأعوام الماضية، وكذا استمرت الولايات المتحدة في سياساتها الضبابية؛ تصاعدت أوزان تركيا وروسيا ميدانيًا ودبلوماسيًا خلال عام ٢٠١٩ بدرجات متفاوتة برزت مع هدنة ١٢ يناير ٢٠٢٠. لكن مع ذلك، فإن هاتين الدولتين الأخيرتين فشلتا في إبرام اتفاق على شروط وقف إطلاق النار، وهو ما قاد -بدوره- إلى صعود ألماني عبر مؤتمر برلين في هذا الشهر الذي خرج بتوافق دولي حول تشكيل لجنة عسكرية مشتركة (٥+٥) لتثبيت الهدنة الهشة واحترام حظر السلاح الأممي على ليبيا ومنع التدخلات الخارجية، ناهيك عن بدء التحرك الأممي لإطلاق المسار السياسي. ومع ذلك، فهذه المخرجات لا تزال محل اختبار وصعوبة تطبيق، في ظل اختراقات أطراف النزاع للهدنة الهشة، وتباين مطالبهم بخصوص شروط وقف النار، بخلاف معضلة مدى القدرة على تطبيق حظر السلاح المنتهك منذ سنوات في ليبيا دون توافق القوى الدولية على إنفاذه، نظرًا لتضارب مصالحها.

4 - استنفار إقليمي لمواجهة تصاعد تهديدات تركيا، إذ رفضت القاهرة التدخلات التركية، محذرة من أنه يستوجب اتخاذ إجراءات كفيلة بحماية المصالح العربية، معلنة دعمها الواضح للجيش الوطني الليبي كمدخل لاستقرار ليبيا ومكافحة الإرهاب. وعزّزت -في الوقت نفسه- وزن تحالفاتها الخارجية في النزاع الليبي مع القوى الرافضة للتدخلات التركية في غربي ليبيا أو شرق المتوسط، مثل قبرص واليونان وفرنسا، كما برز في اجتماع الدول الأربع في يناير ٢٠٢٠. وبرغم السعي التركي المضاد لاجتذاب تونس والجزائر؛ إلا أن الأولى نأت بنفسها عن أية تحالفات، بينما رفضت الثانية التدخلات الأجنبية، خاصة مع تصاعد المخاوف من أن يُمثّل نقل مرتزقة من سوريا إلى طرابلس -الذي أكدته الأمم المتحدة- بؤرة مهدّدة لأمن دول شمال إفريقيا، وإن كانت الجزائر قد وضعت أيضًا «خطًا أحمر» أمام دخول الجيش الليبي إلى طرابلس. ويبدو أن الضغط الدولي والإقليمي، خاصة في مؤتمر برلين، على تركيا، ربما دفع أنقرة للقول إنها لم ترسل قوات إلى ليبيا، وإنما مستشارين ومدربين عسكريين، محاولة الربط التكتيكي بين إرسال قواتها ووقف إطلاق النار الذي يمثّل فرصة في جوهره فرصة أكبر لحلفائها لإعادة بناء خطوطهم الدفاعية ونقل المزيد من المرتزقة.

في ضوء هذه المتغيرات الرئيسية، يمكن الإشارة إلى ثلاثة سيناريوهات متوقعة لمسار النزاع الليبي خلال عام ٢٠٢٠، ستظل رهنًا بشروط أساسية لتحققها من عدمه:

1 - السيناريو الأول- الحسم العسكري: أي عودة الجيش الوطني الليبي إلى محاولات الحسم العسكري، أو على الأقل إضعاف الخصوم في غربي ليبيا، عبر حيازة أكبر قدر من السيطرة الميدانية لمحاصرة ميليشيات الوفاق ودفعها لتغيير ولاءاتها، **مع مزاوجة ذلك** بورقة إغلاق حقول النفط من قبل قوى شرق ليبيا للضغط على حكومة الوفاق وميليشياتها في طرابلس.

ويدعم ذلك هشاشة الهدنة واختراقها من قبل طرفي النزاع بما قد يؤدي إلى انهيارها فعليًا، وعودة التصعيد بدرجات أكبر، لا سيما وأن ثمة اختلافًا جوهريًا بين حكومة «السراج» التي ترغب في عودة الجيش إلى ما قبل حدود ٤ أبريل، والجيش الذي يرفض ذلك لأنه يحد من مكاسبه الميدانية في غربي ليبيا.

ويستند هذا السيناريو إلى فرضية جوهرية بأن النزاع الليبي لم يصل بعدُ إلى نقطة النضج الكافية لإعادة مسار التسوية السلمية، بسبب تجاهل توازنات القوى الميدانية لصالح الجيش الليبي، بخلاف أن ثمة إصرارًا دوليًا وأمميًا على المساواة التفاوضية بين أطراف

النزاع، بينما الواقع لا يعكس ذلك منذ التوقيع على اتفاق الصخيرات في ديسمبر ٢٠١٥، والأهم تصدير أنقرة لأزمة المرتزقة من سوريا إلى ليبيا، ما يعني مغذيًا إضافيًا للمسار العسكري. وإن كان هذا السيناريو لا يزال يواجه عوائق أساسية، أبرزها: تحييد مصراتة كقوة سياسية وعسكرية رئيسية في غربي ليبيا، وصعوبة السيطرة العسكرية على مدينة كثيفة السكان كطرابلس، دون تغير الولاءات الميليشياوية، ومدى القدرة الدولية على الفرض الفعلي لحظر السلاح على ليبيا، علمًا بأن هذا البلد يملك ما يكفي من الأسلحة لاستمرار النزاع لسنوات أخرى، وأخيرًا الموقف الأمريكي والأوروبي من إغلاق حقوق النفط خاصة أن ذلك سيؤثر على أسواق الطاقة.

2 - السيناريو الثاني: العودة للتفاوض: حيث يفترض هذا السيناريو عودة أطراف النزاع الليبي إلى التفاوض في ظل مخرجات مؤتمر برلين الممهدة لإطلاق المسار السياسي برعاية أممية كما في جنيف نهاية شهر يناير ٢٠٢٠. ويدعم هذا السيناريو حالة اللا حسم العسكري، وتصاعد التدخل التركي والروسي، ثم سعي أوروبا عبر القيادة الألمانية إلى تفعيل المسار السياسي للحد من الضغوطات التي قد تفرضها أنقرة وموسكو عليها، سواء عبر ليبيا أو منافسات الطاقة في المتوسط.

لكن هذا السيناريو يواجه هو الآخر عوائق عديدة، منها أن التسوية في ليبيا باتت لا تتعلق فحسب بحسم قضايا جوهرية معقدة في الداخل الليبي، كحل الميليشيات وإعادة دمجها وتوزيع عوائد النفط والمصالحة المجتمعية؛ وإنما لها جانب خارجي آخر يتعلق بتسوية منافسات الطاقة في شرق المتوسط، فالأمران صارا متداخلين إلى حدٍّ يصعب فصلهما. أضف إلى ذلك تعمق هوة الانقسامات المجتمعية والسياسية وغياب الثقة بين فواعل شرق وغرب ليبيا بسبب الخسائر المتبادلة في معركة طرابلس، ناهيك عن القيود التي يفرضها الحلفاء الداخليون والخارجيون على طرفي النزاع، حيث يصعب تجاهل شروطهم في أي تفاوض سياسي، بما يزيد من صعوبة فعالية أي مسار سياسي قادم.

3 - السيناريو الثالث- المراوحة بين اللا حسم والتفاوض غير الفعّال: ويفترض هذا السيناريو أن النزاع الليبي سيظل مستمرًا خلال عام ٢٠٢٠ في حالة مراوحة بين اللا حسم العسكري وعدم التوصل إلى حل سياسي فعال، بما يبقيه **«نزاعًا عالقًا»**، أي لم يبلغ حد الحسم لا عسكريًا (أي قدرة لاعب أمني مركزي على فرض قواعد اللعبة السياسية) ولا سياسيًا (أي عدم التوصل إلى تسوية تعكس الحد الأدنى لمطالب الفرقاء الليبيين)، وذلك بسبب اتساع حجم التدخلات المتصاعدة للأطراف الخارجية وتضارب مصالحهم، سواء في الملف الليبي أو ملفات إقليمية، ولجوء أطراف النزاع في الداخل إلى أوراق ضغط متبادلة (ورقة تعطيل النفط لدى الجيش الليبي، ورقة الدعم العسكري التركي عبر المرتزقة لدى حكومة «السراج»). ومع أن هذا المسار سيظل هو الأكثر احتمالًا للمشهد الليبي في ظل تعقيداته الراهنة، لكن يمكن القول إن هناك مداخل محتملة لإيقاف «سيناريو المراوحة»، وقد تعتمد على حدوث **«نقاط تحول متزامنة» محتملة في مجرى النزاع**، كأن يتوصل الجيش الوطني الليبي ومصراتة (غربي ليبيا) إلى صفقة داخلية، خاصة بعد أن ضغط الأول عليها إثر سيطرته على سرت بما يضعف حكومة «السراج»، أو اتجاه القوى الإقليمية -كمصر والجزائر- للتوافق أكثر على تحجيم دور تركيا من غرب ليبيا، مدعومتين في ذلك بقوى أوروبية باتت أكثر تضررًا من تدخلات أنقرة أو حتى موسكو. ويتوقع في هذا السيناريو أن تتجه القوى الأوروبية لجسر خلافاتها، واستعادة دورها في النزاع الليبي، وسيظل ذلك رهنًا بمدى القدرة على تثبيت الهدنة الهشة، والتوافق على إعادة تفعيل العملية «صوفيا» في البحر المتوسط التي توقفت في مارس ٢٠١٩، وتحويلها من قوة عسكرية لمجابهة الهجرة إلى تفعيل حظر السلاح، وفي الوقت نفسه الضغط على تدخلات أنقرة وموسكو في ليبيا.

ثانيا: سوريا.. متغيرات استراتيجية وجيوسياسية في ٢٠٢٠:

مثّل الانسحاب العسكري الأمريكي من شمال سوريا الحدثَ الميداني الرئيسي خلال عام ٢٠١٩، لا سيما وأنه أدى إلى تداعيات لاحقة من المتوقع أن تستمر في عام ٢٠٢٠. فمن جهة، سعت تركيا إلى ملء الفراغ بالتنسيق مع الجانب الروسي، وشن هجوم على مواقع قوات سوريا الديمقراطية. ومن جهة أخرى، سعى الجيش السوري إلى الانتقال إلى شرق الفرات.

على المستوى الاستراتيجي، لا تزال روسيا تُعزز نفوذها في سوريا لتصبح القوة الدولية الأكثر انفرادًا بهذا البلد، مع تطلعات لزيادة فاعلية هذا النفوذ عبر تعزيز انتشارها في شرق المتوسط من خلال توسيع حضورها البحري في ميناء طرطوس. على جانب آخر، يواجه التواجد الإيراني في سوريا تحديات عديدة، نتيجة التطورات الداخلية والإقليمية الخاصة بإيران. أما بالنسبة للنظام السوري، فإن معركته العسكرية الرئيسية مع مطلع عام ٢٠٢٠، ستكون في إدلب، والتي سيخوض فيها مواجهات متعددة الأطراف، بعضها في مواجهة القوات التركية، والأخرى في مواجهة الميليشيات المسلحة والتنظيمات المتطرفة. أما سياسيًا، فأمام النظام مشروع تسوية يتعلق بمسار اللجنة الدستورية والمسار الفرعي الخاص بتسوية الملف الكردي. وعلى الرغم من تراجع قدرات وحضور التنظيمات الإرهابية بشكل عام في سوريا، لكن من المتصور أن هناك محاولات من جانب التنظيمات المتطرفة لإعادة التشكل مرة أخرى .وفي ضوء هذه التطورات، من المتوقع أن تكون هناك عدة ملفات ستستكمل مسارها على الساحة السورية خلال عام ٢٠٢٠، فضلًا عن ملفات أخرى عرضة للظهور كتداعيات محتملة لتلك التطورات، **ومن أبرزها:**

(1) تغيرات في هياكل موازين القوى: كما تعبر عن خريطة النفوذ والانتشار العسكري والتحركات على الساحة السورية، ففي أعقاب الانسحاب الأمريكي من شمال شرق سوريا في أكتوبر ٢٠١٩ أحرز الجيش السوري تقدمًا طفيفًا لتصل مساحة نفوذ النظام السوري إجمالًا إلى نحو ٦٣ ٪، ولكن من المتصور أن الربع الأول من عام ٢٠٢٠ قد يشهد تطورًا ملحوظًا أو قفزةً في هذا المعدل الذي شهد زيادة أقل من ١٠٪ خلال عام ٢٠١٩. ومن المتوقع أن هذه الزيادة ستأتي مع الحسم المحتمل لمعركة «إدلب». وربما تحسب هذه الزيادة للنظام حال تقدم مفاوضاته مع الأكراد لمواجهة الضغط التركي، في ضوء مذكرة التفاهم بين النظام والأكراد التي تم توقيعها برعاية روسية في ١٣ أكتوبر ٢٠١٩، والتي تسمح بانتشار الجيش السوري في المنطقة الآمنة.

لكنّ الانخراط الأكبر المحتمل لتقدم الجيش السوري على مسار شرق الفرات لن يُحسم قبل الانتهاء من معركة إدلب، مع احتمال أن تحدث احتكاكات عسكرية سورية – تركية في بعض نقاط الانتشار التركي في إدلب، كما قد يظهر مسار جديد في حال انتقل ما يُسمى بـ«الجيش الحر» إلى شرق الفرات لتأمين ظهير للمشروع التركي في شمال الفرات، وبالتالي هناك احتمال لتراجع نسبة سيطرتها الميدانية التي تقدر بحوالي ١٢ ٪ من المساحة الكلية. وربما تشهد منطقة شرق الفرات صدامًا متعدد الأطراف، لا سيما مع مساعي تركيا الاستمرار في العمليات العسكرية التي ستُقلّص بدورها هي الأخرى من مساحة السيطرة الكردية التي تبلغ تقريبًا حوالي ٢٦٪، وبالتالي فإن التوقّع الرئيسي هو زيادة نفوذ النظام وتمدد مساحات السيطرة في عام ٢٠٢٠.

بموازاة ذلك، يظل هناك تواجد محدود للقوات الأمريكية في شمال سوريا، وتحديدًا في محافظتي الحسكة ودير الزور التي شهدت إنشاء قاعدتين عسكريتين أمريكيتين في نوفمبر ٢٠١٩، إلى جانب الإبقاء على نقطتين في محافظة الرقة، وكذا قاعدة التنف لمراقبة الحدود العراقية-السورية، لا سيما النشاط الإيراني في تلك المنطقة. في المقابل، هناك زيادة في معدلات الانتشار الروسي عسكريًا، والذي سيتزايد مع تقدم المعارك في إدلب ٢٠٢٠، حيث إن لدى روسيا عشر نقاط مراقبة في إدلب، بينما لديها إجمالًا تواجد في ٦٦ نقطة منها ٢٤ قاعدة عسكرية و٣٢ نقطة تواجد، بخلاف نقاط المراقبة في إدلب. وبحسب خرائط مركز جسور للدراسات، فإن روسيا هي القوة العسكرية الدولية الأكبر والأكثر انتشارًا في سوريا.

(2) اتساع انتشار الفاعلين الدوليين والإقليميين: فبرغم أن روسيا ستظل الفاعل الرئيسي في المشهد السوري، لكن الولايات المتحدة لن تفقد كامل نفوذها الذي يحدد أهدافها الاستراتيجية، وهي السيطرة على منابع النفط لا سيما في شرق الفرات، ومراقبة الحركة الإيرانية في سوريا. ويتقاطع هذا الأمر مع إسرائيل التي ربما ستواصل استهداف محاولات تعزيز البنية العسكرية الإيرانية في سوريا والتي تعتبرها الأخيرة بمثابة تهديد لها. لكن ربما تسعى إيران إلى الاستمرار في هذا المسار، إلى جانب تفعيل دورها السياسي لجني أرباح التواجد في سوريا على مدار السنوات الخمس الماضية من خلال فتح المجال لبنية تحتية بحرية تفتح لها مطلًا على شرق المتوسط إلى جانب روسيا. كما أن هناك احتمالات لأن يظهر دور عربي ربما تنسبه بعض التقارير المحلية لحضور سعودي أكثر فاعلية في منطقة شرق الفرات، وفي إطار عملية إسناد الأكراد، وهو التوجه الذي تقوده أطراف عربية أخرى بحسابات أكثر حذرًا منها مصر.

(3) جمود مسار التسوية السياسية: حيث من المرجّح أن تُواصل اللجنة الدستورية عملها خلال عام ٢٠٢٠، لكن ستُلقي التحولات الميدانية بظلالها على هذا السياق، وقد يُبادر النظام إلى مسار التسوية الشكلية التي يُحتمل أن تدخل مرحلة من الجمود النسبي في ظل العديد من التطورات، أهمها تراجع أوراق الضغط الخاصة بالمعارضة لا سيما الميدانية. لذا، ستكون هناك احتمالات أكبر من جانب القوى الدولية -لا سيما الولايات المتحدة- لممارسة مزيد من الضغوط على النظام وحلفائه، خاصة بعد إقرار قانون «قيصر» في نهاية عام ٢٠١٩، وعرقلة الولايات المتحدة وصول النظام السوري إلى آبار النفط إلى جانب تصاعد العقوبات التي طالت الحلفاء كروسيا وإيران.

(4) حضور الإرهاب بوتيرة أقل خطرًا: حيث من المتصور أن يكون ذلك الاتجاه قائمًا في سوريا في ظل الضربات الموجعة التي تلقّاها «داعش» في سوريا عام ٢٠١٩ مع مقتل زعيم التنظيم «أبو بكر البغدادي»، ولكن سيكون من المتصور أن التنظيمات المتطرفة في إدلب التي تعمل تحت مظلة «القاعدة» أو «جبهة النصرة» ستكون هي الهدف الرئيسي خلال عام ٢٠٢٠، وقد يظهر اتجاهٌ آخر لمواجهة مساعي تنظيم «داعش» لاستعادة بعض حضوره على الساحة.

ثالثا: اليمن.. مسارات جديدة للتسوية والحرب:

لعلّ المتغيرَ الجوهري في النزاع اليمني خلال عام ٢٠١٩ هو إنهاء ازدواجية القيادة العسكرية في التحالف، بحيث أصبحت قيادة التحالف حصرًا على السعودية شمالًا في مأرب وجنوبًا في عدن، وذلك في أعقاب انسحاب القوات العسكرية الإماراتية من اليمن في الربع الأخير من هذا العام. ومن المتصور أن هذا المتغير سوف ينعكس على المحورين الأمني والسياسي في المدى المتوسط بشكل عام، من حيث إدارة الرياض للملف الأمني، وتصديها أيضًا للتداعيات المحتملة لهذا المتغير.

لقد كان الحدث الميداني الأبرز الذي جاء وسطه كل هذا الزخم عام ٢٠١٩ هو الصدام المسلح بين قوات الشرعية وقوات المجلس الانتقالي على من يمثل الجنوب سياسيًا، وما هي حدود الجنوب، هل هي حدود ما قبل الوحدة أم حدود الإقليم التي أقرها الحوار الوطني؟، وبالتالي حسم خيارات المشروع السياسي الذي سيشكل مسار الجنوب في المستقبل. ويمكن القول إن اتفاق الرياض وضع الأسس الاستراتيجية لهذا المسار من الناحية الشكلية، حيث أعاد هيكلة الارتباط السياسي بين الحكومة المركزية والجنوب، وليس هيكلة الارتباط الجغرافي بين الشمال والجنوب، والذي ثبت فشله في إطار مشروع الوحدة التي تلت حرب صيف عام ١٩٩٤.

وبرغم أن محورية هذا المتغير تتعلق بالقضية الجنوبية، لكنها تشكل نقطة التغير الاستراتيجي الشامل في الملف اليمني في أزمات المختلفة، كالأزمة مع الحوثيين في الشمال. فمن المتصور أن الحل الجنوبي أصبح النموذج الذي يعمل الحوثيون على تكراره في الشمال، في إطار « فيدرالية» تسمح لهم بإقليم أشبه بـ»الحكم الذاتي» مركزه «صعدة» معقل الجماعة، وتكون «الحديدة» جزءًا منه كمطل بحري مثل الجنوب أيضًا. إلى جانب ارتباط سياسي مع حكومة مركزية. وتعكس التحركات الحوثية-الإيرانية منذ إعلان الرياض هذا التوجه، حيث قدم المجلس السياسي لميليشيا الحوثيين مبادرة تهدئة مع الرياض دعمها زعيم هذه الميليشيا وإيران اللتان لديهما أيضًا استجابة للوساطة العمانية لتسوية هذا الملف. في هذا السياق، ثمة أكثر من مؤشر يمكن الإشارة إليه كاحتمال وارد ضمن سيناريوهات عديدة في عام ٢٠٢٠، **من أبرزها:**

(1) مسار التسوية مرتبط بالإقليم: حيث يغلب على مسار التسوية اليمنية عدة أبعاد، منها تعدد هذه المسارات بين إقليميّ تقوده الرياض ودوليّ يتمثل في دور الأمم المتحدة. وفي حين تتعامل الرياض مع قضايا «التسوية المناطقية»، فإن الأمم المتحدة تتصدى للنزاع الشامل في اليمن، ولكن من الملاحظ أن التسويات المناطقية، ربما تمثل حلًّا أفضل من باب تفكيك التعقيدات الخاصة بالأزمة اليمنية، وبالتالي قد تكون المسار المفضل لتجاوز التعثر في مسار تسوية استكهولم الذي دخل عامه الثاني دون تقدم. ومن ثم، قد لا يكون مفاجئًا أن يشهد عام ٢٠٢٠ تسوية «مناطقية جديدة»، أو على الأقل حراكًا في هذا الاتجاه، لكنه سيعتمد على مدى مرونة الأطراف (السعودية، الحوثيين) في أي مفاوضات محتملة. وقد تكون جنيف أو استكهولم مرة أخرى محطة محتملة لاستضافة مفاوضات شاملة حول اليمن تشهد هذا النوع من التسوية التي لا تتعارض مع المبادئ الأساسية للتسوية (المبادرة الخليجية – مخرجات الحوار الوطني – القرار الأممي ٢٢١٦). ولكنّ أي إنجاز في عملية التسوية مع الحوثيين سيرتهن بالتطورات الخاصة بإيران على المستوى الإقليمي بشكل عام، والعلاقات تجاه الرياض بشكل خاص. ولذا، فإن تقدم أو تراجع التسوية سيكون وفقًا لحسابات الارتباط مع تطورات ملفات أخرى في الإقليم، مثل العراق ولبنان.

(2) ثبات نسبي للمسار العسكري: حيث أصبحت السعودية عمليًّا القوة الرئيسية التي تُمثّل التحالف من الناحية العسكرية، وعبر عملية انتشار في أكثر من ثلثي البلاد. ومع التحسينات الدفاعية التي تقوم بها الرياض حاليًّا على حدودها بالشراكة مع واشنطن، فمن المتصور أن تلك الخطوة ستقلل من التهديد الصاروخي للحوثيين تجاه العمق السعودي. ومع ذلك فإن هناك تطورين يتقاطعان مع هذه النقطة؛ الأول أن الحوثيين ليست لديهم رغبة في إطلاق المزيد من الصواريخ على السعودية، ولا يُعتقد أن لديهم مخزونًا كافيًا لتكرار سيناريو ٢٠١٩، حيث أصبحت هناك قيود رقابية على تهريب الصواريخ الإيرانية، بخلاف أن الخطة الاستراتيجية المعلنة للحوثيين لعام ٢٠٢٠ ذات طبيعة دفاعية وليس كعام الصواريخ في ٢٠١٩. ولا يعني هذا أن الحوثيين سيتخلون عن العقيدة الهجومية، لا سيما وأن السعودية لم تعد على حدودها فقط، وإنما أصبحت منتشرة عسكريًّا داخل اليمن بما قد يُشكّل «الهدف السهل» لها. كذلك، ستعتمد ميليشيا الحوثيين بشكل أكبر على الأنماط الأخرى من الأسلحة غير التقليدية، كالطائرات دون طيار، لكن من المتصور أنها لن تكون بحاجة إلى توسيع دائرة الانتشار فيما هو أبعد من مناطق النفوذ الحالية، لكنها ستكرس جهودها للحفاظ عليه. وفي المقابل، فإن الرياض تعمل على تعزيز مسار الحسم العسكري، وتركز على فكرة إدارة القوات العسكرية المشتركة لتشكيل جبهة ضغط على الحوثيين من كافة الجبهات، ولكن إسقاط صنعاء عبر الحسم العسكري سيظل مسألة صعبة الاحتمال، وفقًا لمعطيات عديدة، حيث يظل تأثير القوات اليمنية مركزًا على استراتيجية «الضغط على الأطراف». من جانب آخر، من المتصور أن تكون «تعز» نقطة الاشتعال الرئيسية خلال عام ٢٠٢٠ بين ميليشيات «الإصلاح» وميليشيات «أبي العباس» مع استمرار الحصار الحوثي عليها ما سيضاعف من أزمتها.

(3) تأزم المسار الإنساني: حيث يُتوقع أن يكون هذا المسار ضاغطًا من جانب الأمم المتحدة في الفترة القادمة، في ضوء تعثر الملفات السياسية والاقتصادية الأخرى. وسيتصاعد ذلك في ظل تراجع المؤشرات الإنسانية، لا سيما الغذاء والصحة، خاصةً في المركز كما الأطراف، إذ أصبحت هذه الأوبئة متوطنة (مثل: حمى الضنك، الكوليرا، أنفلونزا الخنازير)، فضلًا عن عدم الوفاء بالتزامات برنامج الغذاء. ووفقًا لمؤشرات الأمم المتحدة، فإن هناك ٢٢ مليون يمني من إجمالي السكان البالغ عددهم قرابة ٣٠ مليون نسمة، يعانون جراء تلك الأزمة، وتطلق الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية طيلة الوقت نداءات استغاثة دون استجابة كافية. وبالتالي، من المتصور أن يشهد اليمن مزيدًا من سوء الأوضاع في هذا الملف.

(4) تراجع مؤشر الإرهاب: لا يزال اليمن ضمن قائمة الدول العشر الأولى على مؤشر الإرهاب العالمي، لكن من المتصور أن الظاهرة تتراجع نسبيًّا منذ فَقَدَ تنظيم «القاعدة» مناطق سيطرته في المكلا بإقليم حضرموت، لكن لن يغيب دور التنظيم عن المشهد، وسيظل أيضًا رهنًا بحسابات التطورات الميدانية في الجنوب، حيث سينشط مع أي تطور سياسي أو عسكري فارق، لكنه يميل إلى مرحلة الكمون في ظل الاستهداف الأمريكي لقيادات «القاعدة». ويظل الإرهاب من جانب الحوثيين هو الأعلى في اليمن مع ارتفاع مؤشرات الانتهاكات الإنسانية، حيث تتحمل هذه الميليشيا قرابة ٩٠٪ من إجمالي الانتهاكات في اليمن، ومن المحتمل أن تستمر مظاهرها في عام ٢٠٢٠.

رابعًا: القضية الفلسطينية

حراك داخلي وخطة لا يُتوقّع تمريرها

مشرف المحور

اللواء/ محمد إبراهيم الدويري

المشاركون

شادي محسن

هبة شكري

تدخل القضية الفلسطينية إلى عام ٢٠٢٠ دون دلائل واضحة على إمكانية تغيير واقعها إلى الأفضل، في ظل تشدد المحتل الإسرائيلي، والانحياز الأمريكي، والانقسام الفلسطيني، والضعف العربي. وبينما هنالك عوامل تكرس الجمود الراهن على صعيد تسوية القضية الفلسطينية، تبرز مع ذلك عوامل أخرى تُعزز من بقائها قيد الاهتمام الدولي.

فمن جهة، لا يزال تراجع الاهتمام قائمًا بالقضية الفلسطينية، بفعل استمرار الانقسام الفلسطيني، وتعثر جهود المصالحة الداخلية، وصعوبات الاقتصاد الفلسطيني. ناهيك عن استمرار الصراعات الداخلية العربية (اليمن، سوريا، ليبيا)، ما جعل هذه الصراعات على أولوية الاهتمام الإقليمي والدولي نظرًا لتداعياتها الوخيمة. بل إن مقتل «قاسم سليماني» في العراق، وتفويض البرلمان التركي للحكومة بنشر قواتها في ليبيا في مطلع عام ٢٠٢٠؛ قد يزيدان التركيز الإقليمي والدولي على قضية الإرهاب مجددًا. أضف إلى ذلك أن مشكلات الحكومة الإسرائيلية لم تدفعها إلى تغيير مواقفها المتشددة إزاء تسوية القضية الفلسطينية، بل على العكس فقد حفزتها لمزيد من التطرف، والسعي لضم بعض مناطق الضفة الغربية، ولا سيما أجزاء من منطقة غور الأردن. وعزّز من ذلك انتقال واشنطن من دورها كشريك كامل في عملية السلام إلى تبني مواقف إسرائيل في أهم قضايا الوضع النهائي، خاصة قضيتي القدس واللاجئين.

من جهة أخرى، حرصت السلطة الفلسطينية على تنشيط تحركاتها الخارجية، وتحقيق إنجازات دبلوماسية تُبقي القضية في دائرة الاهتمام الدولي، لعل أبرزها زيارات الرئيس الفلسطيني «محمود عباس» إلى العديد من الدول العربية والأجنبية، والمشاركة بفاعلية في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة والقمم العربية. فضلًا عن انتخاب فلسطين في محفلين دوليين بارزين خلال عام ٢٠١٩، الأول لرئاسة مجموعة الـ٧٧ والصين التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، والثاني كعضو في المكتب التنفيذي لجمعية الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية الذي عقد في هولندا. إضافة إلى قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بفتح التحقيق في جرائم حرب ارتكبتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية.

وبرغم تلك الإيجابيات التي تحققت لصالح السلطة الفلسطينية؛ إلا أنها لم تؤدِّ إلى نتائج ملموسة على الأرض، في ضوء السياسات الإسرائيلية المتشددة، لا سيما وأن عمليات الاستيطان تتصاعد بالضفة الغربية، فيما تسير وتيرة التهويد للقدس المحتلة بشكل غير مسبوق، ما يؤكد سياسة الحكومة الإسرائيلية برئاسة «نتنياهو» أو حتى «بني جانتس» زعيم ائتلاف (أزرق / أبيض)، الذي يؤيد ضم بعض المناطق في الضفة الغربية، وخاصة منطقة غور الأردن التي يتمسك اليمين الإسرائيلي بعدم التنازل عنها في أية تسوية سياسية مقبلة، وهو أمر من المتوقع طرحه بقوة على أجندة الحكومة الإسرائيلية القادمة. **وعلى ذلك، فإن مستقبل القضية الفلسطينية يقتضي معالجة أربع قضايا رئيسية ذات طبيعة مترابطة ومتشابكة، وهي: الانتخابات الفلسطينية، المصالحة الداخلية، مشروعات التسوية السياسية وقضية التهدئة.**

أولًا- الانتخابات الفلسطينية أمام عقبات القدس وحماس:

جاء إعلان الرئيس الفلسطيني «أبو مازن» اعتزامه إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية على التوالي في عام ٢٠٢٠، ليمثل مؤشرًا لافتًا على محاولة تحريك الداخل الفلسطيني المنقسم، لا سيما وأنه تم تأجيل الانتخابات منذ عام ٢٠٠٩ إلى أجل غير مسمى، بسبب الانقسام بين حركتي فتح وحماس في منتصف عام ٢٠٠٧. وكانت أول انتخابات عامة داخل فلسطين قد أجريت في عام ١٩٩٦، حيث فاز بها الرئيس الراحل «ياسر عرفات»، كأول رئيس للسلطة الفلسطينية، وتم انتخاب عدد ٨٨ عضوًا للمجلس التشريعي. ثم أجريت الانتخابات الرئاسية الثانية في عام ٢٠٠٥ وفاز بها «أبو مازن»، ليتبعها انتخابات تشريعية في عام ٢٠٠٦ نالت فيها حركة حماس ٧٤ مقعدًا من أصل ١٣٢، وحصلت فتح على ٤٥ مقعدًا فقط.

وتبع إعلان «أبو مازن» اتخاذ الإجراءات اللوجستية اللازمة لتنفيذ الانتخابات، عبر زيارات متكررة للجنة الانتخابات المركزية إلى قطاع غزة، واجتماعاتها مع الفصائل الفلسطينية المختلفة، خاصة حركة حماس، بهدف الاتفاق على آلية إجراء الانتخابات، وتحقيق أقصى قدر من التوافق الفصائلي بشأنها. لكن حماس والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة تمسكت بفكرة ضرورة عقد لقاء وطني شامل للاتفاق على كافة الأمور الفنية والسياسية، قبل أن يصدر الرئيس «أبو مازن» المرسوم الرئاسي الخاص بالانتخابات، إلا أن «أبو مازن» أكد من حيث المبدأ أهمية أن يصدر المرسوم الرئاسي أولًا، ثم يمكن عقب ذلك عقد هذا الاجتماع الشامل الذي تطالب به حماس والفصائل المؤيدة لموقفها.

وترجع وجهة نظر الرئيس الفلسطيني تلك إلى أن هذا الاجتماع الشامل في حالة عقده أولًا يمكن أن يشهد خلافات وصراعات تؤدي في النهاية إلى تعطيل عملية الانتخابات برمتها التي يحرص على إجرائها، بل وأكد عليها بوضوح في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٩، ورحب بها المجتمع الدولي والجامعة العربية.

ومن ثم، فإنه أكد أهمية عقد هذا اللقاء الشامل، ولكن بعد إصدار مرسوم الانتخابات لإتاحة المجال أمام مناقشة كافة القضايا الهامة التي ترى التنظيمات الفلسطينية أهمية بحثها من أجل أن تتم عملية الانتخابات بتوافق تام وبشفافية كاملة وتحت إشراف رقابة دولية.

وفي ضوء تمسك الرئيس «أبو مازن» بأهمية الانتقال إلى مرحلة الانتخابات، وضرورة تغليب الفصائل الفلسطينية للمصلحة العامة؛ تم التوصل إلى حل لهذه المشكلة، إذ وافقت كل من حماس والفصائل في غزة على رؤية «أبو مازن» وعقد الانتخابات التشريعية والرئاسية، وقامت بتسليم ردها بالموافقة على الانتخابات إلى رئيس لجنة الانتخابات، الأمر الذي سيتيح بالفعل المجال أمام «أبو مازن» لإصدار المرسوم الرئاسي للانتخابات، ومن ثم إحداث تحريك إيجابي في الساحة الفلسطينية الداخلية، والانتقال إلى مرحلة المصالحة الحقيقية، وإعادة لم الشمل الفلسطيني.

مع ذلك، فإن ثمة عائقين رئيسيين يواجهان عملية تفعيل الانتخابات الفلسطينية، وهما، الأول: مدى إمكانية إجراء الانتخابات في القدس الشرقية، إذ أعلن الرئيس «أبو مازن» أن إصدار المرسوم الرئاسي بالانتخابات لن يتم إلا بعد أن يتلقى موافقة إسرائيلية على إجراء الانتخابات في القدس الشرقية، وقد تقدمت السلطة الفلسطينية بالفعل بطلب رسمي للحكومة الإسرائيلية من أجل السماح بموافقتها على السماح للفلسطينيين في القدس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية ترشحًا وانتخابًا دون أن تتلقى أي رد. **أما العائق الثاني:** فيتعلق بالضغوط التي تمارسها حماس حتى يصدر «أبو مازن» مرسوم الانتخابات أولًا، ثم يمكن بعد ذلك الضغط على إسرائيل لإجبارها على الموافقة على مشاركة فلسطينيي القدس الشرقية في الانتخابات، إلا أن الرئيس الفلسطيني لا يزال متمسكًا بموقفه.

ثانيًا- المصالحة الفلسطينية: تعثر مرتهن بالإرادة السياسية:

تراوح قضية المصالحة مكانها منذ فترة طويلة، دون إحراز أي تقدم ملموس بالرغم من الجهود المصرية المضنية التي بُذلت على مدار سنوات طويلة. فلا تزال هناك مرجعية رئيسية تتمثل في اتفاق المصالحة الموقّع في القاهرة في الرابع من مايو ٢٠١١، والذي عالج كافة القضايا الخلافية، بما فيها تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية والموضوع الأمني. بالإضافة إلى وجود مرجعية أخرى هي اتفاق القاهرة الموقّع في الثاني عشر من أكتوبر ٢٠١٧، والذي ركز على تمكين الحكومة الفلسطينية وإعادتها إلى قطاع غزة لتتحمل المسئولية كاملة حول كافة مناحي الحياة في القطاع.

وبالرغم من أنه قد جرت بعض المحاولات لإعطاء دفعة لجهود المصالحة من أجل أن يتم توفير المناخ الملائم أمام عمل الحكومة في القطاع، إلا أن المشاكل عادت مرة أخرى ولم تستطع الحكومة أن تقوم بمهامها طبقًا لما تم الاتفاق عليه، الأمر الذي عرقل فرص تحرك المصالحة للأمام، ووصل الأمر إلى التعطل الكامل لاتفاق ٢٠١٧، والذي كان يعد بمثابة المدخل الرئيسي لتنفيذ اتفاق ٢٠١١، ومن ثم توقفت جهود المصالحة بل وصلت حاليًا إلى مرحلة الجمود.

ودون شك، فإن مسألة تنفيذ اتفاقات المصالحة لم تعد ترتبط بطبيعة التوافقات أو النصوص المكتوبة أو المبادئ التي تم الاتفاق عليها، بل أصبحت ترتبط بعامل جوهري يتعلق بمدى توافر الإرادة السياسية لدى الأطراف لإنهاء الانقسام الذي تعدى عامه الثاني عشر، وقد يصل إلى سنوات أخرى طويلة، إذا لم تستشعر الأطراف مسئوليتها التاريخية، والقناعة بأن هذا الانقسام يعد نكبة جديدة تعادل نكبة احتلال فلسطين عام ١٩٤٨.

وإن كان يمكن الإشارة في هذا المجال إلى أن الرئيس «أبو مازن» حرص على إنهاء الانقسام الفلسطيني الذي تم في عهده. وبالتالي، قدم العديد من أوجه المرونة لتحريك ملف المصالحة، في الوقت الذي تبدو فيه مسئولية حماس أكبر، باعتبارها تسيطر على قطاع غزة، وهو ما يفرض عليها أن تقدم المرونة اللازمة، حتى تعود الحكومة الفلسطينية لممارسة مهامها كاملة في القطاع في كل المجالات، وتصبح هي وحدها المسئولة عن القطاع ويتم محاسبتها على هذا الأساس.

ثالثًا- التسوية السياسية: خطة سلام لن تؤتي أُكُلها:

جاء طرح ما سمي بـ «خطة السلام الأمريكية» بعد تولي الرئيس «دونالد ترامب» السلطة في الولايات المتحدة ليكسر بذلك حالة الجمود التي اعترت مفاوضات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي منذ منتصف عام ٢٠١٤. وبدت تلك الخطة التي بلورتها إدارة «ترامب» من أجل إيجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية، لكنها مع ذلك لم تطرح رسميًّا حتى الآن، إذ لم يظهر منها سوى أحد جوانبها الاقتصادية، والذي تمثل في مؤتمر المنامة الاقتصادي، والذي عقد في البحرين في يونيو ٢٠١٩، وشاركت فيه العديد من وفود الدول الأجنبية والمؤسسات الدولية وبعض الدول العربية تحت رعاية أمريكية.

وقد عرض مؤتمر المنامة بشكل مبدئي بعض الرؤى لتطوير البنية الاقتصادية، وإقامة العديد من المشروعات في كل من مصر والأردن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، وإن كانت الأرقام التمويلية التي تم طرحها في هذا المؤتمر، والمقدرة بـ٥٠ مليار دولار، لا تعبر عن الطموحات الاقتصادية للخطط المزمع تنفيذها. وبدا جليًّا مع ذلك العرض أن الاهتمام الأكبر ينصب على الجانب السياسي للخطة، ومدى ما يمكن أن يسهم به من حل حقيقي للقضية الفلسطينية من عدمه.

وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى عدة مواقف أساسية، تدخل في سياق التوقعات المتعلقة بهذه القضية، وهي:

1) **أن الإدارة الأمريكية عازمة على طرح «خطة السلام الأمريكية»**، سواء كاملة أو على مراحل، بل ومن المتوقع ألا تتخلى واشنطن عن الخطة ما دامت إدارة «ترامب» في السلطة.

2) **أن ثمة تفاهمًا أمريكيًّا إسرائيليًّا على الخطوط الرئيسية لـ«خطة السلام الأمريكية»**، حيث لا يمكن أن تطرح واشنطن رؤية للحل لا تتلاءم مع المطالب الإسرائيلية وخاصة الأمنية. ولعل ذلك ما قد يفسر أسباب الدعم القوي الذي قدمه «ترامب» لـ«نتنياهو» خلال الفترة الماضية من أجل استمراره في السلطة.

3) **تهدف «خطة السلام الأمريكية» -في أحد أهم جوانبها-** إلى إدماج إسرائيل في المنظومة العربية سياسيًّا وأمنيًّا واقتصاديًّا، بعد أن تكون أهم عقبة في عملية هذا الدمج قد تم حلها، والمفترض أن تكون القضية الفلسطينية.

4) **أن «خطة السلام الأمريكية» قد تأخذ في اعتبارها بشكل كبير المطالب الأمنية الإسرائيلية**، بل إن هذه الخطة ستكون مؤسسة على هذا الجانب، وهو الأمر الذي شجّع القادة الإسرائيليين في حزبي الليكود وائتلاف «أزرق أبيض» على الحديث علنًا حول اعتزامهم ضم أجزاء من منطقة غور الأردن، وفرض السيادة الإسرائيلية عليها.

5) **لن تُلبي «خطة السلام الأمريكية» المطالب العربية والفلسطينية فيما يتعلق بقضيتي القدس واللاجئين**، وهما القضيتان الأساسيتان اللتان لا يمكن للعرب أن يقدموا فيهما أية تنازلات. وقد جاء الموقف الأمريكي ليتبنى بشكل كامل الموقف الإسرائيلي في هذا الشأن، الأمر الذي أدى بالسلطة الفلسطينية إلى إعلان رفضها المسبق للخطة، وعدم إمكانية قبولها، بل وتم تجميد الاتصالات السياسية بين الجانبين الفلسطيني والأمريكي.

رابعًا- تهدئة فلسطينية-إسرائيلية.. هل تصبح طويلة الأمد؟

مارست مصر دورًا رئيسيًّا في تثبيت التهدئة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، عبر التدخل العاجل لاحتواء أية توترات متبادلة بينهما، حتى يتم تجنيب سكان قطاع غزة ويلات العمليات العسكرية الإسرائيلية التي أدت في مراحل سابقة إلى قتل مئات السكان، وهدم آلاف المنازل والمؤسسات، والوصول بالقطاع إلى مرحلة من الأوضاع الاقتصادية السيئة.

وبرزت تلك الجهود المصرية، خاصة في نوفمبر ٢٠١٩، إثر اغتيال إسرائيل للقائد العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في غزة «بهاء أبو العطا»، وكذا محاولة اغتيال «أكرم العجوري» القائد العسكري للجهاد الإسلامي في سوريا. ولعل هذه الجهود –التي ما تزال مستمرة كلما حدثت توترات بين الجانبين- قد أسهمت في منع نشوب حرب بين إسرائيل وقطاع غزة لفترة طويلة.

في هذا السياق، فإن ثمة أحاديث حول تهدئة محتملة طويلة الأمد بين حماس وإسرائيل تتمثل أبرز مؤشراتها في بعض التسهيلات الإسرائيلية لقطاع غزة، من بينها: بناء المستشفى الأمريكي شمال القطاع، واستمرار تدفق الأموال القطرية للقطاع. ثم تطور الأمر إلى الحد الذي تثار فيه إمكانية موافقة إسرائيل على بناء ما يُسمى بالجزيرة الصناعية أمام سواحل القطاع، من أجل أن تكون بمثابة ميناء تصدير واستيراد للقطاع. وإذا كانت إسرائيل تناقش هذا الأمر بجدية دون بلورة موقف نهائي حتى الآن وكذلك الأمر بالنسبة لحركة حماس، فإن السلطة الفلسطينية رفضت هذا الأمر بصفة نهائية، واعتبرته مقدمة لتكريس الانفصال بين قطاع غزة والضفة بشكل كامل ونهائي.

خلاصة القول، إذا كانت كافة العوامل والمحددات السابقة تشير إلى أن هناك العديد من الصعوبات المرتبطة بالموقف الفلسطيني وإمكانية تحريك القضية الفلسطينية بسبب طبيعة المواقف الإسرائيلية المتشددة والأمريكية المنحازة، لكن مع ذلك تظل هناك ضرورة ملحة للحفاظ على هذه القضية، وجعلها في دائرة الضوء الإقليمي والدولي، بل ومحاولة دفعها للأمام.

خامسًا: تنظيمات الإرهاب

إعادة تموضع مناطقي وتحالفات واسعة

مشرف المحور

د. خالد عكاشة

المشاركون

د. دلال محمود

أحمد كامل البحيري

تقى النجار

يُشكل عام ٢٠٢٠، على الأرجح، بدايةً لمرحلة جديدة لحركة تنظيمات الإرهاب في العالم، حيث ستتجه تلك التنظيمات أكثر لتعزيز الطبيعة الشبكية المعقدة في تخطيط وتنفيذ عمليات الإرهاب، لا سيما وأن ذلك يُمكّنها من التأثير في واقع ومستقبل المعادلات السياسية في مناطق عدة، خاصة الشرق الأوسط، بعد أن اتجهت التنظيمات لإسقاط الدولة وتحدي سيادتها في عدة حالات. ولعل إرهاصات تلك المرحلة الجديدة بدأت بتغير ملموس في مسارات وتكتيكات التنظيمين الرئيسيين، وهما «القاعدة» و«داعش»، حيث يُعدان أكبر التنظيمات الإرهابية حجمًا وأوسعها نشاطًا بفروعهما المختلفة، إذ يقدران - وفقا لمصادر وزارة الخزانة الأمريكية - بحوالي ٦٦٪ من إجمالي التنظيمات الإرهابية المنتشرة في العالم، بواقع ٤٤ تنظيمًا من إجمالي ٦٧ تنظيمًا إرهابيًّا نشطًا في العالم (١٨ فرعًا للقاعدة، و٢٦ فرعًا لداعش، و٢٣ لبقية التنظيمات الإرهابية النشطة)

ومما يعزز ذلك التوجه الإرهابي ذا الطبيعة الشبكية على الصعيد الدولي، بروز عدة تحديات ذات طبيعة مترابطة، **الأول:** يتعلق بانحسار السيطرة الميدانية للتنظيمات الإرهابية الأكثر انتشارًا وتأثيرًا في الشرق الأوسط، وهما «داعش» و«القاعدة». فمن جهة، خسر «داعش» آخر معاقل الارتكاز لما يسمى بـ«دولة الخلافة» في الباغوز في سوريا خلال مارس ٢٠١٩. ناهيك عن خسارة معظم مناطق نفوذه في هذا البلد. **أما التحدي الثاني**، فيتعلق بأزمة القيادة بعد مقتل «أبو بكر البغدادي» في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩، والعديد من قيادات الصف الأول بالتنظيم، ثم الإعلان عن خليفة جديد لـ«داعش» يندر وجود معلومات مؤكدة عنه. وبالمثل، فإن ضعف الحالة الصحية لـ«أيمن الظواهري» تثير مسألة من سيكون خليفته في زعامة «القاعدة»؟.

ويتعلق التحدي الثالث، بتصاعد دور التنظيمات الإرهابية كلاعب سياسي مؤثر، نتيجة انتشارها وتنوع قدراتها وارتفاع مستوى العنف الذي تمارسه، بالإضافة إلى عمق الارتباطات بين هذه التنظيمات وبعض الدول المؤثرة، بما يزيد من أهميتها وخطورة تأثيرها مستقبلًا. ناهيك عن تحديات أخرى ترتبط بإعادة تموضع التنظيمات الإرهابية في المناطق التقليدية لها، وامتداداتها عبر الأقاليم. وفي ظل هذه التحديات، يمكن استشراف حركة الإرهاب عالميًّا وإقليميًّا، خاصة لدى «داعش» و«القاعدة»، في ثلاثة اتجاهات رئيسية، سواء على مستوى الحركة أو التكتيك أو التحالفات، وهي قد تشكل -في مجملها- طبيعة التفاعلات الإرهابية في عام ٢٠٢٠.

أولًا- مسارات الإرهاب: الحركة والتكتيك والتحالفات:

ثمة ثلاثة مسارات أساسية، سواء على مستوى الحركة أو التكتيك أو التحالفات، ستشكل إجمالًا ملامح حركة تنظيمات الإرهاب على الصعيد الإرهابي في عام ٢٠٢٠، وهي:

1- تحركات داعشية وثبات نسبي للقاعدة: إذ إن «داعش» هو الأكثر وضوحًا في تحركاته، ربما بفعل خساراته مناطق نفوذ ميدانية عديدة، بينما قد يتمسك تنظيم «القاعدة» بقواعده وبتثبيت بقائه فيها أكثر من تدشين فروع جديدة للتنظيم. ويرجع هذا الاتجاه للقاعدة إلى تمدد «داعش» إلى أماكن أخرى وافتتاح أفرع جديدة له فيها، ربما على حساب نفوذ «القاعدة»، وهو ما يتجلى بوضوح في أفغانستان وفي غرب إفريقيا. أما على مستوى العمل الإرهابي، فالثبات النسبي أيضًا يميز تنظيم «القاعدة»، في الأهداف وخصائص العمليات ومنهجه الدعائي، حيث بدا متراجعًا في عملياته الإرهابية خلال السنوات الخمس الأخيرة، وإن كانت أكثر تخطيطًا وتنفيذًا. بينما في المقابل، يوجد تغير واضح في أهداف العمليات الإرهابية التي يقوم بها «داعش»، سواء في تحديد المستهدف، أو طريقة تنفيذ العمليات الإرهابية.

2- تغير نسبي في تكتيكات العمل الإرهابي: حيث يزداد اعتماد التنظيمات الإرهابية على التكنولوجيا، سواء في التخطيط للعمليات الإرهابية، أو في تمويلها، وربما التغير في أدوات العنف المستخدمة بما يتناسب مع مستوى تأمين أماكن التنفيذ. بالإضافة إلى وجود تغير نسبي في طبيعة التنظيمات ذاتها، ومستوى تماسكها الداخلي وصورتها الخارجية. ولعل هذا التغير كان عاملًا في اختلاف أعداد الدول التي شهدت نشاطًا إرهابيًّا في الأقاليم المختلفة. ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا التوزيع يعتمد على أعداد الدول التي شهدت عملًا إرهابيًّا -سواء تم تنفيذه أو تم إحباطه، وسواء كان عملًا إرهابيًّا ضخمًا أو محدودًا- وليس على أعداد العمليات الإرهابية أو حجم تأثيرها، ولذلك يظهر تناقض نسبي بين تراجع تأثير الإرهاب في أوروبا وكونها أكثر منطقة شهدت دولها نشاطًا إرهابيًّا، كما يتضح من الشكل التالي:

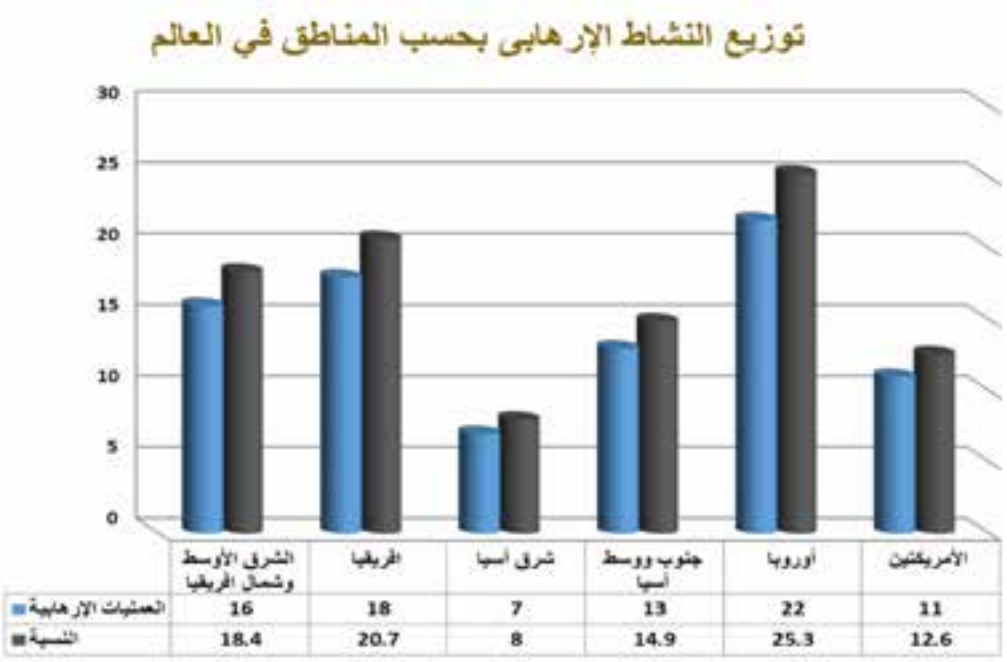

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على تقرير لوزارة الخزانة الأمريكية في عام ٢٠١٨

3- مساعٍ لبناء تحالفات إرهابية غير منظورة: فبرغم جهود المكافحة الدولية (فردية أو جماعية)، أو التحديات الميدانية والقيادية التي واجهتها تنظيمات الإرهاب خلال عام ٢٠١٩؛ إلا أن قدرة هذه التنظيمات على التكيف والبقاء، بل والإعلان عن نوايا لزيادة النشاط الإرهابي، بدت مستمرة، وهو ما يرجح مرور التنظيمات الإرهابية بمرحلة هدوء نسبي، تستعد خلالها للمرحلة الجديدة من العمل الإرهابي في عام ٢٠٢٠، لتكون فاعلًا أساسيًّا في مناطق تواجدها التقليدية والجديدة، عبر سعيها لصياغة تحالفات غير منظورة بشكل مباشر مع الفواعل المؤثرين، سواء أكانوا قبليين أو جريمة منظمة في تلك المناطق.

ثانيًا- تحركات «داعش».. أولويات القتال وفرص مواجهة «القاعدة»

يعد عام ٢٠١٩ نقطة تحول كبرى في مصير تنظيم «داعش»، لذلك من المتوقع وجود بعض المسارات والسيناريوهات لحركة التنظيم خلال عام ٢٠٢٠، تظهر على النحو التالي:

1 - إعادة صياغة استراتيجية الاستهداف القتالي: إذ إن هناك ملامح لحدوث تحولات في طبيعة المواجهة القتالية لتنظيم «داعش» من حيث استراتيجية الأهداف، حيث تشمل الدمج بين العدو البعيد والآخر القريب عبر المساواة بينهما في عملية الاستهداف. ويُقصد بالعدو القريب (الشيعة – الأنظمة الحاكمة العربية والإسلامية)، أما العدو البعيد فيشمل الدول الغربية والأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

2 - زيادة فرص المواجهة بين «القاعدة» و«داعش»: فبرغم عدم وجود اختلاف جوهري بين فكر «القاعدة» و«داعش»، إلا في بعض أولويات القتال وأدوات التنفيذ؛ فإن المرحلة القادمة قد تشهد مواجهات جزئية ومحدودة بين التنظيمين، فيما يشبه الحروب البينية، بسبب عوامل محفزة لذلك. فمن جهة، فإن «داعش» قد يركز على قتال تنظيم «القاعدة» لإضعاف قدرته على استقطاب الدواعش الذين يعانون ارتباكًا في الوقت الراهن، مستهدفًا من ذلك إثبات تفوق قدرات تنظيم «داعش» على «القاعدة»، باعتبار الأخير المهدِّد الأكبر لتماسك البنية التنظيمية لـ«داعش»، مع تلاشي الفوارق العقائدية بينهما، وهو ما قد يدفع إلى مرونة عقائدية لداعش. ومن جهة أخرى، فإن إعلان «داعش» عن زعيم جديد «أبو إبراهيم الهاشمي القرشي» الذي لا يُعرف خلفيته الشخصية والتنظيمية السابقة بعد مقتل «البغدادي»، قد يُضعف شروط الخلافة عند تنظيم «داعش»، مما يزيد إمكانية حدوث انشقاقات لبعض عناصر التنظيم، الذين قد يتجهون للقاعدة التي تُعد بالنسبة لأولئك الموطن الأصلي للعودة.

3 - الاعتماد الداعشي على مبدأ اللا مركزية: حيث يقترب تنظيم «داعش» من اعتماد نمط اللا مركزية في حركة ونشاط أفرع التنظيم بدول العالم، من حيث التشكيل والقيادة وتنفيذ العمليات، مع وضع مجموعة من الضوابط في مقدمتها «البيعة والالتزام بنهج التنظيم وأفكاره»، فضلًا عن ضوابط أخرى فاصلة في المساحة الجغرافية الخاصة بكل فرع تنظيمي، وبمعنى أدق يمنع أي فرع تنظيمي تنفيذ أية عمليات خارج قطره ما لم يستأذن أمير تلك المنطقة. ومن المتوقع أن يعطي هذا المبدأ فرصة أكبر لنشاط فروع التنظيم بدول الإقليم المتواجد بها، خاصة مع تراجع مفهوم التمكين والسيطرة الجغرافية كشرط لإقامة الخلافة لاستمرار إعلان «داعش» لمبدأ الخلافة، مع الإبقاء على مفهوم «الخلافة الافتراضية»، كحالة مؤقتة إلى حين إعادة التموضع في أماكن الخلافة التقليدية.

4 - الاتجاه الداعشي لإعادة التموضع الجغرافي: وذلك حفاظًا على البقاء والمصداقية مع الأعضاء، وتنشيط تجنيد عناصر جديدة في صفوفه، لتلبية متطلبات تمدده وتكثيف عملياته. ويُعد التقرب من السكان المحليين وسيلة قائمة لهذا الهدف، حددها «البغدادي» من قبل في آخر خطاب له في سبتمبر ٢٠١٩، وذلك لكسب ثقة السكان المحليين وإعادة تأهيل البيئة المحلية لإعادة التموضع ومزيد من الاستقطاب. ومن المحتمل أن تتكثف هذه الجهود في المناطق التقليدية لـ«الخلافة».

ففي العراق شرع «داعش» في الانتقال إلى الصحراء لإطلاق عملياته بعد الهزائم الأخيرة في ٢٠١٩. وربما تزيد فرص ظهور التنظيم في عام ٢٠٢٠، على خلفية عوامل منها احتمال عودة الطائفية في ظل الاضطرابات الأخيرة بالساحة العراقية، التي قد تفرز توحدًا للجماعات الشيعية وتنسيقهم العمل مع إيران ضد القوات الأمريكية، وهو ما يحول العراق إلى ساحة مواجهة محتملة بين القوات الأمريكية من جهة، وبين الشيعة والآخرين من جهة أخرى. وفي مثل هذه الأجواء يمكن لـ«داعش» أن يُعيد بناء قواعده في العراق. وبالمثل، فقد وفرت العملية التركية الأخيرة في شمال سوريا فرصة كبيرة لإعادة تموضع الدواعش في بعض المناطق، أو تسلل عناصره إلى أوروبا أو غيرها من المسارات التي يتبعها التنظيم. أضف إلى ذلك، فإن ثمة اتجاهًا داعشيًّا لتعزيز مواقع تمركز جديدة في بعض مناطق العالم، ومنها دول جنوب شرق آسيا، خاصة إندونيسيا والفلبين، حيث تم رصد ظهور مجموعات أعلنت ولاءها للقاعدة في كشمير وأفغانستان خلال عام ٢٠١٩، بالإضافة إلى تعزيز التواجد والنفوذ في اليمن والصومال وهما أكثر الساحات نشاطًا للتنظيم خارج النطاق المركزي في أفغانستان وباكستان.

5 - مناطق محتملة لتكثيف النشاط الإرهابي: حيث تزداد فرص التواجد الإرهابي للتنظيمات وعملياتهم في المناطق التي تتسم بضعف قبضة الدولة المركزية، والتي تتقاطع فيها مصالح العديد من الدول، بما يجعل هذه المناطق مرشحة بقوة لوجود التنظيمات الإرهابية بها. ولهذا، اتجه «داعش» إلى آسيا في أفغانستان (ولاية خراسان) وبعض الدول المجاورة لها، كما أعلن عن ولايتي باكستان والهند، فوفقا لتقارير دولية حول الإرهاب، تزايدت أعداد الإرهابيين في جنوب شرق آسيا وحدها بـ ٣٪ في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧. كما زادت العمليات الإرهابية التي قام بها «داعش» في آسيا، حيث ارتفعت العمليات الإرهابية في إندونيسيا والهند فقط بمعدل يصل إلى ٢٠٪ بعد تمدد «داعش» في آسيا في عام ٢٠١٨ مقارنة بـ٢٠١٧.

بموازاة ذلك، تُعد إفريقيا جنوب الصحراء بيئة مناسبة لتنام متوقع لنفوذ تنظيم «داعش» مستقبلًا. حيث فتح التنظيم نقاطًا تمركزً جديدة، مثل ولاية وسط إفريقيا في الكونغو الديمقراطية، بجانب استهدافه دولًا هشة أمنيًّا بمنطقة وسط إفريقيا والبحيرات، وذلك استغلالًا لما تُعانيه دولها من مشكلات سياسية واقتصادية، ووجود حركات مسلحة وميليشيات قبلية تحارب الحكومة. وبشكل عام يركز التنظيم على التواجد في غرب إفريقيا، خاصة في المناطق الحدودية بمنطقة الساحل الإفريقي ما بين بوركينافاسو ومالي والنيجر، من خلال فرع «داعش» في الصحراء الكبرى الذي يتزعمه «عدنان أبو وليد الصحراوي»، برغم أن النفوذ الأكبر لتنظيم «القاعدة في بلاد المغرب» والحركات التابعة له، مثل شباب المجاهدين في هذه المنطقة. لهذا،

من المحتمل أن تكون منطقة الساحل الإفريقي من مناطق المواجهة المحتملة بين التنظيمين. وتشير الإرقام الصادرة عن داعش إلى ارتفاع عدد العمليات الإرهابية في هذه المنطقة من ٩٠ إلى ٤٧٠ عملية بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨، كما استطاع «داعش» توسيع عملياته هناك في النصف الأول من سنة ٢٠١٩، لتشمل ٧ دول بالساحل، وصولًا إلى بحيرة تشاد، وأصبح منفذًا لحوالي ٢٨٪ من العمليات الإرهابية بالمنطقة.

ويوضح الشكل التالي أهم المناطق التي تزداد فرص نشاط الإرهاب بها خلال عام ٢٠٢٠:

ثالثًا- تكتيكات إرهابية: مرونة أكبر.. وتكنولوجيا مظلمة:

من المتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٠ عددًا من الاتجاهات المتعلقة بتكتيكات التنظيمات الإرهابية، التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

1 - تزايد المرونة التكتيكية القتالية: إذ تعتمد التنظيمات الإرهابية على أنماط مختلفة من التكتيكات القتالية من أجل تحقيق أهدافها، ومنها: العمليات الانتحارية، والتفجيرات، والاغتيالات. ومن المتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٠ تراجعًا في نمط الإرهاب الانتحاري مقابل صعود تكتيكات التفجيرات والاغتيالات، وذلك لفقدان التنظيمات الإرهابية -سيّما تنظيم «داعش»- عددًا كبيرًا من عناصرها نتيجة الضغط العسكري عليها. وبالتالي ستسعى التنظيمات الإرهابية للحفاظ على من تبقّى من عناصرها، وتستثمر فيهم تمهيدًا للزجّ بهم في معاركها القادمة بعد إعادة تموضعها. ومن المحتمل أيضًا تصاعد تهديدات «الذئاب المنفردة» الداعشية مرة أخرى في أوروبا، وذلك لتحقيق هدفين؛ الأول بعث رسالة مفادها القدرة على الهجوم في أماكن عدة من أجل الحفاظ على هيبته ووجوده على الساحة، والآخر تنفيذ عمليات انتقامية تجاه الدول التي شرعت في مكافحته، ولا سيما مع استمرار غياب المعايير والمؤشرات حول طبيعة الأفراد القابلين للتحول إلى «ذئاب منفردة»، وسهولة الأدوات التي يتم استخدامها في مثل هذه الهجمات، مما يوفر مساحة تنشط فيها الظاهرة الإرهابية.

2 - تزايد توظيف التكنولوجيا المظلمة: فمع تشديد مكافحة المحتوى الإرهابي على شبكات التواصل الاجتماعي، فقد تلجأ التنظيمات الإرهابية إلى زيادة الاعتماد على الشبكة المظلمة "The Dark web"، وهي مواقع إلكترونية مجهولة يصعب رصدها أو تعقبها أو فهرستها بواسطة محركات البحث التقليدية. ومن ثم، يصعب تحديد هويات مستخدميها أو تتبعهم من قبل شركات الإنترنت ووكالات الاستخبارات. ويثير ذلك مخاوف من تحول تلك الشبكات إلى بيئة حاضنة للتنظيمات الإرهابية. ومن المتوقع أن يزداد توظيف هذه التكنولوجيا للحصول على أسلحة محظورة تزيد من القدرة النوعية للعمليات الإرهابية، لزيادة تأثيرها.

3 - تنامٍ متوقعٌ لتأثير العائدين: حيث يرتبط تنامي هذا التهديد بعاملين؛ الأول تداعيات العملية العسكرية التركية في شمال سوريا، والتي أدت إلى إطلاق أعداد تُقدر بحوالي ألف من المحتجزين في السجون والمخيمات السورية تحت إشراف (قسد). أما العامل الآخر فيرتبط باتجاه بعض الدول الأوروبية لمراجعة سياساتها، وتجربة برامج جديدة للتعامل مع هؤلاء العائدين، تبدأ من نزع الجنسية وتنتهي بإعادة الدمج في المجتمع، وهذا يرشح قضية العائدين لتكون موضعًا للاهتمام الكبير في عام ٢٠٢٠.

4 - تنامي التطرف اليميني العنيف: إذ من المحتمل أن يشهد عام ٢٠٢٠ تنامي التطرف العنيف في المناطق التي تشهد تراجعًا نسبيًّا في نشاط التنظيمات الإرهابية التقليدية، فيما عرف بإرهاب اليمين المتطرف، الناتج عن تغذية الشعور بالكراهية ضد المهاجرين والمقيمين من العرب خاصة المسلمين، نظرًا لزيادة تأثير حالة الإسلاموفوبيا. ويمكن الاستدلال بتزايد عدد الوفيات المرتبطة بإرهاب اليمين المتطرف على مدار الأعوام الثلاثة الماضية بحسب تقارير غربية، إذ ارتفع عدد الوفيات من ١١ إلى ٢٦ حالة وفاة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، وصولًا إلى ٧٧ حالة وفاة بحلول نهاية سبتمبر ٢٠١٩، الأمر الذي يشير إلى احتمال وجود علاقة تصاعدية طردية متبادلة بين تيار اليمين المتطرف والظاهرة الإرهابية.

5 - قاعدية الفكر وداعشية التنفيذ: فمن المتوقع أن تتسم العمليات الإرهابية بالجمع بين تكتيكات «القاعدة» و«داعش» لتحقيق تأثير أكبر، نتيجة احتكاك الكثير من عناصر «القاعدة» بـ«داعش» في المنطقة العربية، حيث قد يغلب الطابع الداعشي على نمط القتال القائم على العنف المفرط في المواجهة، مع الاحتفاظ بالبنية الفكرية للتنظيم. ولعل جمع «داعش» بين العدو القريب والآخر البعيد، وقدرة «داعش» على الانتشار، ومرونة التكيف مع المتغيرات؛ قد تُقدِّم توليفةً فعالةً للعمل الإرهابي الكثيف المؤثر، وهو ما يتفق مع أهداف التنظيمات الإرهابية في المستقبل القريب.

رابعًا- التحالفات الإرهابية: توسع التوظيف السياسي والاجتماعي:

من المتوقع أن تعمل التنظيمات الإرهابية على صيانة وتوسيع شبكات تحالفاتها غير المنظورة -السياسية والاقتصادية والاجتماعية- التي تُمكِّنها من الانتشار والتأثير. ولا تعد هذه التحالفات بديلًا عن التحالفات المنظورة الواضحة بين التنظيمات الإرهابية وبعضها بعضًا. فمع تمدد «القاعدة» و«داعش» تزداد فروعهما بإعلان بعض التنظيمات الإرهابية المحلية المبايعة لأحدهما، دون أن يعني هذا التخلي عن الأهداف المحلية لها، لكنها قد تستفيد من التنظيم الأكبر بطبيعته الشبكية، وتفيده بالتأثير في حيزها المحلي. ومن المحتمل أن تعتمد هذه الشبكات التحالفية على العناصر التالية:

1 - التحالفات السياسية: حيث سيُعد دور الدول الراعية للإرهابيين رئيسيًّا في توفير غطاء التحرك والانتقال لهم من مكان لآخر، لذا يُتوقع أن تستمر تركيا في توظيفها السياسي للإرهابيين، سواء في سياساتها بالمنطقة العربية (في سوريا وليبيا)، خاصة مع انكشاف أهدافها في الدولتين، أو في علاقاتها مع الدول الأوروبية. إذ قد تستثمر تركيا هلع الأوروبيين من الإرهاب للحصول على تنازلاتهم أو على الأقل صمتهم تجاه سياسات أنقرة العدوانية. ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه مع استمرار علاقة نظام «أردوغان» بجماعة الإخوان، ليحقق بعض المكاسب لتلافي تراجعات القدرات الاقتصادية التركية وصورة تركيا القومية.

2 - التحالفات الاقتصادية: من المتوقّع أن تستمر ميزانيات التنظيمات الإرهابية ضخمة، برغم جهود المكافحة الدولية، وذلك نتيجة استمرار تمويل هذه التنظيمات من عدة مصادر، سواء بشكل مباشر عن طريق بعض الدول، إضافة إلى تعدد مصادر التمويل لها بالنشاط الاقتصادي المباشر في المناطق التي تتوسع فيها مثل أفغانستان، أو بشكل غير مباشر، أو استخدام التكنولوجيا لتمويل النشاط الإرهابي أو التهرب من وسائل الرقابة. كما يعد تحالف التنظيمات الإرهابية مع تنظيمات الجريمة المنظمة نمطًا خاصًّا من التحالفات التي توفر مصدرًا تمويليًّا رئيسيًّا للنشاط الإرهابي، ومثل هذا النوع من التحالف مرشح بقوة للاستمرار؛ نظرًا لضعف قبضة الدولة المركزية في المناطق التي تتواجد بها التنظيمات الإرهابية في الوقت الراهن وفي المستقبل القريب أيضًا.

3 - التحالفات الاجتماعية: من المرجّح أن يتبع «داعش» نمط «القاعدة» في مهادنة السكان المحليين، حرصًا على توفير بيئة محيطة تدعم بقاءه وانتشاره، طالما لا يفرط في استخدام العنف فيها، بل يقصر العنف على من يقاومه أو يتعاون مع الأجهزة الأمنية لمكافحته. على جانب آخر، فإن تمدد «داعش» في مناطق الصراعات القبلية أو الطائفية أو الإثنية قد تجعله منحازًا لأحد الأطراف ليزيد قوتها، وفي المقابل تزيد فرصه في البقاء وتوسع نفوذه، وهو اتجاه يُتوقع تزايد حدوثه خلال عام ٢٠٢٠، خاصة في العراق وإفريقيا.

مجمل القول، إن عام ٢٠٢٠ قد يشهد تغيرًا نسبيًّا ومتناميًا في الممارسات الإرهابية، خاصة من التنظيمين الكبيرين (داعش، والقاعدة) وفروعهما، على مستوى الحركة والتكتيكات والتحالفات، الأمر الذي يُرجّح ظهور مرحلة جديدة من الإرهاب تختلف خصائصها النوعية إلى حدٍّ كبير. ويدعم هذا تلك التحالفات التي تعقدها التنظيمات الإرهابية، والتي يزيد من خطورتها ضعف المواجهة الجماعية الدولية للإرهاب، والتي تستدعي قدرًا من التحالفات الدولية الجادة لإعاقة التنامي المتوقّع لظاهرة الإرهاب.

سادسًا: أمن الممرات البحرية

ترتيبات قيد البزوغ وتحالفات متضاربة

مشرف المحور

د. دلال محمود

المشاركون

د. دلال محمود (أمن البحر الأحمر – الخليج العربي)

د. أحمد قنديل (أمن شرق المتوسط)

تتجه التوقعات حول مستقبل أمن الممرات الملاحية في الشرق الأوسط (أمن البحرين الأحمر والمتوسط -تحديدًا شرقه- بالإضافة إلى الخليج العربي)، في عام ٢٠٢٠، إلى غلبة الطابع الصراعي على التفاعلات بين القوى المؤثرة في كلٍّ منها، وذلك لتشكيل ترتيبات أمنية مستقرة تعكس واقع توازنات القوى في هذه المناطق الإقليميةً الفرعية في الشرق الأوسط. ذلك أن ما شهدته المناطق المحيطة بهذه الممرات الملاحية الثلاثة من تطورات خلال عام ٢٠١٩، قد أفرز تغيرات هيكلية في البيئة الجيوسياسية، نظرًا للأهمية الاستراتيجية لهذه الممرات للملاحة العالمية، خاصة للنفط، إضافة إلى التداخل بين البعدين الإقليمي والدولي في تحديد القوى الفاعلة المؤثرة في هذه الممرات؛ إذ يصعب استبعاد تأثير موازين القوى الدولية والإقليمية في تشكيل أية ترتيبات أمنية في هذه المناطق الثلاث.

ولعل التغيرات التي مرت بها هذه المناطق خلال عام ٢٠١٩، تمثل دافعًا لاستشراف مستقبل الترتيبات الأمنية المحتملة التي قد تؤثر على هذه الممرات الملاحية. وفي هذا الشأن، تبدو خرائط التعاون والتنافس في البحر الأحمر والخليج العربي سائلة وقيد التشكل؛ حيث تتعدد المشروعات والمبادرات لطرح ترتيبات أمنية تقدمها قوى تتعارض مصالحها في هاتين المنطقتين، الأمر الذي قد يدفع لوجود تكتلات متعارضة، واستمرار الاحتقان دون تصعيد شامل يهدد الأمن في الممرين. بينما يختلف المشهد نسبيًّا في شرق المتوسط، حيث تدفع تركيا للتصعيد لفرض مصالحها غير المشروعة في المنطقة، بينما تتوافق أغلب الدول المتشاطئة بالمنطقة والقوى الكبرى الفاعلة في الرؤى والمصالح.

بشكل عام، ترتبط الترتيبات الأمنية في الممرات الملاحية الثلاث ببعضها بعضًا بدرجة أو بأخرى، بفعل توازنات القوى بين القوى الفاعلة في المنطقة (إقليميًّا ودوليًّا)، مع اختلاف مستوى التأثير والأولوية لكلٍّ من هذه القوى. وفي هذا الإطار، تكتسب الممرات الملاحية الثلاثة أهمية قصوى للأمن القومي المصري، ما يعني اتساع نطاق مجاله الحيوي لهذه الممرات الملاحية الثلاثة في البحرين الأحمر والمتوسط والخليج العربي، وتأثره بالترتيبات الأمنية في كلٍّ منها.

بعبارة موجزة، تمثل المناطق الثلاث بؤرًا صراعية محتملة على المستوى **الجيوسياسي، في ظل غياب نظام أمني مستقر يضبط التفاعلات السياسية في أيّ منها. ومن ثم، يصعب توقع تحقق الاستقرار الكامل في أي منها خلال عام ٢٠٢٠، لكن قد تكون هناك ترتيبات أمنية قيد التشكل للأمن البحري في المنطقة على المدى المتوسط، تعكس معها توازنات القوى الجديدة في الشرق الأوسط.**

أولًا- أمن البحر الأحمر.. استمرار اختلاف الترتيبات الأمنية:

يصعب توقع هيكل الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأحمر في عام ٢٠٢٠ بمعزل عن تأثير المتغيرات البارزة التي شهدتها المنطقة، **أولها،** يتمثل في التحولات السياسية في القرن الإفريقي، والتي أسفرت عن تقارب إريتري-إثيوبي توازى في الوقت نفسه مع اتجاه الدولتين لإصلاحات داخلية متعددة، يتم من خلالها استثمار التنافس الخارجي على التواجد الأمني والاستثماري بالمنطقة، سواء بين الدول الخليجية أو القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة والصين. ويعد استمرار حالة الصراع في اليمن متغيرًا ثانيًا مؤثرًا على حالة الأمن في منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب، خاصة مع تصاعد دور جماعة الحوثيين كوكيل لإيران في تهديد المصالح السعودية، إثر احتدام الأزمة الإيرانية-الأمريكية خلال عام ٢٠١٩.

ومن المتوقع أن تستمر السيولة الأمنية مع غياب نظام مستقر للترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأحمر خلال عام ٢٠٢٠، وذلك لعدة اعتبارات، أبرزها:

(1) تباين مشروعات ترتيبات الأمن الإقليمي:

حيث إن هناك مشروعين أساسيين يقدمان طرحًا متماسكًا لوضع ترتيب أمني بمنطقة البحر الأحمر؛ أحدهما هو تأسيس مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن في مطلع عام ٢٠٢٠، ويتكون من السعودية ومصر والأردن والسودان وجيبوتي واليمن والصومال وإريتريا، والذي يهدف للتعاون المشترك بما يعزز أمن هذا الممر الملاحي الهام. ومن المتوقع أن يواجه هذا المجلس معوقات متمثلة في تحفظات بعض الدول عليه خاصة تلك التي استبعدت منه مثل إثيوبيا وإسرائيل، كما تمثل القدرة على التنسيق مع الائتلاف الدولي لتأمين الملاحة في منطقة الخليج وخليج عدن معوقا محتملا لتفعيل هذا المجلس. وفي المقابل، مبادرة «إيغاد» التي قدمها الاتحاد الإفريقي عام ٢٠١٧، وتم إعادة إحيائها خلال عام ٢٠١٩، دون أن يتم قبولها أو إقرارها بشكل كامل، بسبب تحفّظ مصر عليها. وفي كلا المشروعين، فإن **إسرائيل وإريتريا مستبعدتان،** مما يجعل منهما عائقًا لتنفيذ أي منهما. ومن المتوقع، استمرار هذا التعارض القائم على مصالح أساسية لبعض الدول، فمصر تؤكد حرصها على أن تكون الترتيبات الأمنية للدول المتشاطئة فعليًا على البحر الأحمر (بما يعني استبعاد إثيوبيا)، بينما تصر إثيوبيا باعتبارها تاريخيًا دولة في القرن الإفريقي أن تكون جزءًا من أية ترتيبات، ولذلك من المحتمل أن تدعمها بعض الدول الكبرى التي تتوافق مصلحيًا مع رئيس الوزراء الإثيوبي «آبي أحمد»، لكن هذا الدعم لن يُمكّنها من فرض ترتيبات أمنية ترفضها القوى الأساسية في المنطقة.

(2) الاختلاف النسبي للسياسات الأمريكية،

حيث ركزت الولايات المتحدة على ترتيبات لتأمين الملاحة في الخليج العربي، بعد أن تقلصت مساعيها لإنشاء تحالف استراتيجي واسع في المنطقة يمتد للبحر الأحمر، إذ حاولت تشكيله أكثر من مرة، فيما عرف باسم الناتو العربي، ومن المتوقع أن يستمر هذا الموقف خلال عام ٢٠٢٠. فإدارة الرئيس «ترامب» تحقق أهدافها في الخليج، دون هذا التحالف في الوقت الراهن، وحتى إذا كان هناك استهداف لتوسيع ترتيبات تأمين الملاحة من الخليج العربي للبحر الأحمر كله، فإن هذا سيكون على المديين المتوسط أو البعيد، إذا توافرت بعض الشروط، لعل أهمها: نجاح وفاعلية الترتيبات الحالية في الخليج العربي، واستمرار إدارة «ترامب» لفترة رئاسة ثانية.

(3) عدم حسم الصراع اليمني:

حيث يزيد هذا الصراع من صعوبة إقرار ترتيبات أمنية جديدة في البحر الأحمر، ذلك أن هجمات جماعة الحوثي ضد قوات التحالف العربي، وعلى الأراضي السعودية، وضلوعها كطرف مؤثر في الأزمة الإيرانية، مع تردي الوضع الإنساني والاقتصادي في اليمن؛ كل ذلك يُنذر باستمرار الصراع عند مدخل البحر الأحمر، في ظل موازين القوى غير القادرة على حسم أو تسوية هذا الصراع.

(4) طبيعة الانخراط الصيني:

من المتوقع أن يزداد انخراط الصين في التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي؛ لتوسيع حجم تجارتها في إطار مبادرة «الحزام والطريق»، التي تحتل فيها إفريقيا أهمية كبيرة، الأمر الذي يدفعها لتأمين مصالحها التجارية والنفطية العابرة للممر الملاحي الأمني (البحر الأحمر)، بداية من البحر المتوسط وصولًا إلى المحيطين الهندي والهادي. ومن المحتمل أن تتنامى الجهود الأمنية الصينية المشاركة مع دول المنطقة، دون أن تقدم رؤية ذاتية لها لأية ترتيبات أمنية في البحر الأحمر، حيث قد تسعى الصين لمد آفاق تعاونية مع دول المنطقة المؤثرة في هذا الممر الملاحي، خاصةً من الدول الإفريقية؛ لا سيما وأنها تدرك القيد الأمريكي على توسيع علاقاتها الأمنية مع دول الخليج.

(5) مدى الاستقرار في قطاع غزة:

من غير المتوقع أن تتفاقم الحالة الأمنية في القطاع، بما يهدد استقرار منطقة شمال البحر الأحمر؛ حيث من غير المحتمل أن تقوم حركة حماس بعمليات عدائية مؤثرة ضد إسرائيل، وربما الاختلاف الأكبر هو بين الطرفين الفلسطينيين (فتح وحماس). وحتى بافتراض تجدد العمليات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، فمن المحتمل ألا يؤثر هذا على العلاقات الإسرائيلية وبقية الدول العربية المتشاطئة على البحر الأحمر، لوجود محدِّدات مستقرة لإدارة هذه العلاقات.

(6) تمدد الإرهاب في البحر الأحمر:

من المتوقع زيادة النشاط الإرهابي عند مدخل البحر الأحمر وفي منطقة القرن الإفريقي، سواء لزيادة تأثير بعض التنظيمات مثل «شباب المجاهدين» في الصومال أو جماعة الحوثي في اليمن، ورغم أن هذا التمدد قد يزيد من الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في هذه المنطقة؛ فإن اختلاف أولويات ومصالح الدول الفاعلة قد يحد من هذه الجهود، ويقلل من فرص إقامة ترتيبات أمنية مستقرة فيها.

ثانيًا - أمن الملاحة بالخليج العربي: توازن المشاريع الأمنية:

يرتبط تأمين الملاحة البحرية في منطقة الخليج بمدى الاستقرار في كلٍّ من الخليج العربي وبحر عمان ومضيق هرمز ومضيق باب المندب أيضًا، رغم أن هذا الأخير يُعتبر جزءًا أساسيًّا في الترتيبات الأمنية بمنطقة البَحر الأحمر، بما يؤكد الترابط بين هاتين المنطقتين. وشهدت منطقة الخليج عام ٢٠١٩ تصاعدًا للأزمة الإيرانية بعد العقوبات الأمريكية على طهران لدفعها لإعادة التفاوض حول برنامجها النووي والصاروخي.

ومنذ هذا الحين، تتداعى الأحداث بما يهدد الملاحة النفطية العابرة في هذه المضايق والممرات، والتي قد تزداد حدتها بعد مقتل «قاسم سليماني» (قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني) في مطلع يناير ٢٠٢٠. ولعل مجمل هذا المشهد قد أدى إلى تقديم مشروعات واضحة لتأمين الملاحة، في هذه المعابر الاستراتيجية، وقد يبقى هذا الاتجاه قائمًا ومستمرًّا خلال عام ٢٠٢٠،

حيث إن تقديم ترتيبات أمنية واضحة لهذه المنطقة رهنٌ بعدة محددات، أهمها:

(1) مدى قدرة الولايات المتحدة على تفعيل الائتلاف الدولي لأمن الملاحة في الخليج «عملية الحارس»:

حيث استطاعت واشنطن تشكيل هذا الائتلاف، ضمن جهود دولية لمراقبة أمن وسلامة الممرات البحرية الأساسية في الشرق الأوسط. وتم تدشين المقر الرسمي لهذا الائتلاف في البحرين في نوفمبر ٢٠١٩، ويضم ٧ دول حتى الآن (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، أستراليا، ألمانيا، البحرين، السعودية، الإمارات). وليس من المتوقع أن تزداد العضوية فيه، برغم الدفع الأمريكي لهذا الغرض؛ تحسبًا لتوظيف واشنطن لهذا الائتلاف لمصالحها الذاتية، سواء ضد إيران أو غيرها، أو فرض رؤيتها للترتيبات الأمنية في الخليج العربي.

(2) فوضى أمنية قيد السيطرة في الممرات البحرية للخليج العربي:

فمن المتوقع أن تعتمد الدول على تأمين تجارتها العابرة في هذه المنطقة المتوترة بنفسها، فإزاء الحذر من المشروع الأمريكي بالمنطقة، تقود فرنسا مبادرة لضم قوات عشر دول أوروبية تراقب الملاحة وتعمل على تأمينها في الخليج. في المقابل، تقدم روسيا مشروعًا للأمن الجماعي يشمل الممرات البحرية في منطقة الخليج العربي، بينما تطرح إيران إطارًا أمنيًّا مقترحًا يجمعها بدول الجوار الخليجي، بدون تدخل دول غير خليجية. في الوقت نفسه، تتجه بعض الدول لحماية سفنها منفردة، مثل اليابان. ولعل محصلة هذا التداخل بين الأطر الأمنية المقترحة هو افتقاد الثقة بين كافة الأطراف الفاعلة في هذه الترتيبات الأمنية، ووجود حالة من الفوضى الأمنية قيد السيطرة، نتيجة غياب إطار أمني موضع للاتفاق.

(3) تحالفات متعارضة ومتوازنة في الأمن البحري الخليجي:

حيث يرتبط بما سبق توقع وجود حالة من التعاون بين عدد من الدول لتشكيل تحالف أو تكتل لفرض تصور محدد للترتيبات الأمنية في الممرات الملاحية الخليجية. وقد يُسفِر هذا التعاون عن تشكل مجموعتين؛ إحداهما تتكون من الولايات المتحدة ومن معها في الائتلاف الدولي لأمن الملاحة في الخليج، أما الأخرى فتتكون من إيران وروسيا والصين. وبرغم أن المجموعة الأخيرة لا يحكمها إطار تنسيقي واحد، لكن مصالحها تتوافق حول عدم عزلة إيران في المنطقة، والأهم عدم انفراد الولايات المتحدة بتشكيل وفرض ترتيباتها الأمنية في هذه المنطقة الاستراتيجية. ومن المتوقع أن تستمر هذه الحالة من التعارض والتوازن بين الأطر الأمنية المقترحة للممرات البحرية في الخليج العربي خلال عام ٢٠٢٠، وذلك لعدم قدرة الولايات المتحدة على حشد مزيد من الأطراف، خاصة مع أجواء الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة في نهاية هذا العام، وتجنب الطرف الأوروبي الانحياز لمجموعة الولايات المتحدة.

(4) تهديدات محتملة للممرات الملاحية الخليجية:

فمن المتوقع زيادة التوتر وعدم الاستقرار في منطقة الخليج الناتج عن اتساع نطاق الاحتجاجات في العراق وربما خروجها عن السيطرة، ناهيك عن تحولها لساحة مواجهة مباشرة بين إيران والولايات المتحدة، لا سيما في أعقاب مقتل «قاسم سليماني»، أحد أذرع طهران في العراق ومناطق أخرى بالإقليم. لذا، من المحتمل أن تمتد تلك المواجهات بين طهران وواشنطن إلى الممرات الملاحية الخليجية، خاصة إذا استهدفت إيران أو أي من وكلائها السفنَ العابرة في هذه الممرات، لتهديد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها. لكن إذا ما أقدمت إيران على إنفاذ هذا التهديد، فقد يدفع هذا بعضَ الدول الأوروبية والآسيوية للانضمام للائتلاف الدولي لأمن الملاحة في الخليج تحت قيادة واشنطن.

مجمل القول، إن احتمالات استقرار أمن الملاحة البحرية في منطقة الخليج العربي تزداد، ليس نتيجة وجود ترتيبات أمنية متفق عليها بين كافة الأطراف، وإنما لوجود حالة من التكافؤ والتوازن بين القوى الدولية والإقليمية التي تشكل تكتلين أو مجموعتين متعارضتين في الرؤى حول هذه الترتيبات، وإن ظل هذا الاتجاه رهنًا بمدى امتداد المواجهة الأمريكية-العراقية من العراق إلى الممرات الملاحية من عدمه.

ثالثًا- أمن شرق المتوسط: تحالفات توافقية ضد التصعيد التركي:

تصب التوقعات حول أمن منطقة شرق البحر المتوسط في عام ٢٠٢٠. في اتجاه السيولة والتعقيد والغموض، نتيجة غلبة التفاعلات الصراعية بين القوى المؤثرة فيه، ومن المتوقع أن تموج المنطقة بتطورات متسارعة تتراوح بين تفاقم التهديدات المتعلقة بالأمن وانتشار الجماعات الإرهابية وتدفق اللاجئين، وزيادة مؤشرات التعاون السياسي والاستراتيجي بين عدد من دول هذه المنطقة، وذلك من أجل الاستفادة من اكتشافات الغاز أو مواجهة التهديدات المشتركة. ولعل ما مرت به منطقة شرق المتوسط من متغيرات خلال عام ٢٠١٩ تزيد من التوترات الأمنية، لا سيما مع التصعيد التركي عبر الاتفاق مع حكومة الوفاق الليبية لترسيم الحدود البحرية، وغياب نظام للأمن الإقليمي، بالإضافة إلى تدخل عدة قوى دولية وإقليمية في هذه المنطقة.

وفي هذا الإطار، فإن ثمة محددات أساسية قد تؤثر على مستقبل الترتيبات الأمنية في شرق المتوسط خلال عام ٢٠٢٠، من أبرزها:

(1) استمرار السياسة التركية التصعيدية: فمن المتوقع أن تستمر أنقرة في تحركاتها المستفزة لدول منطقة شرق المتوسط خلال ٢٠٢٠، سواء في المياه المتنازع عليها حول قبرص أو في ليبيا، وذلك عبر التصعيد على خمسة مستويات بارزة،

أولها: الاستمرار في وضع **فكرة «الوطن الأزرق»** على قمة أجندة السياسة الخارجية التركية، سعيًا لفرض سيطرتها على مساحة تبلغ ٤٦٢ ألف كلم من الأراضي البحرية في منطقة شرق المتوسط وبحر إيجه، وهو الأمر الذي بدأ في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩، عندما قامت أنقرة بتوقيع مذكرة تفاهم لترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الليبي برئاسة «فايز السراج».

ثانيها: التحرش العسكري بسفن شركات الطاقة العاملة في المنطقة المحيطة بقبرص، والتي كان آخرها في منتصف ديسمبر ٢٠١٩، عندما أرغمت البحرية التركية سفينة أبحاث إسرائيلية تستكشف النفط والغاز البحريّين بترخيص من السلطات القبرصية على العودة والابتعاد عن الجزيرة.

وثالثها: احتمال نشر قواتها العسكرية في قبرص التركية وليبيا، وهو ما ظهرت بوادره في منتصف ديسمبر ٢٠١٩، عندما أرسلت تركيا أول طائرة مسيرة مسلحة إلى شمال قبرص، وتفويض البرلمان التركي للحكومة بنشر قوات في ليبيا لمواجهة التقدم الميداني المتسارع للجيش الليبي لتحرير العاصمة طرابلس.

ورابعها: الاستمرار في انتهاك مقاتلات أنقرة وسفنها الحربية المجالات الجوية والبحرية لدول مثل اليونان وقبرص.

وخامسًا وأخيرًا: تهديد واشنطن بغلق قاعدتي «إنجرليك» الجوية (في ولاية أضنة جنوب البلاد) و«كورجيك» للرادارات (في ولاية مالطيا شرق البلاد)، بسبب قانون جديد تبناه الكونجرس الأمريكي في ديسمبر الماضي يفرض عقوبات على تركيا، على خلفية العملية العسكرية التركية في شمال شرق سوريا المعروفة بـ«نبع السلام»، وشراء صواريخ «إس - ٤٠٠» من روسيا.

مثل هذه السياسات تشير للتعارض بين تركيا والقوى الغربية في شرق المتوسط، وروسيا بدرجة أقل؛ ولذلك من المرجح أن يزداد انحياز الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بخلاف حلف الناتو، للرؤية المصرية والقبرصية واليونانية والإسرائيلية حول شرق البحر المتوسط على حساب تركيا. فمن ناحية، تبرز شركات الطاقة الأمريكية كإكسون موبيل، والفرنسية كتوتال، كأكبر المستفيدين من مشاريع التنقيب عن الغاز قبالة السواحل القبرصية، وهي تأمل في فعل الشيء نفسه مع اليونان. ومن ناحية أخرى، يبدو أن البيت الأبيض يدعم الخطط المصرية - القبرصية - الإسرائيلية للتعاون في مجال الغاز، ويرى أنها يُمكن أن تُسهم في تقليص اعتماد أوروبا على الغاز الروسي. وثمة مؤشرات متعددة على هذا الاتجاه، مثل إدانة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتركيا في يونيو الماضي بسبب أنشطتها في التنقيب عن الغاز قبالة السواحل القبرصية، كما لوّحت بروكسل وواشنطن بفرض عقوبات جديدة على أنقرة بعد تحركاتها المستفزة الأخيرة في المنطقة. ناهيك عن موافقة الرئيس «ترامب» على قانون جديد في ديسمبر ٢٠١٩ برفع الحظر المفروض منذ عقود على تزويد قبرص بالأسلحة، وعدم تسليم تركيا مقاتلات «إف - ٣٥» الأمريكية.

(2) مدى استمرار توافقات شرق المتوسط: من المتوقع أن تواجه التحولات التي قادتها مصر واليونان وقبرص وإسرائيل لبناء توافقات مع جيرانها في الاتحاد الأوروبي، لتصدير الغاز، وعلى رأسها «منتدى غاز شرق المتوسط» الذي تم تدشينه بالقاهرة في يناير ٢٠١٩؛ محاولات لعرقلتها في عام ٢٠٢٠، خاصة من قبل تركيا وحكومة الوفاق الوطني في ليبيا، وذلك في إطار محاولات أنقرة للحصول على حصة من اكتشافات الغاز بالمنطقة. وإن كان ذلك التوقع يرتهن بعوامل أخرى قد تحد منه أو تبطئ إيقاع ذلك الصراع الإقليمي حال أخذت التسوية السياسية في ليبيا مسارًا أكثر فعالية في مؤتمر برلين خلال العام الجديد، أو استجابت طرابلس لمطالب دول المنطقة، والقوى الوطنية الليبية، بعدم تعزيز التعاون الأمني والبحري مع تركيا. لذلك فقد تستمر تركيا في محاولة خلق واقع جديد يهدف إلى منع استقرار توازنات القوى في البحر المتوسط، ويمنح أنقرة مزايا إضافية في أي مفاوضات تتعلّق بترسيم الحدود البحرية، وتحديد المناطق الاقتصادية الخاصة في المستقبل.

(3) التقدم المستمر في ترتيبات تعاون الطاقة: حيث يحمل عام ٢٠٢٠ فرصًا كبيرة لتحقيق تعاون الطاقة في منطقة شرق المتوسط، مما قد يوفر مصالح استراتيجية واقتصادية لتلك الدول لدعم شراكاتها الأمنية. وتزداد تلك الفرص في ضوء تدشين «منتدى غاز شرق المتوسط» «EMGF» في يناير ٢٠١٩ بالقاهرة، وبدء إسرائيل في تصدير الغاز إلى مصر في العام الجديد، من أجل تسييله في

المحطات المصرية قبل تصديره إلى الأسواق الأوروبية. هذا إلى جانب العمل على اتفاق مماثل بين مصر وقبرص، فضلًا عن مشروع إنشاء خط أنابيب بحري من إسرائيل إلى إيطاليا عبورًا باليونان لتصدير الغاز إلى الأسواق الأوروبية، والذي تم توقيع الاتفاق عليه في يناير ٢٠٢٠. وتدعم واشنطن هذه الفرص، ويدلل على ذلك الزيارات المتعددة إلى المنطقة التي أجراها الوزير الأمريكي لشئون الطاقة «ريك بيرس»، ومساعد وزير الخارجية لشئون الطاقة «فرانك فانون». وحضر كلٌّ منهما اللقاء الثاني لمنتدى غاز شرق المتوسط في ٢٤ يوليو ٢٠١٩ في القاهرة.

(4) مدى الاستقرار في المشهد الليبي: حيث قد يُلقي استقرار ليبيا بتأثيراته على الأوضاع الأمنية في منطقة شرق المتوسط، لكن من المستبعد أن يحل هذا الاستقرار في ٢٠٢٠، في ظل تصاعد التعاون الأمني والعسكري بين أنقرة وطرابلس، وتردد الولايات المتحدة في دعم المشير «خليفة حفتر» قائد الجيش الوطني الليبي، الذي يلقى دعمًا متزايدًا من مصر والإمارات العربية المتحدة وفرنسا وإيطاليا وروسيا. وفي هذا الإطار، سوف تتفاقم التدخلات الخارجية في الصراع الليبي، وقد يؤدي المزيد من التصعيد في ليبيا إلى تأزيم الموقف الأمني في شرق المتوسط. لكن على جانب آخر، قد يدفع ذلك الدول المتوسطية المتضررة من آثار الصراع الليبي والسياسات التركية التصعيدية إلى التعاون الأمني والدبلوماسي فيما بينها، مع تزايد احتمالات فرض القيام بعمليات عسكرية نوعية لردع تركيا عن سياساتها الاستفزازية في شرق المتوسط، ربما من خلال حلف شمال الأطلنطي، أو بالتعاون بين بعض الدول الأوروبية والعربية.

(5) مآلات الأزمة القبرصية: ليس من المتوقّع أن تشهد هذه الأزمة التي تؤثر على ترتيبات الأمن في شرق المتوسط انفراجة كبيرة خلال عام ٢٠٢٠، في ضوء الرفض التركي لكافة الحلول السلمية للأزمة. وهو الأمر الذي يعزز استمرار التوتر بين اليونان وقبرص من جهة، وتركيا من جهة أخرى. وستكون النتيجة الأبرز لذلك هي تزايد التقارب العسكري والاستراتيجي بين اليونان وقبرص وإسرائيل ومصر في محاولة لفرض عزلة على تركيا في شرق المتوسط، خاصة مع تمسك وإصرار أنقرة على عدم الاعتراف باتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل وقبرص عام ٢٠١٠، وكذا تلك الموقعة بين مصر وقبرص عام ٢٠١٣.

وبالتالي، من المتوقع زيادة الدور العسكري القبرصي في شرق المتوسط، من أجل ردع الاستفزازات التركية، وكذا استمرار قبرص، التي تفتقر إلى قوة بحرية كافية، في مساعيها الرامية إلى تطوير مستوى من الردع الفعال في مواجهة أنقرة، من خلال جذب القوى البحرية الغربية إلى جانبها، مثل فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة (التي تحتفظ بقاعدة في جزيرة كريت على بعد أقل من ٥٠٠ ميل من قبرص). كما قد تعزز قبرص من تعاونها العسكري مع اليونان، العضو في حلف الناتو والملتزمة بالدفاع عن قبرص في حال وقوع هجوم تركي عليها منذ عام ١٩٩٣، فضلًا عن إمكانية تعزيز اليونان وقبرص شراكتيهما مع مصر وإسرائيل.

(6) مصر وأمن شرق المتوسط: حيث تحرص مصر على توفير بيئة أمنية أكثر استقرارًا في شرق المتوسط، وسيكون التحدي الأكبر أمام القاهرة في عام ٢٠٢٠ هو تأمين إمدادات الغاز الطبيعي القادمة إليها من إسرائيل وقبرص، وتأمين الغاز المسال الخارج منها إلى مناطق الاستهلاك في أوروبا. وسوف يتطلب ذلك سياسة مصرية مرنة لإدارة مصالحها، من قبيل: عدم الانصياع للاستفزازات التركية، وزيادة القدرات الدفاعية لتأمين الحدود الشمالية والشمالية الشرقية لتأمين خطوط ومشروعات الغاز، إضافة إلى تسريع عملية ترسيم الحدود البحرية المصرية مع اليونان وليبيا.

مجمل القول، إن هناك تحديات جيوسياسية تنامت في شرق المتوسط خلال عام ٢٠١٩، وهو ما يزيد التهديدات الأمنية فيها، ولذلك قد تتوافق القوى الفاعلة في هذه المنطقة على ضرورة فرض ترتيبات أمنية تتوافق حولها أغلب هذه القوى تُرَاعَى فيها توازنات القوى. فقد تسعى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى إحداث «هندسة جديدة» لتوازنات القوى في منطقة شرق المتوسط، من أجل مواجهة كلٍّ من الدوافع الروسية لزيادة النفوذ الإقليمي والسياسات التركية الصراعية، مما قد يدفعها للتعاون مع القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة والتي تتوافق معها في الرؤى (مصر، الأردن، إسرائيل، الدول الأوروبية)، مع تنسيق المواقف نسبيًّا مع روسيا.

سابعًا: اتجاهات التسلح

سباق أمريكي-صيني وتصاعد تهديد «الدرونز»

مشرف المحور

أحمد عليبة

المشاركون

أحمد عليبة (سباق التسلح الدولي)

اللواء/ ناجي شهود (التسلح الإقليمي)

اللواء.د/ محمد قشقوش (سباق التسلح غير التقليدي)

قد يكون من الصعب وضع تصورات أو ضوابط ما حول مشهد التسلح الدولي خلال عام ٢٠٢٠، في ظل قيود التنبؤ حول ما يمكن أن تصل إليه «سباقات التسلح» الراهنة، لا سيما وأنها باتت متعددة الفضاءات والأنظمة والأطراف، ناهيك عن صعوبة تخيل وجود سقف لهذه السباقات على النحو الذي كان موجودًا في حقبة الحرب الباردة.

ويمكن القول إن ثمة مخاوف متصاعدة من إمكانية أن تتواجد ضوابط في المستقبل يمكن أن تحكم سباقات التسلح التي انفلت عقالها بعد انهيار معاهدة «INF» (معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى). كذلك، فإن ثمة نمطًا لتعدد حلبات السباقات القائمة في ظل المتغيرات التي يشهدها النظام الدولي الراهن، إذ لم تعد مقتصرة على القوى الدولية، كالولايات المتحدة والصين وروسيا، لكن هناك قوى أخرى تحاول اللحاق بهذا السباق، كالهند باعتبارها قوة عالمية صاعدة في المجال العسكري، بخلاف القفزات التكنولوجية الهائلة التي تُحققها حاليًا، حيث إنها تأتي في الترتيب الدولي بعد هذه القوى الدولية الثلاث.

ولا يختلف الوضع في حالة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط كثيرًا عن حالة النظام الدولي، بل يُعتبر هو الأكثر توترًا واضطرابًا في العالم في الوقت الحالي، وهو ما يعكس استمرار تصاعد مظاهر التسلح، في ظل صعوبة احتواء الصراعات المتفجرة عبر الإقليم، والقابلة لتفجر المزيد منها، وبالتالي فقد انفلت عقال ظواهر التسلح الإقليمي أيضًا بلا حدود متصورة. وقد تكون المنافسة الشرسة التي تقودها قوى من خارج المنطقة العربية، لا سيما إيران وتركيا في ظل مساعيهما للتمدد الإقليمي في المنطقة العربية، أحد أبرز المحفزات التي تؤجج الصراعات؛ بل إنها تمثل أبرز الدوافع لزيادة الإنفاق الدفاعي وإبرام المزيد من صفقات التسلح وعقود الدفاع مع القوى الكبرى.

بموازاة ذلك، أخذ سباق التسلح وتطوير صناعة الطائرات المسيّرة (الدرونز) زخمًا عالميًّا وإقليميًّا من المتوقع أن يشهد اتساعًا في استخداماته العسكرية ومجالات التهديد المختلفة التي يطرحها خلال السنوات القادمة.

أولًا- التسلح الدولي: تأرجح أمريكي.. وصعود صيني «صامت»:

من المتوقّع أن تشكل بداية عام ٢٠٢٠، ولمدة عقد كامل قادم، مفترق طرق جديد في ظواهر التسلح العالمي وبالتبعية نظيرتها الإقليمية، لا سيما في ضوء مؤشرات عدة تبلورت خلال العقد المنصرم، يتصدرها تأرجح مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، كأكبر قوة عسكرية في العالم، إذ أصبحت الفجوة العسكرية بينها وبين الصين ضيقة إلى درجة تتنبأ معها العديد من التقديرات بأن الصين قد تحتل تلك المكانة في المستقبل، إذا ما استمرت في تطوير قدراتها العسكرية، وإذا لم تبادر أيضًا الولايات المتحدة -في المقابل- إلى الحفاظ على مكانتها العسكرية الراهنة، حيث لا تزال لديها الإمكانية لذلك.

وبرغم أن تقديرات التسلح الدولية أو الأمريكية ترصد مؤشرات لتنامي القوة العسكرية الروسية، بما قد يُشكل تهديدًا للقوة الأمريكية؛ لكن مع ذلك فإن تقديرات الاستخبارات الأمريكية غالبًا ما تركز على الصين، باعتبارها من يقود سباق التسلح «الصامت» في مواجهة الولايات المتحدة. في حين يعكس بعض التقديرات وجود فارق بين موقفي كلٍّ من الصين وروسيا تجاه الولايات المتحدة. ففي حالة الصين، يمكن القول إن هناك «تنافسًا» أكثر منه «سباقًا»، على عكس العلاقة من الوجهة الروسية، لكن مع ذلك تظل منافسًا مثيرًا للقلق، على حد قول مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون العسكرية «كلارك كوبر» في أكتوبر ٢٠١٩.

في هذا الإطار، فإن ثمة أربعة مؤشرات رئيسية تتعلق بمظاهر التسلح لدى الولايات المتحدة والصين تُفصح جليًّا عن طبيعة المنافسة العالمية بينهما، فيما يشير المؤشر الخامس إلى مواصلة روسيا بناءَ قدراتها العسكرية، كونها رقمًا صعبًا في سباقات التسلح. ويمكن طرح المؤشرات تلك على النحو الآتي:

1) إنفاق دفاعي أمريكي أعلى من نظيره الصيني:

إذ اعتمدت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة على زيادة الإنفاق الدفاعي، لتأكيد استمرار تفوقها كقوة عسكرية عالمية. فوفقًا لتقارير البنتاجون، ومعهد استكهولم الدولي للسلام، لا تزال الولايات المتحدة تملك أعلى مستوى سواء لميزانية تسلح أو إنفاق دفاعي عالمي؛ إذ يُعادل الإنفاق العسكري الأمريكي حجم الإنفاق الدفاعي للدول الثماني التي تلي الولايات المتحدة في قائمة الإنفاق الدفاعي بمعدل نمو ٤,٦٪ منذ ٢٠١٠. وبلغ حجم ذلك الإنفاق ٦٤٩ مليار دولار في عام ٢٠١٨، كما سيرتفع إلى ٧٣٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، بزيادة قدرها ٣٪ مقارنة بعام ٢٠١٩. وهذه الزيادة الإضافية ستجعل حجم الإنفاق الدفاعي الأمريكي يعادل ١٥ دولة تلي الولايات المتحدة في الترتيب العالمي. في المقابل، فإن الإنفاق الدفاعي الصيني يسير وفق معدل نمو سنوي متصاعد بنسبة ٥,٠٪ وبإجمالي ٢٥٠ مليار دولار. ويظل معدل النمو الصيني هو الأعلى في الإنفاق على مدار الـ٢٤ عامًا الماضية تقريبًا، لكن مع ذلك تظل محصلة النمو أقل بكثير من نظيرتها الأمريكية.

2) اتجاه أمريكي لعسكرة الفضاء وسط اعتراض بكين:

حيث تمت الموافقة على قانون القوة الفضائية العسكرية الأمريكية Space COM في موازنة الولايات المتحدة لعام ٢٠٢٠. وتمثل تلك القوة سلاحًا منفصلًا ومتخصصًا، ليكون تشكيل القوة الأمريكية من ستة أفرع. وسيضم السلاح الجديد في تكوينه في المرحلة الأولى ١٦ ألفًا من العسكريين والمدنيين المتخصصين والموزعين في الأسلحة الأخرى. في المقابل، اعترضت الصين على هذا الاتجاه الجديد، معتبرة أن تسليح الفضاء يخالف الاتجاه الدولي بأنه فضاء يملكه الجميع لا دولة بعينها، وأن ثمة حاجة إلى التفاوض بشأن بلورة أدوات قانونية دولية من أجل تجنب تسليح الفضاء الخارجي أو إطلاق «سباق للتسلح» هناك. في المقابل، تَعتبر الولايات المتحدة أن الصين وروسيا تخوضان بالفعل حرب فضاء منذ سنوات تستهدفها بشكل مباشر.

3) تنافس أمريكي - صيني على صفقات السلاح بالشرق الأوسط:

فهذه المنطقة لا تزال تُشكّل السوق الأكبر للسلاح في العالم، بفعل زيادة الطلب عليها مع استمرار الصراعات والحروب في العديد من دول المنطقة. وتُشير التقديرات الدولية إلى أن هناك تناميًا في حجم مبيعات للصين في المنطقة، مقابل مبيعات الولايات المتحدة. فوفقًا للتقرير السنوي للبنتاجون في ٢٠١٩، فإن حجم مبيعات الصين في الشرق الأوسط بلغ نحو ١٠ مليارات دولار في الفترة ما بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٧، إذ تعد هذه المنطقة أكبر أسواق مبيعات السلاح الصينية.

وعلى الرغم من أن الفجوة لا تزال كبيرة مقارنة بصفقات السلاح الأمريكي في الشرق الأوسط؛ إلا أن هناك تقديرات أمريكية تكشف عن مخاوف من استمرار تنامي المبيعات الصينية، التي قد تتعزز أكثر في ظل مبادرة «الحزام والطريق» (BRI) التي ستُسهل على الصين حركة السلاح إلى المنطقة. أضف إلى ذلك، التقدم الصيني في الصناعات العسكرية، فمثلًا أبرمت السعودية مع الصين صفقة خاصة بتكنولوجيا الصواريخ الباليستية المتقدمة، كما أن هناك مشاورات صينية أخرى مع دول في المنطقة أبدت رغبتها في الحصول على تسلح نوعي وضخم من الصين لا سيما في مجال التسلح البحري.

4) تصاعد سباق التسلح الصاروخي بين واشنطن وبكين:

من المحتمل أن يكون سباق التسلح الصاروخي هو النمط الأبرز في سباقات التسلح القادمة خلال عام ٢٠٢٠، بين الولايات المتحدة والصين. إذ حذرت بكين من أن واشنطن هي التي ستُطلق هذا السباق، عندما أعلن وزير الدفاع الأمريكي «مارك إسبر» أن واشنطن باتجاه نشر منظومات صواريخ في آسيا في أغسطس ٢٠١٩، مشيرًا إلى أن ذلك قد يستغرق ما بين عام وعام ونصف. وهو ما ردّ عليه «فو كونغ» مسئول الحد من التسلح الصيني بأن بكين: «لن تقف مكتوفة الأيدي حيال هذا الإجراء، وستضطر إلى اتخاذ تدابير مضادة إذا نشرت الولايات المتحدة صواريخ أرضية متوسطة المدى في هذا الجزء من العالم.»

لكنّ هذا النوع من السباق لا يتوقف على الطرفين فقط، حيث تضاعفت تلك المخاوف بين الصين وروسيا والولايات المتحدة بعد انهيار معاهدة INF، إذ اعتبرت بكين أن انسحاب واشنطن من المعاهدة مع روسيا ذريعة تستهدف الصين. وفي المقابل، اعتبر الجنرال «روبرت ب. آشلي جونيور» مدير وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية، أن الصين من المحتمل أن تقوم بتنويع و«مضاعفة حجم مخزونها النووي» على الأقل خلال العقد القادم. وقال إن مخزون روسيا النووي «من المرجح أن ينمو بشكل كبير».

ووفقًا لتقديرات أمريكية، تحتفظ الولايات المتحدة بحوالي ١٧٥٠ رأسًا حربية في مقابل ١٦٠٠ رأس لروسيا وللصين نحو ٢٩٠ رأسًا حربية. وتقول إدارة «ترامب» إنها تواصل جهودها في هذا الصدد منذ عام ٢٠١٨ لتحسين الترسانة الأمريكية، بما فيها الأسلحة النووية التكتيكية. أيضًا، شدّد وزير الدفاع الروسي «سيرغي شويغو» على ضرورة متابعة نشر الصواريخ متوسطة المدى الأمريكية ضمن استراتيجيات الدفاع الروسية لعام ٢٠٢٠ في إطار ما أسماه «تحليل مخاطر الحرب المحتملة» و«وضع إجراءات تطوير القوات المسلحة».

ومن المرجّح أن تظل تلك المخاوف قائمة حتى فبراير ٢٠٢١، عندما يتقرر الموقف الخاص من معاهدة ستارت الجديدة «NEW STSRT». لكن دون دخول الصين في مفاوضات مع الولايات المتحدة وروسيا، فسوف تتضاعف تلك المخاوف، لا سيما وأن التقديرات المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة تشير إلى أن هناك مخاوف من تحول هذا التنافس إلى أزمة عسكرية في بحر الصين الجنوبي.

5) مواصلةُ روسيا بناءَ قدراتها العسكرية: فبينما تعتبر التقديرات الأمريكية ذلك المسعى الروسي يدخل في نطاق سباقات التسلح؛ فإن آخرين يرون أنه دون المستوى المطلوب، لا سيما وأن أغلبه إعادة إنتاج لأسلحة حقبة الحرب الباردة، وبالتالي لا يشكل أزمة، بل إن بعضه لا يزال يشهد بعض العيوب أثناء التجارب. حيال هذا الجدل، فإن أبرز التجارب المعلن عنها من الجانب الروسي خلال عام ٢٠٢٠ تمثلت في الطوربيد « Shkval "Squall ١١١-VA الذي تمت مضاعفة قوته ٦ مرات، لكن تظل هناك عيوب في الإنتاج أهمها إمكانية كشفه، وبالتالي الاستعداد للتعامل معه. كما سيدخل الخدمةَ في البحرية الروسية أولُ غواصة نووية استراتيجية «الأمير فلاديمير» من طراز «بوراي -أ» خلال عام ٢٠٢٠، وقد أجريت عليها التجارب الممكنة، كما تم تدريب أطقم التشغيل عليها.

ثانيًا- التسلح الإقليمي: فوضى إقليمية تُغذّي عسكرة المنطقة:

من المتوقع أن يشهد التسلح الإقليمي في الشرق الأوسط تناميًا في الإنفاق العسكري، وإبرام المزيد من عقود التسلح، والتوسع في البنية العسكرية، ومساعي توطين بعض الصناعات العسكرية. وفي هذا الإطار، تعكس موازنات الدفاع للقوى الإقليمية غير العربية تصاعدًا في اتجاهَيْ زيادة الطلب على الأسلحة الهجومية أو الدفاعية، لا سيما منظومات الدفاع الجوي، وإبرام عقود دفاعية واتفاقيات دفاع تتطلب تواجدًا عسكريًّا غربيًّا في المنطقة.

ففي حالة تركيا، وبرغم العجز العام للموازنة العامة في هذا البلد؛ إلا أن موازنة الدفاع التي تم إقرارها لعام ٢٠٢٠ زادت ١٥٫٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٩، حيث تركز أنقرة على إبرام صفقات وتوقيع عقود استيراد وتصنيع مشترك في الطائرات متعددة المهام، وأنظمة الدفاع الصاروخي، والمقاتلات، ودبابات القتال الرئيسية (MBTs). وعبّرت هذه الزيادة عن توسع التدخلات العسكرية التركية في دول الإقليم، سواء في ليبيا أو سوريا أو قطر أو الصومال.

في الوقت نفسه، هنالك طلب على زيادة موازنة الدفاع الإسرائيلية، لكنه لم يدرج في موازنة عام ٢٠٢٠ التي يُعتقد أنها قد تصل إلى ٢١٫٧ مليار دولار، بخلاف المساعدات العسكرية الأمريكية (٣٫٨ مليارات دولار). ولعل «نتنياهو» قد اقترح زيادة موازنة الدفاع في نهاية عام ٢٠١٩ بمقدار ٢٣٢ مليون دولار في إطار حملته الانتخابية. بموازاة ذلك، عكست العلاقات العسكرية الإسرائيلية – الأمريكية مستوى غير مسبوق من التعاون خلال عام ٢٠١٩ على صعيد تحسين القدرات الدفاعية في المنظومات العسكرية والتجارب الصاروخية المشتركة، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في ضوء احتمالات تصاعد التهديد، سواء من إيران أو عبر وكيلها في لبنان (حزب الله).

وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية التي تواجهها إيران بسبب العقوبات الأمريكية التي ضغطت على الموازنة العسكرية، لكن من المرجح أن تلجأ إلى بدائل لتعويض ذلك، إما عبر الاستمرار في بناء القدرات غير التقليدية (الدرونز)، أو تعزيز قدرة منظومات الدفاع، كالبرنامج الصاروخي، وبناء قدراتها المحلية البحرية، كبديل استراتيجي لتراجع قدراتها الجوية، وأخيرًا مواصلة الانفتاح على روسيا والصين، لا سيما في مجال التدريبات العسكرية في الخليج.

وإن كان قد لوحظ في هذا الشأن أن ثمة اهتمامًا متصاعدًا بزيادة موازنة الحرس الثوري الإيراني التي أقرّت في أعقاب عملية اغتيال «قاسم سليماني» قائد الحرس السابق، لكن أغلب التقديرات ترى أنها رسائل سياسية للخارج أكثر منها عسكرية. وفي حين أن الموازنة الإيرانية قد يتم إقرارها في مارس ٢٠٢٠، فإن التقديرات المحلية تشير إلى أن إجمالي التخصيص السنوي لموازنات الدفاع سيصل إلى ٢٫٥ مليار دولار، سيحصل منها الحرس الثوري على مليار ونصف دولار، بينما ينال الجيش الإيراني مليار دولار.

ومما يدعم اتجاه القوى الإقليمية غير العربية لزيادة إنفاقها العسكري عدة مؤشرات أخرى أساسية، من أبرزها:

1) استمرار تهديدات الصراعات والحروب الراهنة التي يشهدها الإقليم: فعلى الرغم من أنه كان هناك اتجاه لتراجع حدة تلك الصراعات، لكن المؤشرات العسكرية تعكس اتجاهًا مختلفًا في تكدس الأسلحة بالمنطقة، خاصة في ظل إقليم مضطرب، بل ومرشح للمزيد من الاضطراب على المدى المتوسط.

2) **تصاعد حدة صراعات القوى الإقليمية غير العربية:** حيث توظّف تلك القوى (سيما تركيا وإيران) الخلافات السياسية والقبلية والعقائدية بدول المنطقة، والتي تُهيِّئ بدورها المناخ لصناعة الإرهاب كمهدد أمني، ليكون المحفز لتسويق السلاح بالمنطقة، خاصة مع زيادة عائدات بعض الدول عبر الارتفاع النسبي بأسعار النفط، وبالتالي تحول سباق التسلح إلى حالة متصاعدة بالمنطقة.

3) **الاتجاه التسليحي نحو منظومات التجسس والأنظمة غير التقليدية:** خاصة المنظومات الإلكترونية المعقدة على المستوى الاستراتيجي التي تُرصد لها مخصصات مالية ضخمة، لا سيما وأن المنظومات المحلية التقليدية لم تَعُدْ تلبي تطلعات أجهزة الاستخبارات. ومثل هذه الصفقات الجديدة تُحاط بالسرية وخارج عمليات الرصد المعتادة في حركة المعدات القتالية الثقيلة المتعارف عليها، وهكذا يمضي سباق التسلح الإقليمي في اتجاه متصاعد لا يتوقع انكسار حدته.

4) **دور القوى الدولية المصنِّعة للسلاح في تغذية سباقات التسلح الإقليمي:** فإذا كانت صناعة الإرهاب ودعمه دفعت عددًا من دول الشرق الأوسط إلى حماية وتأمين نفسها؛ فإن ما زاد ذلك الأمر حدة هو الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الغربية في ٢٠١٥، حيث أطلق العنان لإيران في المجال النووي وتطوير تسليحها، لا سيما في ظل سعيها للتمدد الإقليمي ذي الطبيعة المذهبية في مناطق كاليمن والعراق ولبنان وسوريا، بما يضغط على جيرانها الإقليميين لتأمين أنفسهم عبر صفقات تسليح من القوى الكبرى.

في ظل هذه المظاهر المشار إليها، فإن هناك أكثر من مؤشر لتحليل أبعاد سباق التسلح الإقليمي في الشرق الأوسط، ومنها على سبيل المثال:

1) تُمثِّل عقود التسليح في الشرق الأوسط حوالي ثلث تجارة السلاح في العالم، في وقت تتدنّى فيه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة، حيث تعاني أجزاء كبيرة من سكانها من اتساع الفقر والبطالة وتدني مستويات المعيشة.

٢) ثمة تنافس دولي على الشرق الأوسط كأكبر أسواق التسلح الإقليمية، ومن المتوقع أن يزداد هذا التنافس، في ظل قلق الولايات المتحدة من المنافسين لها على عقود التسلح في الإقليم، خاصة روسيا والصين، على الرغم من أنها لا تزال تسيطر على قرابة نصف صفقات السلاح التي تأتي للشرق الأوسط.

3) مراقبة إسرائيلية للصفقات التسليحية للمنطقة، خاصة ذات التكنولوجيا الجديدة لضمان أمنها. وفي كل الصفقات تسعى تل أبيب لضمان التفوق النوعي، ومنع الخصوم من وقوع أسلحة نوعية في أياديهم.

4) ثمة توسع في بعض صفقات التسلح لبعض الدول في الشرق الأوسط دون دواعٍ دفاعية، ولعل أبرز نموذج على ذلك اتجاه قطر لتعزيز قدراتها الدفاعية، عبر إبرام صفقات التسلح مع مختلف دول العالم، خاصة الولايات المتحدة وبعض القوى الأوروبية، ويستهدف ذلك تعزيز التحالف القطري مع تلك القوى الكبرى.

5) لم تعد إسرائيل المحفز الرئيسي لدول المنطقة لزيادة قدراتها العسكرية، ولكن بدت التمددات الإيرانية والتركية في الشرق الأوسط محفزات أكثر تأثيرًا في زيادة سباقات التسلح.

6) ثمة تطرف واضح في سباقات التسلح الإقليمية -التقليدية وغير التقليدية- التي قد تصل إلى مرحلة ستكون أشد فتكًا من سباق التسلح النووي الذي شهده العالم بالنظر إلى حدة العنف التي يشهدها الإقليم خلال العقد الراهن، وتداعياتها غير المسبوقة في تاريخ هذه المنطقة.

7) ثمة تطوير دائم في التسليح الهجومي لدول المنطقة يقابله سعي للحصول على السلاح الدفاعي الملائم، وهو ما يعني مزيدًا من السباق للتسلح في الشرق الأوسط.

8) تنامي ظاهرة الحرب بالوكالة التي تقودها قوى إقليمية ودولية في مناطق الصراعات بالمنطقة، مما خلق بيئة خصبة لوكلاء محليين كثر يدفعون إلى توسع سوق السلاح وافتقاد القدرة على السيطرة عليه.

في الأخير، ستظل ظاهرة فوضى التسلح الإقليمي مرتبطة بحالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وليس من المتوقع أن تشهد المنطقة في المدى القريب ضوابط لهذه الظاهرة في ظل غياب ترتيبات أمن إقليمي، أو أفق حوار استراتيجي بين القوى الإقليمية المتصارعة، وبالتالي ستستمر تقارير التسلح الدولية عاكسة لهذه الحالة بكل مؤشراتها، لا سيما استمرار ارتفاع مؤشرات الإنفاق العسكري وصفقات التسلح وعقود الدفاع مع استقدام القوات الأجنبية إلى المنطقة في ظل تلك الصراعات.

ثالثًا- التسلح غير التقليدي: اتساع سباق الدرونز والأسلحة الموجّهة للفضاء:

من المنتظر أن يشهد المستقبل القريب، بدءًا من عام ٢٠٢٠، تطورًا كبيرًا في مجالات التسلح المختلفة، خاصة الأسلحة فوق التقليدية ثم التقليدية، وذلك إذا ما وضعنا في الاعتبار أن أسلحة التدمير الشامل، سواء النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، وصلت إلى مرحلة التشبع في الإنتاج والاستخدام وصولًا إلى مراحل الحد والخفض والنزع ضمن مفردات ضبط التسلح الدولي. بموازاة ذلك، شهد العالم سباقًا عسكريًّا محمومًا حول التسلح بالطائرات المسيرة (الدرونز)، سواء على مستوى تصاعد مبيعاتها، أو تطوير تقنياتها، أو اتساع مجالات تهديداتها العسكرية. كما برزت نظم تسليح جديدة متطورة، كالليزر والأسلحة الموجهة للفضاء. **ويمكن طرح عدة اتجاهات في هذا الشأن كما يلي:**

1) توسّع المبيعات العسكرية للدرونز في العالم: حيث لا تندرج الطائرات المسيرة (الدرونز) تحت جدول الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية من جهة، ولا ضمن أسلحة التدمير الشامل من جهة أخرى. لكن الملاحظ أن الفترة الماضية شهدت توسعًا كبيرًا في إنتاج هذا النوع من الطائرات، وربما سيُحقق إنتاجها قفزة كبيرة في عام ٢٠٢٠. وبينما كانت التقنيات المتقدمة ترتبط بـ«وادي السيليكون»، فقد صارت الآن تخرج مما يُسمى بـ«وادي الدرونات» في سويسرا، حيث سُجِّل نحو ٨٠ شركة في الأعوام الأخيرة لتطوير تقنيات الروبوت والدرونز. ووفقًا لإحصائيات سويسرية، فإن متوسط مبيعات الطائرات المسيرة بلغ نحو ٢٢ ألف طائرة في العام من سويسرا فقط.

2) تطور التقنيات العسكرية للدرونز: حيث انتقلت تقنيات الطائرات المسيّرة إلى خصوم الولايات المتحدة، خاصة روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران. ومن المتوقع في ظل هذا السباق حول الدرونز أن تتجه إلى التطور العسكري بما يلائم الحروب النمطية وغير النمطية، ومنها: تطوير السرعات وزيادة الارتفاعات، وبروز أحجام صغيرة للغاية من الدرونز على غرار «مايكرو درونز» أو «ميني درونز»، التي قد تصل إلى حجم الحشرات بما قد يُمكّنها من التعامل مع هدف واحد أو بغرض التجسس والرصد. وفي المقابل، فإن تطوير الدرونز قد يتخذ أحجامًا أكبر، حيث قد تُستخدم كمقاتلات في المعارك، بما يمكّنها من حمل قنابل وصواريخ، فضلًا عن تنمية القدرات ذاتية التوجيه. كما يتم تطوير أسراب الدرونات من قبل الشركات الصينية والأمريكية، لتصبح ذاتية التفجير مثل «بابتيسي روتم ١٢٠٠»، والتي تتخذ شكلًا في إطلاقها يختلف عن لحظة انفجارها بالقنابل التي تحملها، وهو تطور ملحوظ في هذه الصناعة.

3) انتقال سباق الدرونز إلى الشرق الأوسط: حيث كانت إسرائيل قد بدأت ذلك السباق في عام ٢٠٠٦، لكن دخلت أيضًا في هذا المجال كل من إيران وتركيا خلال السنوات الماضية. إذ انتهجت إيران نظام «الهندسة العكسية» لإنتاج الدرونز وقد نجحت في ذلك، بل ووّجهت إحدى تلك الطائرات إلى إسرائيل التي أسقطتها بنظام القبة الحديدية المشترك مع الولايات المتحدة، ولكن طهران نجحت لاحقًا في مهاجمة الأهداف الاقتصادية بالمنطقة، سواء من خلال الحوثيين في اليمن و«الحشد الشعبي» في العراق، كما نجحت الصين في إنتاج طائرات مسيرة، وعرضتها لاحقًا في معارضها للفضاء والطيران، وكذا أنتجت روسيا طرازًا مشابهًا أكبر وأثقل تحت اسم «أخوتينك ب».

قد يتخذ أحجامًا أكبر، حيث قد تُستخدم كمقاتلات في المعارك، بما يمكّنها من حمل قنابل وصواريخ، فضلًا عن تنمية القدرات ذاتية التوجيه. كما يتم تطوير أسراب الدرونات من قبل الشركات الصينية والأمريكية، لتصبح ذاتية التفجير مثل «بابتيسي روتم ١٢٠٠»، والتي تتخذ شكلًا في إطلاقها يختلف عن لحظة انفجارها بالقنابل التي تحملها، وهو تطور ملحوظ في هذه الصناعة.

4) بروز نمط هجمات أسراب الدرونز: ولا سيما صغيرة الحجم والوزن «بيرديكاس»، حيث تعمل بنظرية أسراب الجراد الطائر، وهي من الخطورة بمكان، حيث يمكن استخدامها بأعداد كبيرة وصلت حاليًّا إلى عدد ١٢٠ جرادة في الصين بحيث يتم إسقاطها من طائرة مقاتلة، لتتجاوز بذلك الرقم القياسي الأمريكي الذي كان قد وصل إلى ١٠٣ جرادة أطلقت من طائرة F18 ، كما يمكن لأسراب الدرونز العمل منفردة أو ضمن أسراب متدرجة في العدد طبقًا للمهمة، حيث تهدف إلى إرباك وشل نظم الدفاع الجوي عبر مهاجمتها من أكثر من اتجاه، ناهيك عن قدرة الدرونز على تتبع الغواصات، والقتل دون تدخل بشري، بل والقدرة على العمل الذاتي عبر الذكاء الاصطناعي. كذلك قد تعترض الدرونز الأسلحة النووية كلغم متفجر طائر، وأيضًا تملك إمكانية حمل رؤوس نووية صغيرة تزيد بزيادة عدد الأسراب. وثمة تجارب عديدة لاستخدام الأسراب في هجمات المنطقة، منها مهاجمة شركة نفط أرامكو السعودية في عام ٢٠١٩، كما استخدمتها إسرائيل أكثر من مرة في استهداف مواقع «الحشد الشعبي» في العراق. والولايات المتحدة في عملية اغتيال قائد فيلق القدس الإيراني «قاسم سليماني» في مطلع يناير ٢٠٢٠، كما نقل خبراء إيرانيون تلك التجارب للحوثيين في اليمن.

5) النظم الدفاعية المضادة للدرونز: فمع تصاعد سباقات الدرونز، أصبحت هناك حاجة لتطوير القدرات الدفاعية للتعامل معها. إذ شرعت الولايات المتحدة بعد إسقاط إيران لطائرتها المسيّرة في عام ٢٠١٩ إلى تطوير نظم اعتراض دفاعية لهذه النوعية من الطائرات. في هذا الإطار، فإن ثمة تكاملًا بين الولايات المتحدة وإسرائيل، لا سيما في نظام القبة الحديدية. كما أعلنت كوريا الشمالية عن إنتاج منظومات للتصدي للطائرات الشبحية. ومن أبرز الأنواع الدفاعية المتاحة حديثًا ضد الدرونز، التجربة اليابانية Anti - Drone Squad ١، بخلاف نظام آخر أنتجته «أفتوماتيكا» الروسية من خلال التأثير على القنوات الراديوية الخاصة بالدرونز. وكذا، نظام «تاران» المعروف باسم «القبة غير المرئية – ٩٠٠ م» الذي يشكل ستارة دفاعية تمنع الطائرة المسيّرة من اختراقها.

6) بروز متوقّع لنظم تسليح جديدة: من المتوقّع أن تشهد السنوات القليلة القادمة تناميًا لبعض نظم التسلح الفعالة، مثل: استخدامات الليزر، والفضاء السيبراني، والأسلحة الموجّهة للفضاء. فرغم الحظر على الأخيرة، فقد تمت تجربة بعض الصواريخ بكل من كوريا الشمالية والهند، وهما ليستا من القوى الكبرى. ويمكن أن تحذو حذوهما إيران وإسرائيل، بل لا يُستبعد أن تكون إسرائيل قد فعلت ذلك بشكل سري، مما قد يُشكل خطورة كبيرة على الأقمار الصناعية العسكرية، ويسبب خسائر كبيرة للأطراف المعادية التي تملك أقمارًا صناعية عسكرية ولكن لا تملك القدرة على حمايتها، مما سيشكل خللًا كبيرًا في ضبط التسلح وبالتالي في موازين القوى.

بزيادة عدد الأسراب. وثمة تجارب عديدة لاستخدام الأسراب في هجمات المنطقة، منها مهاجمة شركة نفط أرامكو السعودية في عام ٢٠١٩، كما استخدمتها إسرائيل أكثر من مرة في استهداف مواقع «الحشد الشعبي» في العراق. والولايات المتحدة في عملية اغتيال قائد فيلق القدس الإيراني «قاسم سليماني» في مطلع يناير ٢٠٢٠، كما نقل خبراء إيرانيون تلك التجارب للحوثيين في اليمن.

5) النظم الدفاعية المضادة للدرونز: فمع تصاعد سباقات الدرونز، أصبحت هناك حاجة لتطوير القدرات الدفاعية للتعامل معها. إذ شرعت الولايات المتحدة بعد إسقاط إيران لطائرتها المسيّرة في عام ٢٠١٩ إلى تطوير نظم اعتراض دفاعية لهذه النوعية من الطائرات. في هذا الإطار، فإن ثمة تكاملًا بين الولايات المتحدة وإسرائيل، لا سيما في نظام القبة الحديدية. كما أعلنت كوريا الشمالية عن إنتاج منظومات للتصدي للطائرات الشبحية. ومن أبرز الأنواع الدفاعية المتاحة حديثًا ضد الدرونز، التجربة اليابانية Anti - Drone Squad ١، بخلاف نظام آخر أنتجته «أفتوماتيكا» الروسية من خلال التأثير على القنوات الراديوية الخاصة بالدرونز. وكذا، نظام «تاران» المعروف باسم «القبة غير المرئية – ٩٠٠ م» الذي يشكل ستارة دفاعية تمنع الطائرة المسيّرة من اختراقها.

6) بروز متوقّع لنظم تسليح جديدة: من المتوقّع أن تشهد السنوات القليلة القادمة تناميًا لبعض نظم التسلح الفعالة، مثل: استخدامات الليزر، والفضاء السيبراني، والأسلحة الموجّهة للفضاء. فرغم الحظر على الأخيرة، فقد تمت تجربة بعض الصواريخ بكل من كوريا الشمالية والهند، وهما ليستا من القوى الكبرى. ويمكن أن تحذو حذوهما إيران وإسرائيل، بل لا يُستبعد أن تكون إسرائيل قد فعلت ذلك بشكل سري، مما قد يُشكل خطورة كبيرة على الأقمار الصناعية العسكرية، ويسبب خسائر كبيرة للأطراف المعادية التي تملك أقمارًا صناعية عسكرية ولكن لا تملك القدرة على حمايتها، مما سيشكل خللًا كبيرًا في ضبط التسلح وبالتالي في موازين القوى.

ثامنًا: الأمن الإفريقي

تخفيف التوترات البينية الإقليمية وتفاقم الأوضاع الداخلية

د. أحمد أمل

شهدت القارة الإفريقية عددًا من الظواهر المهمة خلال عام ٢٠١٩، والتي قد تكشف -إلى حدّ بعيد- عن مستقبل القارة في عام ٢٠٢٠، حيث يُمكن رصد أهم الاتجاهات المتوقّعة لمسار التطوراتً في القارة عبر ثلاث دوائر إقليمية فرعية، هي: حوض النيل مع التركيز على مفاوضات سد النهضة، والقرن الإفريقي، والساحل الإفريقي.

وبرغم تعثّر مفاوضات سد النهضة بين مصر وإثيوبيا والسودان طوال الشهور الثمانية الأولى من العام الماضي؛ إلا أن الدعوة التي وجّهها الرئيس «عبدالفتاح السيسي» للمجتمع الدولي لتحمّل مسئولياته تجاه الأمن الإقليمي الذي تُهدده المحاولات الإثيوبية لفرض الأمر الواقع، قد أطلقت سلسلة تفاعلات إيجابية تجسدت في دخول الدول الثلاث في مفاوضات جديدة، بحضور الولايات المتحدة والبنك الدولي كمراقبين، وهي المفاوضات التي يُنتظر أن تُسفر مع نهاية يناير ٢٠٢٠ عن التوصل لاتفاق نهائي بشأن ملء وتشغيل السد، على أن يظل التزام إثيوبيا بتنفيذ ما اتفق عليه هو المحدِّد الرئيسي لمستقبل العلاقة بين الدول الثلاث، خاصةً في المرحلة الأولى لملء خزان السد.

في القرن الإفريقي، حمل عام ٢٠١٩ مؤشرات مختلطة، حيث شهد إنهاء عدد من الخلافات البينية التي أثّرت بالسلب على العلاقات بين دول الإقليم لعقود. حيث تم تنشيط السلًام الإثيوبي-الإريتري، كما تم إنهاء القطيعة بين إريتريا والسودان، فضلًا عن احتواء الممارسات السلبية التي واكبت النزاع على الحدود البحرية بين الصومال وكينيا. كما شهد الإقليم تصاعدًا استثنائيًّا لنشاط تنظيم «شباب المجاهدين» في الصومال وكينيا، وهو الاتجاه الذي ينتظر أن يستمر في التصاعد خلال عام ٢٠٢٠، في ظل الجمود الذي تشهده عمليات مكافحة الإرهاب، وعجزها عن الاقتلاع الكامل للتنظيم.

داخليًّا، تمر دول الإقليم بأوضاع غير مستقرة، في ظل استمرار العديد من الأزمات السياسية المعقدة ذات التداعيات الأمنية في كلٍّ من إثيوبيا والصومال وكينيا وجيبوتي، الأمر الذي يتوقع أن تتصاعد حدته باقتراب موعد الانتخابات العامة الإثيوبية في أغسطس عام ٢٠٢٠، والانتخابات التشريعية الصومالية في الربع الأخير من العام ذاته. وعلى الصعيد الدولي، بلغت الآثار السلبية للتنافس الدولي في القرن الإفريقي خلال عام ٢٠١٩ مستويات غير مسبوقة في ظل تأثر الإقليم بصورة كبيرة بأدوار بعض القوى الشرق أوسطية كتركيا وإيران، والدولية كالولايات المتحدة وفرنسا والصين.

في الساحل الإفريقي، ظهرت اتجاهات جديدة لظاهرة الإرهاب، أهمها التطور النوعي في مستوى التسليح، خاصة بعد استخدام جماعة بوكو حرام للطائرات بدون طيار، وكذلك توافد المقاتلين الأجانب، بجانب التغيرات المهمة على مستوى الأهداف العسكرية والمدنية، حيث تكررت العمليات الإرهابية الكبيرة التي استهدفت القواعد العسكرية للقوات المنخرطة في مكافحة الإرهاب في مالي والنيجر ونيجيريا، فضلًا عن انتقاء أهداف مدنية تكرس الانقسامات داخل مجتمعات دول الساحل.

هذه الاتجاهات الجديدة للظاهرة الإرهابية أثرت على مواقف القوى الخارجية ذات الحضور العسكري في الإقليم، وفي مقدمتها فرنسا، التي أصبحت أكثر إصرارًا على تعزيز أدوار دول الاتحاد الأوروبي ودول حلف شمال الأطلنطي في مكافحة الإرهاب في الساحل، مما يعزز من فرص تصاعد ظاهرتي العسكرة والتدويل في إقليم الساحل الإفريقي في عام ٢٠٢٠.

أولًا- مفاوضات سد النهضة.. انفراج مشروط بالتزام أديس أبابا:

شهدت الفترة بين شهري يناير وسبتمبر من عام ٢٠١٩ جمودًا غير مسبوق في ملف سد النهضة بفعل المماطلات الإثيوبية في الالتزام بالتوصل لنتائج حاسمة من الاجتماعات الثلاثية التي جمعت المسئولين في مصر والسودان وإثيوبيا، سعيًا للوصول إلى حل نهائي للخلاف بشأن سد النهضة. وأمام هذا الوضع، وجهت مصر دعوة للمجتمع الدولي لتحمل مسئولياته في حفظ الأمن والسلم في الإقليم، وهي الدعوة التي استجابت لها الولايات المتحدة ليشهد ملف المفاوضات نشاطًا استثنائيًّا في الربع الأخير من العام، بحيث أصبح من المتوقع التوصل لاتفاق نهائي بشأن السد خلال عام ٢٠٢٠.

وكشفت تطورات العام الماضي عن ثلاثة اتجاهات رئيسية يتوقع أن يكون لها بالغ الأثر في صياغة مستقبل علاقات التعاون والتنافس بين دول حوض النيل في عام ٢٠٢٠.

1) **تسارع معدلات بناء سد النهضة:** فبعد تعثر شهدته عملية بناء السد، أعقبته تغييرات كبيرة في إدارة المشروع والجهات المتعاونة معها، شهد عام ٢٠١٩ تغيرًا مهمًّا تمثل في الإعلان عن الجدول الزمني الجديد لتنفيذ المشروع. ففي الثلاثين من مارس، التقى رئيس الوزراء الإثيوبي «آبي أحمد» بالمسئولين التنفيذيين للمشروع في اجتماع تلقى فيه رئيس الوزراء إحاطة شاملة بشأن الوضع القائم للمشروع، ليشدد «آبي أحمد» على أهمية استكمال المشروع في الموعد النهائي الجديد المحدد بنهاية عام ٢٠٢٢. وفي أعقاب الاجتماع، أعلن «كفلي هورو» المدير التنفيذي الجديد للمشروع بأن الأعمال الهندسية انتهت بنسبة ٨٣٪، بينما أنجز ٢٥٪ من الأعمال ذات الطبيعة الكهربية والميكانيكية، مقابل ١٣٪ من الأعمال المرتبطة بحديد التسليح، وهو ما يعني إجمالًا إنهاء ٦٦٪ من المشروع في التقييم الشامل.

وبرغم تسارع وتيرة بناء السد، لا تزال العديد من الصعوبات الجسيمة تعترض تنفيذ المشروع على الأرض، حيث نشرت وكالة الأنباء الإثيوبية مخرجات زيارة اللجنة الدائمة المعنية بشئون الموارد الطبيعية والري والطاقة في البرلمان الإثيوبي لموقع مشروع السد في نهاية ديسمبر من عام ٢٠١٩، والتي خلصت إلى ضرورة حل بعض المشكلات التي أثارها العمال في الموقع، فضلًا عن المشكلات الأخرى المتعلقة بالبنية التحتية، وبقضية تعويض المزارعين المتضررين من السد والتي لا تزال معلقة.

كما شهدت الزيارة إعلان «كفلي هورو» المدير العام للمشروع عن إنجاز نحو ٧٠٪ من السد، وهو ما يعني استمرار العديد من الصعوبات الفنية دون حل، حيث كانت النسبة المعلنة في مارس ٢٠١٩ هي ٦٦٪، وهو ما يعكس السير بمعدل إنجاز بطيء لا يتماشى مع الخطط الإثيوبية التي سبق الإعلان عنها من إنهاء المشروع عام ٢٠٢٢، وهو ما تم تغييره خلال الزيارة، حيث أعلن مدير المشروع عن موعد الاكتمال النهائي للمشروع عام ٢٠٢٣. ويفسر هذا التأجيل المحتمل ما أعلنه مدير المشروع كذلك من صعوبات مالية، في ظل إنفاق البلاد نحو ٩٩ مليار بر إثيوبي (الدولار الأمريكي = ٣٢ برًّا إثيوبي) حتى الآن في بناء السد، وحاجتها لتأمين ٤٠ مليار بر إضافي من أجل إنهاء المشروع.

بناء على هذا الوضع، يمكن لإثيوبيا أن تجني عوائد مهمة خلال عام ٢٠٢٠ من التوافق مع مصر والسودان برعاية الولايات المتحدة والبنك الدولي بانفتاحها على مصادر إضافية لسد الفجوة التمويلية القائمة، بما يسمح بإنجاز المشروع في موعده المحدد، مقابل أن تلتزم بما اتّفق عليه من شروط فنية تضمن تجنب تعرض الأمن المائي لدولتي المصب لضرر جسيم.

2) **تأكد الدور المحوري للوسيط الخارجي:** حيث أسس إعلان المبادئ الموقّع بين مصر والسودان وإثيوبيا في مارس من عام ٢٠١٥ لمنطق احتواء الخلاف بين الدول الثلاث بشأن سد النهضة داخليًّا، ومن دون الحاجة لتدخل أي طرف خارجي. لكن النهج الإثيوبي المعتمد على فرض الأمر الواقع، من خلال تبني سياسة مزدوجة تقوم على المماطلة في المفاوضات بدون سقف زمني واضح من جانب، وتسريع وتيرة بناء السد من جانب آخر؛ خلق ضرورة حتمية لتدخل وسيط خارجي لحسم الخلاف قبل تفاقمه بما قد يجعل منه تهديدًا مباشرًا للأمن الإقليمي.

على هذه الخلفية، طالب الرئيس المصري خلال مشاركته في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر عام ٢٠١٩ المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته تجاه ما قد ينجم عن منطق الحلول الفردية في معالجة الخلاف بشأن سد النهضة من تهديدات للسلم والاستقرار الإقليميين. واستجابة للطرح المصري أعلنت الولايات المتحدة دعوتها وفودًا من مصر والسودان وإثيوبيا وكذلك البنك الدولي لمناقشة القضايا العالقة تمهيدًا للوصول إلى اتفاق نهائي بشأن سد النهضة. وعلى الرغم من وصول المفاوضات الفنية الثلاثية لطريق مسدود في أعقاب الجولة الأخيرة التي جرت في العاصمة الإثيوبية، جاء اجتماع وزراء الخارجية للدول الثلاث مع وزير الخزانة الأمريكي ورئيس البنك الدولي في الولايات المتحدة في الـ١٥ من يناير ٢٠٢٠ ليفتح الباب أمام الوصول لتسوية نهائية للخلاف.

إذ انتهى الاجتماع بصدور البيان المشترك عن مصر وإثيوبيا والسودان والولايات المتحدة والبنك الدولي بشأن سد النهضة، والذي أكد التزام وزراء الخارجية بالوصول إلى اتفاق شامل وتعاوني ومستدام ومفيد لكل الأطراف بشأن ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي، متضمنًا عددًا من النقاط الرئيسية التي عالجت عددًا من الملفات العالقة في الجولات التفاوضية الأخيرة، **بما في ذلك:**

- إقرار ملء وتشغيل السد على نحو يأخذ في الاعتبار الظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق، لما لها من آثار محتملة على المخزون المائي لدولتي المصب، على أن يتم الملء خلال الموسم المطير بين يوليو وأغسطس، وقد يمتد لسبتمبر في ظروف معينة.

- تقسيم عملية ملء خزان سد النهضة على مراحل، ستصل المرحلة الأولى منها بالمخزون المائي إلى مستوى ٥٩٥ مترًا فوق سطح البحر، بما يسمح ببداية توليد الكهرباء، وبمراعاة الإجراءات الملائمة للتخفيف من آثار الملء على مصر والسودان في حالة الجفاف الحاد.

- تنفيذ المراحل التالية للملء وفق آلية سيتم التوافق عليها، والتي تحدد كميات المياه المصروفة من السد وفق الظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق ومستوى ملء خزان سد النهضة بما يتيح لإثيوبيا ملء الخزان وتوليد الكهرباء، وبما يخفف من آثار سنوات الجفاف الممتد على مصر والسودان.

- إيجاد آلية فعالة للتنسيق، والتوافق على شروط لتسوية المنازعات.

وقد شكل البيان باعثًا للتفاؤل بإيجاد تسوية نهائية وحاسمة للخلاف؛ إلا أنه -في الوقت نفسه- أكد حقيقة أن الدور الأمريكي كان حاسمًا في تجاوز فشل المفاوضات الثلاثية، الأمر الذي يجعل من استمراره في مراقبة التزام إثيوبيا بتنفيذ ما سيتم الاتفاق عليه شرطًا أساسيًّا لتجنب تحول قضية سد النهضة إلى مهدِّد للأمن الإقليمي خلال عام ٢٠٢٠.

3) استمرار عدد من القضايا الخلافية ومصادر التوتر: فبغض النظر عن طبيعة الاتفاق المتوقع أن يتم التوصل إليه برعاية أمريكية، يظل من المحتمل استمرار عدد من القضايا الخلافية، سواء تلك التي لن يتطرق لها الاتفاق، أو تلك التي سيتم التوافق عليها وستظل مرتهنة بدرجة الالتزام الإثيوبي بتنفيذ ما اتفق عليه من غير مماطلة أو تحايل.

فعلى الرغم من إقرار الإعلان المشترك الصادر في ١٥ من يناير ٢٠٢٠ عن وزراء خارجية الدول الثلاث ووزير الخزانة الأمريكي ورئيس البنك الدولي، بوجود آليات لتخفيف الأضرار والآثار السلبية لبناء السد على دولتي المصب؛ إلا أن تحديد هذه الآليات بصورة كاملة قد يكون من القضايا المعرقلة للاتفاق في ظل ما قد تثيره من خلافات. **كذلك خلا الإعلان المشترك من أي إشارة لعدد من القضايا الرئيسية ذات الطبيعة الفنية من قبيل:** التحديد الكمي لتصرفات السد من المياه في الظروف الهيدرولوجية المختلفة، وعلاقة الكميات المنصرفة بتصرفات النهر الطبيعية، ومقدار المياه المتاحة للاستخدامات الإثيوبية خاصة في الري والزراعة، وهي القضايا الحاسمة ذات التأثير الكبير على أمن مصر المائي.

وبعيدًا عن الجوانب الفنية والقانونية، تظل الظروف السياسية غير المستقرة في كل من إثيوبيا والسودان واحدة من أهم مصادر القلق بشأن مستقبل الاتفاق الذي ترعاه الولايات المتحدة، فقد تنعكس هذه الظروف سلبًا على مستقبل المفاوضات حال الاضطرار لامتدادها إلى ما بعد يناير ٢٠٢٠، بما تشمله هذه الظروف من عدم استقرار الداخل السوداني، على نحو ما كشف عنه تمرد هيئة العمليات بالمخابرات العامة في العاصمة الخرطوم وعدد من المدن في الـ١٥ من يناير ٢٠٢٠، وكذلك المستقبل السياسي الغامض في إثيوبيا، والذي يطرح العديد من التحديات الأمنية والسياسية لإجراء الانتخابات العامة التي أعلن عن تأجيلها بالفعل عن موعدها في مايو إلى أغسطس من عام ٢٠٢٠.

ثانيًا- القرن الإفريقي.. تخفيف التوترات البينية الإقليمية وتأجج الداخلية:

قدّم عام ٢٠١٩ مؤشرات مختلطة للأمن والتعاون في القرن الإفريقي، حيث تراجعت حدة التوترات البينية التي كانت السمة الغالبة للعلاقات بين دول الإقليم لفترات طيلة، لكن -في المقابل- تصاعدت الآثار السلبية للمنافسة الدولية على الحضور في الإقليم، فضلًا عن التنامي الكمي والنوعي لمؤشرات الإرهاب في الصومال ودول جوارها، وهو ما عززته العديد من مظاهر عدم الاستقرار السياسي التي تعاني منها دول القرن الإفريقي. **وتظهر أربعة اتجاهات أساسية لمسار التفاعلات المؤثرة على الأمن والتعاون في القرن الإفريقي، والتي يُمكن من خلالها استشراف مستقبل الإقليم في عام ٢٠٢٠.**

1) تراجع حدة الصراع بين دول الإقليم: فبصورة عامة، شهد عام ٢٠١٩ تراجعًا في حدة التنافس بين دول إقليم القرن الإفريقي. وعلى الرغم من أنه لا يمكن القول بوجود مؤشرات حقيقية على تحقيق سلام مستقر ومستدام بين دول الإقليم؛ إلا أن نزوع هذه الدول لتخفيف التصعيد قد يمثل اتجاهًا إيجابيًّا يمكن أن يستثمر في المستقبل لترسيخ السلام الإقليمي. فعلى الرغم من جمود العلاقات الإثيوبية-الإريترية في أعقاب توقيع اتفاقية السلام في عام ٢٠١٨، إلا أن عام ٢٠١٩ شهد بعض التطورات الإيجابية، من بينها زيارة الرئيس الإريتري «أسياس أفورقي» لإثيوبيا في نهاية ديسمبر من عام ٢٠١٩، التي شهدت مناقشة العديد من الملفات ذات الاهتمام المشترك.

وعلى صعيد العلاقات السودانية-الإريترية، فبعد توترات واتهامات متبادلة بين البلدين خلال حكم نظام «البشير»، فقد جاء تغيير هذا النظام في أبريل ٢٠١٩ ليلقي بظلاله الإيجابية على العلاقات الثنائية، إذ قام رئيس المجلس العسكري الانتقالي «عبدالفتاح البرهان» في الـ١٤ من يونيو الماضي بزيارة إريتريا، ما أسفر عن فتح الحدود بين البلدين والتي كانت مغلقة منذ فبراير عام ٢٠١٨. ومنذ تلك الزيارة، تواترت الزيارات الثنائية بين مسئولي البلدين، لعل أبرزها زيارة الرئيس الإريتري «أسياس أفورقي» للسودان في منتصف سبتمبر من العام نفسه.

وقد شهدت الشهور الأولى من عام ٢٠١٩ تدهورًا غير مسبوق للعلاقات بين كينيا والصومال، خاصة بعد عقد الحكومة الصومالية في فبراير من هذا العام مؤتمرًا اقتصاديًّا لطرح عطاءات للتنقيب عن النفط والغاز في مياهها الإقليمية تضمنت حقولًا تقع في المنطقة المتنازع عليها مع كينيا. ومنذ ذلك التاريخ، تبادل مسئولو البلدين الاتهامات بشأن التصعيد وتهديد الأمن الإقليمي، وصولًا إلى القطيعة الدبلوماسية الكاملة. قبل أن تتعقد العلاقة بصورة كبيرة بعد قرار محكمة العدل الدولية في يونيو تحديد موعد لنظر أوراق القضية المقدمة من الصومال بشأن النزاع الحدودي مع كينيا.

لكن الوساطات الدولية والإقليمية قد خففت حدة التوتر بين البلدين، والتي كان أكثرها نجاحًا الوساطة المصرية على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٩، وهو ما أفضى إلى عقد قمة ثنائية جمعت الرئيسين الكيني «أوهورو كينياتا» والصومالي «محمد عبدالله فرماجو» في العاصمة الكينية نيروبي في الـ١٤ من نوفمبر ٢٠١٩، لتضع حدًّا للتصعيد المتبادل، بعدما أعلن خلال اللقاء عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

ومن المرجّح استمرار حالة من الهدوء النسبي في العلاقات البينية بين دول الإقليم خلال عام ٢٠٢٠، إلا أنها لن تتجاوز التوافق الهش القائم على انشغال دول الإقليم بعلاقاتها بالقوى الدولية، فضلًا عن انشغال كل منها بمشكلاته الداخلية، وهو الوضع الذي لا يزال يحمل فرصًا حقيقية لتدهور العلاقات البينية بين دول القرن الإفريقي، حال اضطرار أي منها لانتهاج سياسة «الهروب للأمام».

2) تصاعد التنافس بين الأطراف الخارجية في الإقليم: في ظل تصاعد التنافس الدولي في البحر الأحمر، شهدت السنوات الأخيرة محاولات من جانب الدول المطلة على البحر لتأسيس إطار تنظيمي يُعزز من قدراتها على تعزيز مصالحها في هذا الممر الملاحي المهم بصورة مستقلة. ففي السادس من يناير ٢٠٢٠، تم توقيع ميثاق «مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن» بحضور وزراء خارجية السعودية واليمن ومصر والأردن والسودان وإريتريا وجيبوتي والصومال.

ويأتي هذا التوجه بعد ما شهده عام ٢٠١٩ من تصاعد المنافسة بين العديد من الأطراف الإقليمية في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وجاءت تركيا في مقدمتها، والتي استغلت قاعدتها العسكرية في الصومال كنقطة ارتكاز للتمدد في الإقليم، على نحو ما أعلنه الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» في العشرين من يناير ٢٠٢٠ من شروع بلاده في التنقيب عن النفط في مياه الصومال الإقليمية. كما أعلن رئيس الأركان الإيراني في أغسطس من العام نفسه عن إرسال إيران عددًا من القطع البحرية تضمنت مدمرة وحاملة للمروحيات إلى خليج عدن. ومن المتوقع خلال عام ٢٠٢٠ أن يحتدم التنافس الدولي في القرن الإفريقي، خاصة في ظل المشكلات الكبيرة التي تواجه السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط، وفي ظل تصاعد الضغوط الأمريكية على إيران.

3) تنامي تهديد تنظيم شباب المجاهدين: في تشهد عمليات تنظيم شباب المجاهدين تصاعدًا ملحوظًا وفق المؤشرات الكمية والنوعية، حيث تعددت العمليات «الكبيرة» التي قامت بها الحركة، وكان أكبرها التفجير الانتحاري في أحد أسواق العاصمة مقديشيو في الـ٢٨ من ديسمبر ٢٠١٩ والذي خلّف نحو مائة قتيل، فضلًا عن الهجوم الذي وقع في نهاية يوليو والذي أسفر عن مقتل عمدة مقديشيو، وهي العملية التي كانت من بين الأسباب وراء موجة تغييرات كبيرة في القيادات الأمنية والعسكرية، بعدما كشفت عن ضعف كبير في قدرة الأجهزة التابعة للحكومة الاتحادية عن مواجهة التحدي الإرهابي.

كما تزايدت عمليات التنظيم التي تستهدف القوات الأجنبية في الصومال، وكان أبرزها الهجوم المزدوج الذي وقع في الـ٣٠ من سبتمبر ٢٠١٩، والذي استهدف القاعدة العسكرية الأمريكية الرئيسية في الصومال في منطقة بلي دوجلي، وكذلك قافلة من المركبات التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي في الصومال. أضف لذلك، قدرة تنظيم الشباب على توظيف أذرعه الإقليمية، خاصة في كينيا المجاورة، للتمدد في مساحة كبيرة من إقليم القرن الإفريقي، خاصة بعد الهجوم على فندق دوسيت في العاصمة نيروبي في منتصف يناير من عام ٢٠١٩ والذي خلف ٢١ قتيلًا، بجانب الهجوم الأخير الذي شنه مقاتلو التنظيم في يناير من عام ٢٠٢٠ على قاعدة كامب سيمبا في كينيا، والذي خلف ثلاثة قتلى من الجنود والمتعاقدين الأمريكيين العاملين بالقاعدة.

على هذا، ترتفع فرص تصاعد النشاط الإرهابي، من حيث حجم العمليات وانتشارها الجغرافي، واكتسابه المزيد من التأييد من القواعد الشعبية، خاصة في ظل نجاحه في استهداف القوات الأجنبية والأمريكية على وجه الخصوص، مما قد يفتح الباب أمام تغيير استراتيجي في سبل مواجهة تنظيم الشباب، ومحاولة «احتوائه» ولو بصورة جزئية.

4) تأجج الاضطرابات السياسية الداخلية: حيث تعاني العديد من دول الإقليم من أوضاع سياسية غير مستقرة. فبرغم التغيير السياسي الذي مرت به إثيوبيا منذ أبريل ٢٠١٨، إلا أن سياسات القيادة الجديدة لم تكن قادرة على استعادة الاستقرار المفقود منذ نحو خمسة أعوام. فقد شهدت إثيوبيا في الـ٢٢ من يونيو ٢٠١٩ تمردًا داخل المؤسستين العسكرية والأمنية، أسفر عن مقتل «أمباتشيو ميكونين» رئيس ولاية أمهرا، وهي الواقعة التي تزامنت مع اغتيال «سياري ميكونين» رئيس أركان الجيش الإثيوبي. كذلك تشهد إثيوبيا صراعات مستمرة بين المكونات الإثنية المختلفة أسفرت عن تجاوز عدد النازحين في البلاد ثلاثة ملايين نازح احتلت بها إثيوبيا المرتبة الأولى عالميًّا.

ومما زاد الأوضاع في إثيوبيا تعقيدًا تعدد الحوادث المرتبطة بالعنف الديني، والتي ظهرت في موجات متلاحقة أسفر أكبرها عن حرق عدد من المساجد في ولاية أمهرا، وعدد من الكنائس في مناطق متفرقة من البلاد. وقد ساهمت هذه الأوضاع المتوترة في تأجيل عقد الانتخابات المحلية منذ عام ٢٠١٨ وحتى الوقت الراهن، فضلًا عن الإعلان عن تأجيل عقد الانتخابات العامة من مايو إلى أغسطس ٢٠٢٠.

وإلى جانب التحدي الأمني الكبير الذي تواجهه الصومال، تشير التوترات الكبيرة في علاقة الحكومة الاتحادية بحكومات العديد من الأقاليم إلى تعقد الوضع السياسي في هذا البلد، بما قد يعيق مخططات الحكومة المدعومة من أطراف دولية عديدة لإجراء الانتخابات التشريعية في نهاية ٢٠٢٠ بنظام الاقتراع المباشر للمرة الأولى منذ عقود. ولا تُعد الأوضاع السياسية في كينيا أفضل حالًا، في ظل توتر العلاقة داخل التحالف الحاكم بين الرئيس «أوهورو كينياتا» ونائبه «ويليام روتو»، وهو التحالف القائم على تفاهمات بين المكونات الإثنية الرئيسية في البلاد، الأمر الذي قد يفتح الباب أمام غموض في المستقبل السياسي للبلاد قبل الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٢. على هذا، ترتفع فرص تعقد الأزمات السياسية الداخلية في دول القرن الإفريقي خلال عام ٢٠٢٠، الأمر الذي سيحمل آثارًا سلبية على جهود مواجهة التحديات الأمنية المختلفة، وفي مقدمتها الإرهاب.

ثالثًا- الساحل الإفريقي.. تطور نوعي للإرهاب يفرض مراجعة فرنسية:

شهد عام ٢٠١٩ منذ بدايته تصاعدًا ملحوظًا في نشاط التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي، لا سيما مع إعلان «بينتو كيتا» (مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإفريقية) في نوفمبر من هذا العام عن تضاعف عدد الحوادث الإرهابية بواقع ثلاثة أمثال العام السابق، ما يشير إلى تدهور الأوضاع الأمنية في الإقليم.

وجاء ذلك التدهور نتيجة اتجاهات جديدة شهدتها تنظيمات الإرهاب على المستويين التنظيمي والحركي، أتاحت لها امتصاص الضربات القوية التي تعرضت لها جراء تكثيف جهود مكافحة الإرهاب في الإقليم، ثم إعادة تعبئة مواردها البشرية والمالية، والتحرك من جديد لتصعيد نشاطها. **ومن شأن الاتجاهات الجديدة لظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي خلال عام ٢٠١٩، أن تُحدد ملامح المشهد الأمني والسياسي في هذا الإقليم في عام ٢٠٢٠، وتتمثل في الآتي:**

1) تجديد الارتباط بالإرهاب الدولي عبر مسارات مستحدثة: حيث شهدت الشهور الأخيرة من عام ٢٠١٩ تواتر المؤشرات على تجديد ارتباط التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي بالتنظيمات الأصلية في الشرق الأوسط في الوقت الذي ثارت فيه العديد من الشكوك بشأن استمرار العلاقة أو تحولها لمجرد ارتباط فكري لا يحمل تأثيرات تنظيمية أو حركية.

لكن الظهور الإعلامي الأخير لزعيم داعش «أبو بكر البغدادي» حمل اهتمامًا خاصًا بالتنظيمات التابعة في الساحل، خصوصًا ما يعرف بـ«تنظيم الدولة في غرب إفريقيا» الذي عُرف باسم بوكو حرام قبل مبايعة «البغدادي» عام ٢٠١٥، وهو ما رد عليه أعضاء الحركة بتجديد بيعتهم للبغدادي. وعقب مقتل هذا الأخير وتنصيب «أبو إبراهيم القرشي» زعيمًا للتنظيم، شهد شهر نوفمبر ٢٠١٩ قيام فرعي التنظيم الرئيسيين في الساحل بمبايعة الزعيم الجديد، وهما: تنظيم الدولة في غرب إفريقيا الناشط في حوض بحيرة تشاد، وتنظيم الدولة في الصحراء الكبرى الناشط في مالي وبوركينافاسو.

2) استقبال تدفقات جديدة من المقاتلين الأجانب: ففي أعقاب هزيمة التنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق، وتراجع نفوذها وتقلص مساحات سيطرتها، بدأ المقاتلون التابعون لهذه التنظيمات في إعادة التموضع والانتشار عالميًا، من خلال التركيز على عدد من البؤر المشتعلة التي تشهد تمددًا لنشاط التنظيمات الإرهابية.

وقد كان نصيبُ القارة الإفريقية من المقاتلين الأجانب كبيرًا، حيث ظهروا في القرن الإفريقي وغرب ليبيا وكذلك إقليم الساحل الإفريقي. وفي عام ٢٠١٧، أعرب الاتحاد الإفريقي عن قلقه بشأن وصول أعداد كبيرة من المقاتلين في ساحات القتال في الشرق الأوسط للقارة الإفريقية، مقدرًا عددهم بنحو ٦٠٠٠ من حاملي الجنسيات الإفريقية المختلفة قادمين من ساحة القتال السورية والذين أعيد نشرهم في عدد من الجبهات على امتداد الساحل الإفريقي. ومن شأن هذه الظاهرة أن تشهد ارتفاعًا كبيرًا منذ أعلن في نهاية عام ٢٠١٩ عن توافد أعداد كبيرة من المقاتلين السوريين إلى ليبيا، والذين لا يتوقع بقاؤهم في الساحة الليبية، أو العودة لسوريا من جديد، لتصبح دول الساحل أكثر المناطق «الملائمة» لاستقبالهم في المستقبل.

ويُضاف إلى هؤلاء المقاتلين العائدين أعداد غير معلومة من المقاتلين غير الأفارقة، مستفيدين من سيولة الحدود الإفريقية وعجزها عن ضبط تدفقات المهاجرين من القارة وإليها، خاصة مع التطور الكبير الذي أحرزته شبكات التهريب، والتي استغلت القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة في تهريب أعداد من المهاجرين غير الشرعيين من دول آسيوية، كأفغانستان وباكستان وبنجلاديش وسوريا عبر السواحل الشرقية للقارة الإفريقية.

3) التطور النوعي في تسليح التنظيمات الإرهابية: وبدا ذلك التطور تعويضًا عن خسائر هذه التنظيمات خلال السنوات الماضية. ففي نهاية عام ٢٠١٨، أعلنت السلطات النيجيرية عن اكتشاف استخدام تنظيم الدولة في غرب إفريقيا (بوكو حرام) الطائرات بدون طيار في القيام بمهام استطلاعية لمواقع قوات مكافحة الإرهاب النيجيرية. وقد تأكد هذا التطور خلال عام ٢٠١٩ مع الكشف عن تقدم إضافي أحرزه التنظيم في نوع الطائرات المستخدمة وفي نمط تشغيلها، حيث بدأ التنظيم في استخدامها في مهام هجومية من خلال توجيه ضربات لقوات مكافحة الإرهاب، وعدم الاكتفاء بتوظيفها في مهام المراقبة والاستطلاع. ويأتي استخدام التنظيمات الإرهابية في الساحل للطائرات بدون طيار مكملًا لتطورات متلاحقة في مستوى تسليح هذه الجماعات واكبت بداية نشاطها في الإقليم، حيث تم توثيق استخدام هذه التنظيمات لصواريخ محمولة، ومدافع هاون، وغيرها من الأسلحة المتوسطة والثقيلة.

4) التصعيد في استهداف القواعد العسكرية: من بين أهم المستجدات التي شهدها نشاط التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي خلال عام ٢٠١٩ على المستوى العملياتي، التركيز على استهداف القواعد العسكرية للقوات المنخرطة في عمليات مكافحة الإرهاب، وعدم الاكتفاء بالأسلوب الذي كان متّبعًا من قبل في قنص بعض أفراد هذه القوات أو نصب كمائن للقوافل العسكرية المتنقلة من موقع لآخر. ويعكس هذا التحول تطورًا كبيرًا في قدرات التنظيمات الإرهابية، خاصة وأن هذا النوع من الهجمات عادةً ما يتم على يد أعداد كبيرة من المقاتلين، وباستخدام الأسلحة المتوسطة والثقيلة.

ففي نيجيريا، استهدف تنظيم الدولة في غرب إفريقيا معسكرات الجيش في ولاية بورنو شمال شرق البلاد بسلسلة من الهجمات

المتتالية بين شهري أبريل ومايو من عام ٢٠١٩ خلفت في مجموعها أكثر من ٦٠ قتيلًا، فضلًا عن تمكن التنظيم في بعض الحالات من الاستحواذ على كميات من الأسلحة والذخيرة والعتاد والمركبات العسكرية وتدمير بعض المعسكرات بالكامل بعد السيطرة عليها ونهبها، وهي المادة التي ركزت عليها دعاية التنظيم في الفترة التالية لإضعاف الروح المعنوية للقوات النيجيرية. فقد بدأت سلسلة العمليات الكبيرة بالهجوم على تمركز للجيش النيجيري في مارارابار كيمبا، أعقبه الهجوم على القاعدة العسكرية في جاجيجانا، ثم الهجوم على القاعدة العسكرية في مدينة جوبيو.

ومنذ مطلع خريف ٢٠١٩ شنت التنظيمات الإرهابية ثلاث هجمات كبيرة استهدفت قوات الجيش المالي، استهدفت الأولى في الثلاثين من سبتمبر معسكرين للجيش في منطقتي بوليكيسي ومونودورو، وهو الهجوم الذي أعلن الجيش المالي عن مسئولية مجموعة مقاتلة تابعة لتنظيم القاعدة عنه، والذي خلف ٤١ قتيلًا و٢٠ مفقودًا. وفي مطلع نوفمبر، شن تنظيم الدولة في الصحراء الكبرى هجومًا على معسكر للجيش في مدينة ميناكا مخلفًا ٥٤ قتيلًا من الجنود الماليين. وفي العشرين من نوفمبر أعلن تنظيم الدولة عن عملية جديدة بعد اشتباك عدد من مقاتليه مع دورية مشتركة لقوات من مالي والنيجر بالقرب من مدينة تابانكورت في إقليم جاو الحدودي، وهو الهجوم الذي خلف ٣٠ قتيلًا من القوات الرسمية.

وفي العاشر من ديسمبر ٢٠١٩، تعرض جيش النيجر لأسوأ هجوم في تاريخ مواجهاته مع الإرهاب حين تعرضت قاعدة للجيش في منطقة إيناتيس لهجوم شنه العشرات من مقاتلي تنظيم الدولة، مستخدمين أسلحة ثقيلة ومركبات مفخخة، الأمر الذي أدى إلى سقوط أكثر من ٧٠ قتيلًا من جنود جيش النيجر، فضلًا عن اجتياح القوات المهاجمة للمعسكر، وهو ما أسفر عن نهب كميات كبيرة من الذخائر والمركبات العسكرية.

5) استهداف الإرهاب تعزيزَ الانقسامات الإثنية الدينية في دول الساحل: لم يعكس تركيز التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي خلال العام الماضي على الأهداف العسكرية الكبيرة تحولًا عن النمط الطبيعي لهذه التنظيمات في استهداف الأهداف المدنية المختلفة، لكن الملاحظ في طبيعة الأهداف المدنية للتنظيمات الإرهابية خلال الفترة الماضية أنها جاءت لتكرس الانطباع بوحشية هذه التنظيمات من جانب، وبأنها تُعزز من الانقسامات الإثنية القائمة بالفعل في كل دول الساحل من جانب آخر.

فعلى سبيل المثال، شهدت بوركينافاسو خلال عام ٢٠١٩ سلسلة من الهجمات التي استهدفت دور العبادة، والتي شملت كنائس كاثوليكية وأخرى إنجيلية، في شهور أبريل ومايو وديسمبر، بجانب الهجوم على المسجد الكبير في قرية سالموسي الذي أوقع ١٦ قتيلًا. ومن شأن هذا النمط حال استمراره في المستقبل أن يؤجج التوترات بين المكونات الدينية في بوركينافاسو والتي تشهد تنوعًا دينيًّا كبيرًا.

6) تعثر الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في الساحل: حيث أعلن الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» في نهاية نوفمبر عام ٢٠١٩ اعتزامه مراجعة استراتيجية بلاده لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، وذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي أعقب لقاء جمعه مع «ينس ستولتنبرج» (الأمين العام لحلف شمال الأطلنطي - ناتو)، معلنًا عن رغبته في مشاركةٍ أكبر من حلفاء فرنسا في مكافحة الإرهاب.

وقد جاء هذا الموقف الفرنسي نتيجة عدد من العوامل، أهمها تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية في الإقليم بما أثبت عجز القوات المحلية عن مواجهة هذا التحدي منفردة، وغياب التنسيق بين القوى الأجنبية الناشطة في الساحل، حيث تفضل الولايات المتحدة في إطار سياساتها الأمنية الجديدة الاعتماد على الضربات باستخدام الطائرات بدون طيار انطلاقًا من قاعدة أغاديز في النيجر، بينما يقتصر الحضور العسكري الألماني على تدريب وتأهيل القوات المحلية، دون اشتباك حقيقي مع التهديد الإرهابي.

على هذا، استضافت فرنسا في الثالث عشر من يناير من عام ٢٠٢٠. قمة جمعت الرئيس الفرنسي برؤساء دول الساحل الخمس (تشاد، والنيجر، ومالي، وبوركينافاسو، وموريتانيا) من أجل الارتقاء بمستوى التنسيق والدعم لعمليات مكافحة الإرهاب بين القوات الفرنسية الناشطة في إطار عملية برخان، وقوات مجموعة الدول الخمس ٥ التي تحظى بدعم فرنسي. فضلًا عن السير في مسارٍ موازٍ بالإعلان عن تأسيس قوة أوروبية تحمل اسم «تاكوبا» تضمُّ أفرادًا من القوات الخاصة من عشر دول أوروبية تنخرط في مكافحة الإرهاب في منطقة التقاء الحدود بين مالي والنيجر وبوركينافاسو، والتي تُعد من أكثر المناطق خطورة.

تاسعًا: الاحتجاجات العربية

إخفاقات جديدة متوقّعة.. واستحقاقات مفتوحة

مشرف المحور

د. مي مجيب

المشاركون

أ.هاني رسلان (السودان)

د. خالد عليوي العرداوي (العراق)

د. زينة المير (لبنان)

أ. محمد مصطفى عبد الرؤوف (الجزائر)

أ. أحمد القلعي (تونس)

يمكن اعتبار التغييرات التي تلت الاحتجاجات الشعبية في عدة دول عربية في عام ٢٠١٩، كالجزائر أو السودان أو العراق أو لبنان؛ بمثابة مخاض عملية ثورية غير مكتملة، لا سيما وأن تلك الاحتجاجات لا ينطبق عليها مفهوم الثورة، الذي يعني إحداث تغيير راديكالي في الأبنية السلطوية والطبقية والاقتصادية والثقافية في المجتمع. فهي على الأغلب حراكات احتجاجية ذات نزعة ثورية أو إصلاحية، لكون نتائجها لم تمسّ جوهر الهياكل المؤسسة للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة. وشأنها في ذلك شأن الاحتجاجات العربية التي انطلقت منذ نهاية عام ٢٠١٠، التي انحرف بعضها إلى حالة فوضى وتصدع للدولة، كما في سوريا وليبيا واليمن، باستثناء تونس التي واجهت تحديات عديدة في مسار التغيير. وبالتالي، ما هي السيناريوهات المتوقعة للاحتجاجات العربية خلال عام ٢٠٢٠؟

تتشارك الجزائر والسودان وتونس في تجاوز مرحلة «المخاض الثوري»، وانتخاب رئيس أو رئيس حكومة، مع استمرار المطالبات الشعبية الضاغطة على نظم هذه الدول، في ظل تراجع الأداء الاقتصادي، واستمرار الحراك المدني، وغياب المجلس النيابي أو عدم الرضى عن أدائه حال كان موجودًا. لكن مع ذلك، فقد تمكنت الدول الثلاث من عبور مرحلة «الدولة الفاشلة»؛ إذ لم يشهد أي منها سقوط أجزاء منها في يد أحد التنظيمات الإرهابية، أو ميليشيات مسلحة. أما العراق ولبنان، فيشهدان منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٩ تحالفًا من طبقة اجتماعية واحدة من «المتضررين» ضد طبقة أخرى (الطبقة الحاكمة) واضحة المعالم بشخوصها وبرامجها وسياساتها وبرامجها، لكن الطبقة المتضررة ليست بالوضوح نفسه، وإن كانت تشكل غالبية المجتمع بمعزل عن محددات العمر والدين والمنطقة والحزب والميول السياسية، والتي حوّلت الصراع من صراع رأسي إلى أفقي.

ورغم حتمية الصراع الحالي في العراق ولبنان، أو حتى في تونس أو السودان أو الجزائر - مع اختلاف طبيعته- وتبلوره في شكله الآني بين أغلبية محكومة وأقلية حاكمة؛ إلا أنه ليس بالضرورة أن يحقق كافة الأهداف التي خرجت الطبقات الاجتماعية من أجلها، خاصة مع وجود عوائق متجذرة، مرتبطة بعمق مرجعيات الصراع (الدينية، والمذهبية، والطائفية، والقومية)، وقدرة السلطة على استثمار هذه المرجعيات وإثارتها، بما يخدم مصالحها وبقاءها في السلطة، خاصة حال الاستجابة لمطالب طبقات دون أخرى. بل إن استحضار الذاكرة الشعبية لمآسي الإرهاب في العراق، أو شبح الحرب الأهلية في لبنان، أو تصدع الدولة في سوريا أو اليمن أو ليبيا، يدفع بالأنظمة التي تشهد استقرارًا نسبيًّا في تونس والجزائر والسودان إلى ترجيح كفة بقاء الوضع الراهن، دون استبعاد عوامل خارجية قد تؤلب الصراع الداخلي في لحظة زمنية فارقة، وتدفع إلى المواجهة الحتمية بين «الثائرين» و«الأنظمة». فهل سيجسد عام ٢٠٢٠ دورة إخفاق جديدة لما يطلق عليه تجاوزًا «الثورات العربية»؟

أولًا- السودان.. مسار مستقبلي مفتوح الاحتمالات:

شهد السودان تحولات هائلة في عام ٢٠١٩، إذ استطاعت الاحتجاجات الشعبية في ١١ أبريل ٢٠١٩ أن تحقق انتصارها بإسقاط نظام حكم الإخوان المسلمين الذي استمر ٣٠ عامًا تقريبًا تحت قيادة الرئيس السابق «عمر البشير»، وقد اتسمت هذه الاحتجاجات التي كانت شرارتها الأولى قد انطلقت في ١٩ ديسمبر ٢٠١٨، بمجموعة من السمات التي أثرت -وما زالت- في مسارات وتطورات الأحداث في السودان.

وكان من أهم هذه السمات، أنّ من قاد الاحتجاجات الشعبية هو تحالف «قوى الحرية والتغيير»، وهو تحالف فضفاض يتكون من مجموعة تحالفات تضم: تجمع المهنيين، تحالف نداء السودان، قوى الإجماع الوطني، التجمع الاتحادي المعارض. وكلّ من هذه القوى تضم في داخلها مجموعة من الفصائل أو الأحزاب أو القوى المدنية أو الشخصيات المستقلة. وقد انتصرت الانتفاضة في نهاية المطاف حين اضطرت اللجنة الأمنية لنظام «البشير»، إلى التخلي عنه والاستجابة للإرادة الشعبية، الأمر الذي أنتج -وبعد حالة من المفاوضات المتعثرة والوساطة الإفريقية والترقب الدولي- شراكة سياسية بين تحالف الحرية والتغيير والمكون العسكري.
وقد تمثّلت هذه الشراكة في تكوين «مجلس السيادة» في ٥ يوليو ٢٠١٩ مناصفة بين الشريكين، مع إعطاء الرئاسة في الفترة الأولى للمكون العسكري في فترة انتقالية قدرها ثلاث سنوات على أن تكون السلطة التنفيذية للمدنيين، وتأجيل تكوين المجلس التشريعي لثلاثة أشهر. ورغم مضيّ أكثر من خمسة أشهر منذ إعلان الوثيقة الدستورية، التي تنظّم مستويات وصلاحيات ومؤسسات المرحلة الانتقالية، إلا أن تكوين المجلس التشريعي ما زال مؤجلًا. ومع دخول العام الجديد ٢٠٢٠، يبدو أن تكوين المجلس ما زالت تكتنفه المزيد من الصعوبات بسبب اعتراضات ومطالبات بعض الفصائل المسلحة التي ترى تأجيل ذلك، وكذلك تأجيل تعيين حكام مدنيين للولايات إلى أن ينتهي ملف السلام أولًا، حتى يتاح لقوى الهامش أن تشارك على قدم المساواة مع القوى السياسية الأخرى.
في السياق نفسه، كانت الانتفاضةُ السودانية قد قدّمت عشرات الشهداء أثناء مسيرتها لإسقاط النظام والتي استمرت زهاء أربعة أشهر؛ إلا أن أعداد الشهداء والمصابين قد ارتفع بشكل غير مسبوق، عقب عزل «عمر البشير»، وذلك بسبب عملية فض الاعتصام التي حدثت في ٣ يونيو ٢٠١٩، وراح ضحيتها المئات ما بين قتلى ومفقودين، لا سيما وأن عملية الفض هذه قد اتسمت بقدر من الغموض حول هوية القوى التي قامت بالتنفيذ، وتشكلت لها لجنة تحقيق عسكرية ثم لجنة أخرى تم تشكيلها عقب تكوين مجلس السيادة برئاسة النائب العام.

والشاهد أن التحقيق في هذه المذبحة ما زال يمثل إحدى القضايا التي ما زالت تتفاعل وتعد أحد الهموم الضاغطة على حكومة «حمدوك» الانتقالية. **على مستوى آخر، فإن الوضع الانتقالي في السودان يواجه مجموعة من التحديات الصعبة، هي:**

1 - التحديات الداخلية:

ويأتي في أولها الوضع الاقتصادي الصعب والضاغط، وثانيها إنجاز عملية السلام التي تمثل ضرورة حيوية لنجاح المرحلة الانتقالية، حتى يمكن الدخول إلى انتخابات عامة في نهاية المرحلة الانتقالية في أجواء من التوافق العام، ومشاركة كل القوى والأقاليم، لكي لا يُعاد إنتاج الفشل الذي حصدته المرحلتان الانتقاليتان السابقتان عقب ثورة أكتوبر ١٩٦٤ أو انتفاضة أبريل ١٩٨٥. وثالثها قوى النظام السابق التي كانت قد تغلغلت في كل مفاصل الدولة وخدمتها المدنية وفي القضاء والأجهزة الأمنية والقوات المسلحة، وكونت شبكات مصالح تغلغلت في كل الأنشطة، بالإضافة لتكوينها أجهزة ومؤسسات أمنية موازية، مثل: الأمن الشعبي، والشرطة المجتمعية، والدفاع الشعبي، وغيرها. وتسعى هذه القوى إلى إفشال المرحلة الانتقالية، مع تكوين عدة أحزاب بلافتات وقيادات جديدة، للعودة مرة أخرى أو على الأقل الحصول على نصيب مؤثر في الانتخابات التي سوف تلي المرحلة الانتقالية.
الشاهد أن الحكومة الانتقالية تدخل عام ٢٠٢٠ دون نجاح يذكر في معظم هذه الملفات، فجهود رفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للدول الداعمة للإرهاب ما زالت تتعثر، وبالتالي لم تقطع الجهود الرامية إلى شطب القدر الأكبر من ديون السودان الخارجية شوطًا يُذكر، الأمر الذي يعرقل الحصول على دعم أو معونات خارجية فعالة، مما انتهى إلى إعلان موازنة عام ٢٠٢٠ بعجزٍ كبير مع النص على رفع الدعم. وقد أثار ذلك اعتراضًا وجدلًا كبيرًا اضطرت معه قوى الحرية والتغيير إلى أن تطلب من الحكومة تجميد رفع الدعم إلى حين انعقاد مؤتمر اقتصادي في أبريل ٢٠٢٠، مما يهدد شعبية حكومة «حمدوك» في الشارع بسبب حساسية هذه القضية للقطاع الأكبر من السودانيين الذين ينتظرون انفراجة في ضائقتهم المعيشية الصعبة. وفيما يتعلق بملفات عملية السلام، فإنها تواجه بطئًا وتعثرًا واضحين، حيث تم تقسيم المفاوضات مع الجبهة الثورية إلى خمسة مسارات، الغرب والشرق والوسط والشمال والمنطقتان، فيما تواجه المفاوضات مع الحركة الشعبية قطاع الشمال «جناح عبدالعزيز الحلو»، وهي الفصيل الأكثر حضورًا وتسليحًا في منطقتي «جنوب كردفان» و«النيل الأزرق»، عقبات صعبة، بسبب إصرار الحركة على مبدأ علمانية الدولة، أو الحصول على حق تقرير المصير. أما بالنسبة لإزالة آثار النظام السابق، فقد تمت محاكمة الرئيس المعزول «عمر البشير» في قضايا فساد مالي، والحكم عليه بالإيداع سنتين في إصلاحية، مع استمرار سجنه لأنه مطلوب على ذمة قضايا أخرى، كما أصدرت الحكومة الانتقالية في جلسة

مشتركة مع مجلس السيادة قانون «تفكيك النظام السابق وإزالة التمكين»، وتشكلت لجنة لإنفاذ القانون، مما أدى إلى رد فعل غاضب من قوى النظام السابق، وتسيير مظاهرات حاشدة في العاصمة الخرطوم أُطلق عليها اسم «الزحف الأخضر».

وعلى ذلك، فإن الحكومة الانتقالية ما زالت تقف على مفترق طرق، دون تحقيق إنجازات ملموسة تمكنها من الدخول إلى عام ٢٠٢٠ على أرضية متماسكة، خصوصًا مع تردي أوضاع الأمن والاستقرار في منطقة شرق السودان، وكذلك في ولاية «الجنينة» في أقصى غرب السودان.

2 - التحديات الخارجية:

حيث لم يتغير موقف السودان من سد النهضة، وكذلك لا يزال يعاني عدمَ الوضوح في علاقاته الإقليمية بشكل حاسم أو مستقر، نتيجة أن التحالف القطري - التركي – الإخواني، الذي كان يدعم النظام الإخواني السابق، ما زالت له أيادٍ وأدوات في الداخل السوداني، كما أن موقف بعض قوى الحرية والتغيير تجاه السعودية والإمارات اللتين تقدمان دعمًا كبيرًا للسودان يتسم بقدر واضح من السلبية، في الوقت الذي ما زالت فيه العلاقات مع مصر تراوح مكانها. وهكذا، فإن السودان يلج إلى عام ٢٠٢٠ في ظل حالة من عدم الوضوح، وبأفق مفتوح على مختلف الاحتمالات.

ثانيًا- العراق: تنازلات سلطوية بطيئة.. ومخاطر قائمة:

شهد العراق احتجاجات شعبية مستمرة منذ أكتوبر ٢٠١٩ في بغداد، ومحافظات وسط وجنوب البلاد، حيث قادت إلى استقالة حكومة «عادل عبدالمهدي»، وإرباك حسابات القوى السياسية المشاركة في السلطة والمصالح الإقليمية والدولية، كما دفعت تلك الأحداث المتسارعة المحللين إلى إعادة النظر في تنبؤاتها بشأن هذا البلد في عام ٢٠٢٠. لا سيما وأن محيطه الإقليمي يغلي على صفيح ساخن، مدعومًا بتقاطع مصالح وسياسات واضح بين القوى الكبرى الرئيسية المؤثرة في الشرق الأوسط.

وبرغم صعوبة استشراف واقع معقد وشائك وغير مستقر مثل العراق، يبدو صعبًا، ولكن عند الأخذ في الاعتبار بتجربة سنوات ما بعد عام ٢٠٠٣، ومقارنتها بخارطة المصالح والتخندقات والتقاطعات الإقليمية والدولية، وما تنطوي عليه البيئة المحلية من مخاطر وتهديدات؛ يمكن القول إن العراق ربما سيشهد في عام ٢٠٢٠ حدوث واحد من ثلاثة سيناريوهات.

(1) السيناريو الأول- التقدم البطيء المحفوف بالمخاطر: حيث يقوم هذا السيناريو على فرضية أن المشهد العراقي سيستمر على ما هو عليه الحال في السنتين الماضيتين (٢٠١٨ - ٢٠١٩) من تردٍّ في الخدمات الأساسية للمواطن، وتخلف البنية التحتية، وتدخل بعض الأطراف الإقليمية والدولية (طهران وواشنطن بشكل خاص) بالشأن الداخلي للتأثير على مجريات الأحداث لصالحها، واستمرار مسلسل الخروقات الأمنية، وتصارع القوى السياسية، مما يقود إلى انهيار تحالفات قائمة، وتشكيل تحالفات جديدة، مع تصاعد حدة الخلافات بين إقليم «كردستان العراق» والحكومة الاتحادية، لا سيما في ملفات عوائد النفط والمناطق المتنازع عليها، واستمرار الاحتجاجات الشعبية على سوء الأداء الحكومي، وربما توسعها لتشمل مناطق وفئات اجتماعية جديدة.

إن بقاء الملامح العامة للمشهد العراقي في هذا السيناريو لن يمنع من حدوث تقدم بطيء يبدأ مع تشكيل الحكومة المؤقتة التي ستخلف حكومة «عادل عبدالمهدي»، التي ستكون مدفوعة بضغط الرأي العام الناقم إلى تقديم تنازلات مهمة فيما يتعلق باختيار الشخصيات التي ستتولى الوزارات لتكون مقبولة شعبيًّا، وإعطائها مساحة حرية أكثر لتهيئة الأجواء لانتخابات برلمانية مبكرة تنبثق عنها حكومة جديدة. وسيترافق ذلك مع محاولات حكومية خجولة للتقدم في ملفات محاربة الفساد داخل المؤسسات الرسمية، والسيطرة على الانفلات الأمني وانتشار السلاح خارج القانون، ومعالجة البطالة، وتنويع الموارد، وتقديم الخدمات، والحد -ولو شكليًّا- من تأثير التدخل الخارجي في القرار العراقي، فضلًا عن إجراء إصلاحات محدودة في المنظومة القانونية والدستورية لن تصل إلى مستوى الإصلاحات الجوهرية التي يرغبها المواطن، نتيجة استمرار التقاطع بين المؤسسات الدستورية من جهة، والصراعات السياسية بين قوى السلطة وحلفائها من جهة أخرى.

(2) السيناريو الثاني- سيناريو الرجوع إلى الخلف: يستند هذا السيناريو إلى فرضية عجز القوى العراقية الحاكمة عن الاستجابة لمتطلبات التغيير المنشود شعبيًّا، بسبب عدم استعدادها لتقديم تنازلات حقيقية، ولوجود تدخل قوي من أطراف خارجية (طهران وواشنطن) لتسوية الصراع المحتدم بينها على الساحة العراقية، وفقًا لمباراة صفرية حادة. وسيعني ذلك وصول جميع الأطراف إلى طريق مسدود يُعزز الغضب في الشارع، وربما تتطور الأمور إلى عنف مسلح بين بعض القوى السياسية التي لديها تشكيلات قتالية مما يُربك الأجهزة الأمنية والعسكرية العراقية، ويسمح لخلايا «داعش» النائمة بمسك زمام المبادرة من جديد، في بعض المناطق، لا سيما وأن مقدمات ذلك ظهرت الآن في محافظتي «كركوك» و«ديالى»، ومناطق الحدود العراقية-السورية.

تحقق هذا السيناريو سيعقد الأمور أكثر مع التراجع الشامل في ملفات الأمن والتنمية والديمقراطية والسيادة، ويدفع

الأوضاع في العراق إلى العودة إلى أجواء ما قبل عام ٢٠١٤ (عام سقوط الموصل بيد تنظيم «داعش» الإرهابي)، مع انهيار شبه تام لمؤسسات الدولة ينتج عنه فوضى كبيرة وخيمة العواقب.

(3) السيناريو الثالث- إعادة إنتاج الحالة السورية عراقيًّا: تستند فرضية هذا السيناريو إلى اختلال قواعد اللعبة الإقليمية والدولية بين طهران وحلفائها من جهة، وواشنطن وحلفائها من جهة أخرى، تدفع إلى استعجال مواجهتها لبعضها بشكل مباشر أو من خلال حلفائها الرئيسيين داخل العراق. ولعل اغتيال «قاسم سليماني» في مطلع عام ٢٠٢٠ ينسجم تمامًا مع «السيناريو السوري» الذي يُقر بتدخلات جمة من القوى الإقليمية والدولية (طهران وواشنطن)، وأن الشد والجذب بينهما قد يتجاوز الخطوط الحمراء في إطار هذا السيناريو، لكن لا يمكن أن يتصاعد باتجاه الحرب المباشرة. ومن ثم لا يمثل مقتل «سليماني» إلا حالةً من التصعيد والتغيير في بعض قواعد اللعبة، أو تصعيدًا في الردع من قِبل واشنطن تجاه طهران دون أي نية لدى طهران بالانجرار إلى الحرب الشاملة والمفتوحة.

هذا السيناريو ربما يُعيد إنتاج تجربة الحرب الأهلية السورية في العراق، وستتعرض البلاد بسببه لآثار مدمرة على بنيتها التحتية واقتصادها وتماسكها الاجتماعي ونظام حكمها وسيادتها ووحدتها الجغرافية. وستكون نتائج المواجهة بين الأطراف المحلية والإقليمية والدولية المتحاربة غامضة وغير معلومة النهايات، حيث يرسم ملامحها المنتصر وحده على حساب المصالح العليا للعراق. وسيكون هذا السيناريو أسوأ ما يمكن توقعه للعراق في عام ٢٠٢٠. ويظل أن السيناريوهات الثلاثة تبدو متشائمة للعراق في عام ٢٠٢٠؛ إلا أن السيناريو الأكثر ترجيحًا وقربًا للواقع هو الأول، **لأسباب عديدة منها:**

1) **أن القوى السياسية العراقية المهيمنة نفسها لا تزال تمسك بمفاتيح اللعبة،** وأظهرت استعدادها لتقديم التنازلات -عند الضرورة- لتهدئة شارعها المنتفض وتلافي الكارثة. وتدرك هذه القوى، بل وحتى الشارع الشعبي الناقم، أن التصعيد غير المسيطر عليه يقود إلى خسارة الجميع.

2) **استحضار الذاكرة الشعبية لمآسي** الوقوع تحت سيطرة الإرهاب القريبة سيمنع إعطاء فرصة المبادرة للتنظيمات الإرهابية من جديد خوفًا من تكرار التجربة.

٣) **عدم استعداد القوى الإقليمية والدولية لتكرار التجربة السورية عراقيًّا،** فهي لا تريد الانزلاق نحو الفوضى الشاملة أو المواجهة المفتوحة، لذا تجدها لا تزال تلعب وفق قواعد محسوبة بدقة، ولا يوجد ما يمنع بقاء هذه القواعد عام ٢٠٢٠ ما لم يحصل حدث جسيم غير متوقع يدعو لخرقها.

ثالثًا- لبنان: الانتقال من سيادة الطوائف إلى الشعب:

عرفت لبنان انتفاضة شعبية مطلبية أخذت شكل الحراك المدني منذ أكتوبر ٢٠١٩، وطرحت بقوة التساؤلات حول المسار الذي انخرط فيه هذا البلد وكرس النظام الطائفي منذ ولادة الجمهورية الثانية عام ١٩٩٠. وفي هذا الإطار، يمكن طرح توقعات لما هو مقبل على لبنان في عام ٢٠٢٠ بعد أحداثه الأخيرة، سواء على المستويين الداخلي أو الخارجي، ومن أبرزها **ما يلي:**

1- تشكيل حكومة جديدة بمهام ثقيلة: فبعد استقالة رئيس الحكومة «سعد الحريري»، وتكليف الدكتور «حسان دياب» برئاسة حكومة جديدة، وتحت ضغط الحراك المدني من جهة، والضغوطات الإقليمية والدولية من جهة أخرى، من المتوقع أن تتشكل الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور «دياب»، مع نيلها ثقة المجلس النيابي، نظرًا لأن الشخصية المكلفة تحظى بعلاقات أمريكية، ورضا أوروبي، وعدم ممانعة سعودية وخليجية، بخلاف الحرص على مطالب الحراك المدني. ولن يكون أمام «دياب» من خيار سوى تشكيل حكومة من مجموعة خبراء واختصاصيين لتولي الحقائب الوزارية التي سيتولونها. أما إمكانية فشله في تشكيل الحكومة، فهي أمر مستبعد، لأنه يؤدي إلى إعادة النظر بالوسائل العنيفة في اتفاق الطائف برمته، بحيث تضع لبنان على مشارف حرب أهلية ثانية لن تستبعد امتداداتها إلى منطقة الشرق الأوسط وأحلافها الإقليمية والدولية، وهو أمر لا يبدو مطروحًا في استراتيجيات الدول المنخرطة في أوضاع المنطقة بعد النتائج التي لمستها في سوريا والعراق واليمن.

ولأن استشراء الفساد الإداري والمالي في إدارات الدولة شكّل أحد دوافع انتفاضة الشعب اللبناني، لذا فسوف تكون هذه القضية المهمة الأساسية للحكومة اللبنانية المقبلة وما تقتضيه من إصلاحات جذرية لن تتمكن الجهات السياسية والحزبية والطائفية الوقوف ضدها أو ممانعتها. كما يتوقع أن يكون على رأس مهام هذه الحكومة وضع خطة إدارية وقانونية لتحقيق الاستقلال القضائي بصورة تسمح بتطبيق الإجراءات الإصلاحية والعقابية المتعلقة بالفساد، لا سيما المالي منه، تحت طائلة اشتداد الضغوطات الشعبية القادرة على الإطاحة بالحكومة في الشارع وتعريضها لفقدان ثقة الجهات الدولية الداعمة بشروطها الحازمة. **بموازاة ذلك،** سوف تضع الحكومة خطة تنفيذية لعودة النازحين السوريين إلى بلدهم، وهذا ما يفرض عليها تفعيل العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، لا سيما بعد بروز الدلائل الواضحة على قدرة النظام السوري على الإمساك بالأوضاع الداخلية الأمنية والعسكرية، والإشارات الواضحة للانفتاح العربي عمومًا، والخليجي خصوصًا، على مبدأ ضرورة التعامل الدبلوماسي الطبيعي مع الدولة السورية.

2 - **انتخابات نيابية مبكرة:** فمع الارتياح المتوقّع الذي قد يظهر جراء الإصلاحات المشار إليها، لا سيما على الصعد السياسية والاقتصادية والمالية، سيكون على الحكومة الجديدة أن تواجه مطلب إجراء الانتخابات النيابية قبل موعدها الدستوري الحالي، إلا أن هذا القرار لن يكون سهلًا، لأن القوى السياسية في لبنان قد وصلت إلى المجلس النيابي بعد انتخابات عامة في عام ٢٠١٨، وتتكرر دستوريًّا كل أربع سنوات. ومن ثم، يُعتبر مطلب الحراك المدني المتعلق بإعادة إجراء الانتخابات النيابية، كي يدخل البرلمان عناصر جديدة شابة، أمرًا غير مرغوب من جهة غالبية القوى السياسية التي فازت في الانتخابات الأخيرة، والتي لم يمر على فوزها أكثر من سنة وتسعة أشهر، بحيث لم تُتِحْ لها الظروف العامة في البلاد مجال ممارسة مهامها بالصورة الكاملة.

3- **حراك مدني متصاعد ضد النظام الطائفي:** حيث إن الحراك المدني الضاغط حاليًّا سيؤدي إلى نشوء جو عام مناهض للانتماءات الطائفية السياسية بصيغتها الراهنة، وهذا ما سيلعب دورًا إيجابيًّا وفاعلًا في مشروع تحويل النظام السياسي اللبناني إلى نظام الدولة المدنية أو المواطنيّة التي تحافظ على حرية المعتقد وتضمن ممارستها، وتحمي أصحابها، بحيث تُبعد السياسة عن إمكانية التدخل الديني في آليات السلطة ومؤسساتها المدنية التي تصبح قادرة على ترسيخ مبدأ المساواة بين المواطنين بالعدل المنصف الذي يقضي على نظام المحاصصة الطائفية الحالي. تجاه هذه الحالة المتوقع حصولها، سيكون الحراك الشعبي قد فرض شرعية دور مؤسسات المجتمع المدني كحالة سياسية رقابية مؤثرة على مجرى الحياة السياسية في لبنان، وكذلك على أعمال الحكومة ومصداقيتها في المستقبل.

4 - **تغييرات نسبية في سياسات القوى الخارجية:** من المتوقع أن يتخذ الانفتاح الأمريكي-الإيراني حجمًا أكثر وضوحًا في منطقة الشرق الأوسط، بهدف فك إيران عن المحور الروسي-الصيني، وسوف تبرز انعكاساته على لبنان، من خلال دعم أوروبي واضح للسياسة النفطية اللبنانية عمومًا، ولسياسة الحكومة الجديدة على الصعيد الداخلي، وفي علاقاتها مع سوريا بالتوازي مع متابعة إيجابية على شيءٍ من حذر، لا سيما إزاء «حزب الله». وبرغم حادث اغتيال «قاسم سليماني»، الذي نحا بالعلاقات الإيرانية الأمريكية منحى تصعيديًّا؛ إلا أنه ليس إجراء استراتيجيًّا، فعملية الاغتيال قد تؤجل الانفتاح بين الطرفين دون أن تلغي احتماله، خاصة أن التصعيد بين واشنطن وإيران ارتكز على العراق ولم يمتد إلى داخل الأراضي اللبنانية.

5- **تداعيات متوقعة للتقارب السوري الخليجي:** حيث إن التقارب الخليجي السوري سوف ينعكس على لبنان من خلال انفتاح هذا الأخير على سوريا بناء على قضايا محددة، وعلى رأسها مسألة النازحين السوريين وحركة «الترانزيت» نحو دول المشرق العربي والخليج. أما بالنسبة لإسرائيل، فمن المتوقع أنها لن تتوقف عن استفزازاتها للدولة اللبنانية، مستهدفة «حزب الله»، ولكنها ستبقى هامشية دون تأثير جدي على أمن المنطقة.

خلاصة القول، إن الوضع الداخلي المقبل على لبنان واستقراره المتوقع لا يعنيان تراجع الحراك المدني، بل سيعززان دوره السياسي والاجتماعي في مناهضة الولاءات الطائفية والزبائنية الحزبية، ويضاعفان إمكانية إصدار قانون عصري للأحزاب وتكوينها. أما الوضع الخارجي المتوقع فسوف يبقى معرضًا للتقلبات وفق سياسات الدول الكبرى.

رابعًا- الجزائر.. استكمال التحولات الكبرى بعد رئاسة «تبون»:

يُعتبر عام ٢٠٢٠ حاسمًا في الجزائر، فمن المتوقع أن يشهد استكمال سلسلة التغييرات الكبرى التي شهدتها البلاد خلال عام ٢٠١٩. ويُعد تشكيل الحكومة أول مهمة خلال ٢٠٢٠، وسيكون إعلان الحكومة الجديدة -التي تم تكليف «عبدالعزيز جراد» بتشكيلها- تجسيدًا لما أعلن عنه الرئيس «عبدالمجيد تبون» من أنها ستضم كفاءات وطنية وشبابًا. ومن أبرز التحديات المتوقعة، **ما يلي:**

1- **الدفع باتجاه الإصلاح الاقتصادي:** حيث ينتظر الحكومة الجديدة عدة ملفات مهمة، أبرزها الإصلاح الاقتصادي، الذي يستوجب إجراءات عاجلة، أولها: تعديل قانون الاستثمار الأجنبي القائم على قاعدة عدم السماح لأي مستثمر أجنبي بتملك نسبة أكثر من ٤٩٪ من المشروع، الأمر الذي يُعتبر عنصرًا طاردًا للاستثمارات الأجنبية. ثانيها: توحيد سعر صرف الدينار بين البنك والسوق الموازية، إذ يبلغ سعر الدولار في البنك ١١٨ دينارًا، بينما يتجاوز سعره في السوق الموازية ١٨٠ دينارًا، الأمر الذي أدى إلى عزوف الجزائريين عن تحويل أموالهم عبر البنوك. وبحسب الإحصائيات الرسمية في نوفمبر ٢٠١٩، فإن قيمة الأموال المتداولة خارج البنوك تتجاوز ٥٠ مليار دينار. ثالثها: رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية والمحروقات، خاصة الحليب والخبز والمحروقات، وهو الأمر الذي يُخشى معه اتساع مظاهرات الحراك الشعبي، نظرًا للظروف السيئة للاقتصاد الجزائري.

وتتوقّع الموازنة العامة للجزائر في ٢٠٢٠ أوضاعًا اقتصادية صعبة، حيث أعدّت الجزائر الموازنة على أساس سعر مرجعي لبرميل النفط بـ٥٠ دولارًا، وسعر السوق للبرميل بـ٦٠ دولارًا، وسعر الصرف بـ١٢٣ دينارًا/دولار. وتوقعت الموازنة العامة نموًّا اقتصاديًّا بنحو ١,٨٪، ونفس النسبة فيما يخص النمو خارج المحروقات، وارتفاع نسبة التضخم إلى ٤,٠٨٪. كما يتوقع أيضًا أن يصل عجز ميزان المدفوعات خلال ٢٠٢٠ إلى ٨,٥ مليارات دولار مقابل ١٦,٦ مليار دولار سنة ٢٠١٩، أي

بانخفاض قدره ٨,١ مليارات دولار. أما الرقم الأكثر خطورة، فهو تراجع احتياطات الصرف إلى ٥١,٦ مليار دولار نهاية ٢٠٢٠، بعد أن كانت ٧٦ مليار دولار في ٢٠١٩، و١٩٠ مليار دولار في ٢٠١٤. وبرغم أن الجزائر حاليًّا دولة غير مديونة؛ إلا أنه حال استمرار انخفاض أسعار النفط فقد يعرضها ذلك للجوء للاستدانة، الأمر الذي يخشى مراقبون من عواقبه على الاقتصاد إذا كانت الاستدانة من صندوق النقد الدولي الذي يفرض شروطًا قاسية على الدول التي تقترض منه.

2- تعديل الدستور وقانون الانتخابات: حيث أعلن الرئيس «تبون» أن مهمته الأولى ستكون تعديل الدستور، بما «يُقلّص حكم الفرد، ويقلص المدد الرئاسية لفترتين فقط، ويتيح مزيدًا من الحريات»، حيث من المقرر أن يستشير الرئيس مجموعة من الخبراء الدستوريين لوضع مقترحات لدستور جديد، ليبدأ بعد ذلك حوار مجتمعي حوله، ثم يُطرح في استفتاء شعبي على المواطنين. وقد أعلن «تبون» أن كل الأطياف السياسية مدعوة للمشاركة في الدستور دون إقصاء، في إشارة إلى حوار وطني شامل سيدعو إليه لمناقشة التعديلات المقترحة على الدستور، وتتبقّى عقبةُ رفض بعض الأحزاب المشارَكَةَ في الحوار، من حزب القوى الاشتراكية، أو حزب العمال (اليساري)، أو بعض الأحزاب الإسلامية، مثل حركة مجتمع السلم «حمس» (الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين)، أو جبهة العدالة والتنمية (إسلامي)، وذلك استنادًا إلى مقاطعتها للانتخابات الرئاسية الأخيرة.

الأمر الآخر هو تعديل قانون الانتخابات، بما يقلص تدخل المال السياسي في الانتخابات، وإتاحة المزيد من الصلاحيات للسلطة المستقلة للانتخابات التي تم استحداثها في سبتمبر ٢٠١٩ وأشرفت على الانتخابات الرئاسية الأخيرة. ولاقت جهود السلطة المستقلة للانتخابات في تنظيم رئاسيات ديسمبر ٢٠١٩ استحسانًا من أغلب القطاعات، وطالبت النخبة السياسية بتوسيع دورها في الإشراف على الانتخابات، بعد أن تم سحب أغلب الصلاحيات من وزارتي العدل والداخلية والمجلس الدستوري (أعلى هيئة دستورية في البلاد). ورغم أن البرلمان الحالي انتخب في ٢٠١٧ لفترة تشريعية مدتها ٥ سنوات؛ إلا أنه مع تعديل الدستور وقانون الانتخابات، يُتوقع أن يحل البرلمان نفسه لتُجْرَى انتخابات تشريعية مبكرة. ويُعد حزبا جبهة التحرير الوطني (الحاكم منذ الاستقلال حتى نهاية عهد «بوتفليقة» وصاحب الأغلبية البرلمانية)، والتجمع الوطني الديمقراطي (ثاني أكبر الأحزاب تمثيلًا في البرلمان)؛ هما الأكثر تنظيمًا على الأرض، برغم الرفض الشعبي لهما، وما ظهر خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة. ويبقى الإسلاميون رقمًا حائرًا في المعادلة الانتخابية بالجزائر، لأن الشعب ما زال يذكر درس «العشرية السوداء»، وقد تُشكل الانتخابات التشريعية القادمة فرصةً لقياس قوتهم، فبعد فوزهم في انتخابات ٢٠١٧ بـ٣٣ مقعدًا من بين ٤٦٢ مقعدًا اتهموا نظام «بوتفليقة» بالتزوير، ولم يفلحوا في إنجاح المرشح «عبدالقادر بن قرينة» رئيس حزب حركة البناء الوطني (إسلامي منشق عن الإخوان) في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، الذي حصل على نحو ١٧٪.

3- إقناع الحراك الشعبي بوقف الاحتجاجات: حيث ستكون مهمة صعبة للرئيس «تبون» إقناع الحراك الشعبي بوقف التظاهرات، إذ إن مشكلة الحراك الرئيسية أنه بلا قيادة تديره أو تتحدث باسمه، لذلك قد يلجأ الرئيس إلى سياسة تفتيت الحراك عبر الجلوس مع كل جناح فيه، واستمالته للمشاركة في الحياة السياسية ووقف المظاهرات. وسيساعده في ذلك أنه لا توجد قوى واضحة للحراك، كما أنه لا يزال سلميًّا، حيث يتظاهر أسبوعيًّا يوم الجمعة دون اعتصام أو تخريب أو اشتباكات مع الشرطة، بينما يتظاهر طلبة الجامعات يوم الثلاثاء ثم ينصرفون أيضًا.

ويبدو أن التحولات الكبرى التي شهدتها الجزائر خلال العامين الماضيين في طريقها إلى الاستقرار النسبي، رغم بروز العديد من المتغيرات على الساحة الداخلية الجزائرية، إلا أن ضعف التيار الإسلامي، وغياب القدرة التنظيمية والمؤسسية للحراك الشعبي، تصب إجمالًا في صالح استتباب نتيجة الانتخابات الرئاسية الأخيرة ليبقى التحدي الاقتصادي هو الأصعب خلال ٢٠٢٠.

خامسًا- تونس: تحديات متفاقمة أمام الاستحقاقات الوطنية:

تحل السنة الجديدة، التاسعة بعد الثورة التونسية، دون أن يحقق الشعب الكثير ممّا أراده من استرداد لحقوقه المدنية والسياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد عكست نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة، بين فبراير وأكتوبر ٢٠١٩، رفض الناخبين، وخاصة من الشباب، لأركان النظام المنبثق عن الثورة، وتوقهم لسياسات جريئة تُرجع الحرية والكرامة للشعب والسيادة للوطن والهيبة للدولة. فهل سيتوصل النظام الجديد بتركيبته «الفسيفسائية» إلى تجاوز الأجواء المشحونة بين الفرقاء السياسيين، وانتهاج سياسة اقتصادية مندمجة ومغايرة تضمن الحق في الصحة والسكن والنمو العادل بين مختلف مناطق البلاد، واستكمال تركيز المؤسسات الدستورية العالقة؟

1 - خفوت التفاؤل الرئاسي: حيث كان انتخاب «قيس سعيد» رئيسًا للبلاد مفاجئًا وكاسحًا، ويبدو أنه توصل ببساطة خطابه وطروحاته «المجالسية» إلى إقناع ثلاثة ملايين شاب بالتخلي عن موقف العزوف والاتجاه لصناديق الاقتراع لانتخابه، مما جعل الجميع يتفاءل بصحوة مواطنية، وعلاقة جديدة بين الحاكم والمحكوم قوامها الثقة والمشاركة. لكن وبنفس السرعة التي انطلقت بها عملية دعم «قيس سعيد»، خبت «حالة الوعي»، إذ من المتوقع أن تتباعد الهوة بين الرئيس وقاعدته الانتخابية التي ستكتشف يومًا بعد يوم أن الدولة لا تُساس بخليط من النظريات الشعبوية، أو آليات المجالس الشبابية الجهوية. وفي أول زيارة له إلى «سيدي بوزيد» للاحتفال بالذكرى التاسعة لاندلاع الثورة، تحدث الرئيس عن «المناورات التي تُحاك في الظلام»، وعن «تعطّل المؤسسات السياسية ومحاولات تحميله المسئولية»، كاشفًا أن سنواته الخمس القادمة لن تكون يسيرة.

ورغم مرور قرابة خمس سنوات على صدور الدستور التونسي؛ إلا أنه لم يتم التوصل إلى وقتنا الحالي إلى تركيز هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة والمحكمة الدستورية التي كان يفترض أن يتم تشكيلها في أجل أقصاه سنة بعد انتخابات ٢٠١٤. ولكن من المرجّح أن تسعى كل الجهات إلى تجاوز هذا الفراغ وعيًا بالأهمية الفائقة لهذه الهيئات كأحد أعمدة النظام الديمقراطي ومراقبة دستورية القوانين.

2 - مخاض عسير لتشكيل حكومي هش: حيث فشلت حكومة الحبيب الجملي في نيل ثقة البرلمان يوم العاشر من يناير ٢٠٢٠ حيث لم تحصل إلا على ٧٢ صوتا واعترض عليها ١٤٣ صوتا، بينما امتنع ثلاثة نواب عن التصويت. وقد رجّح بعض المراقبين لجوء الرئيس «قيس سعيد» إلى صلاحياته الدستورية لإعلان انتخابات تشريعية سابقة لأوانها تجاوزًا لهذا التعطل. إلا أن هذا الاحتمال يبقى ضعيفًا نظرًا لكلفته الباهظة وللأخطار التي يمكن أن تنتج عن فراغ حكومي مطوّل.

ومع ذلك، فربما تولد خلال العام ٢٠٢٠ تركيبة حكومية مفككة بعد مخاض عسير. لكنها ستكون هشة ولن تصمد طويلًا في وجه معارضات وازنة من كتل «التيار الديمقراطي» و«حركة الشعب» و«الحزب الدستوري الحر». زد على ذلك أن هذه الحكومة ستكون مرفوعة على كواهل تشكيلتين متضادتين في الأصل اضطرتا إلى تحالف غير معلن بينهما، هما «حركة النهضة» التي خبا بريقها رغم تقدمها النسبي في التشريعية الأخيرة، وحزب «قلب تونس» الذي تحوم حوله وحول رئيسه «نبيل القروي» شبهات فساد. فهل ستكون قادرة وهي بهذه الهشاشة على معالجة الملفات الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة؟ وليس أقلها ملفات التضخم المالي، والمديونية المتفاقمة، واعتصامات الأهالي في الجهات المنسية، وتوسع رقعة الإضرابات إلى قطاعات مهنية كنا نحسبها بعيدة عن العوز كالقضاة والأطباء.

3 - تنامي دور المجتمع المدني: حيث ينتظر التونسيون حلول السنة الجديدة كالعادة منذ أن عاشوا أحداث «الخميس الأسود» الدامية في يناير ١٩٧٨، على صفيح ساخن. فقد أعلنت العديد من القطاعات اعتزامها الإضراب وتعطيل الخدمات الإدارية. وستتواصل الاعتصامات في منطقة «الكامور» البترولية في ولاية «تطاوين» جنوب البلاد احتجاجًا على عدم تطبيق الاتفاق الموقّع مع الحكومة سنة ٢٠١٧. ولن تكون الجهات المهمشة الأخرى، كالشمال الغربي والحوض المنجمي، بمنأى عن هذا الحراك طالما لم يهرع حكام تونس الجدد إلى رأب الصدع الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي بين مختلف مناطق البلاد.

على خلفية هذه الأجواء المشحونة اجتماعيًا سيزداد دور الاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمات المجتمع المدني العريقة كالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان رسوخًا كقوة ضغط وكقوة اقتراح للسياسات وأداة للمساءلة الاجتماعية، ولن تقبل بعض الأطراف الممثلة في مجلس نواب الشعب من القوى الشعبوية المحافظة تنامي هذا الدور، بل ستواجهه كما فعلت سابقًا. ولكن تاريخ البلاد الحديث أكد أن المجتمع المدني كانت له دومًا الكلمة الفصل في اللحظات الحاسمة، تشهد له بذلك جائزة نوبل للسلام التي توّجت في ٢٠١٥ جهوده في الحوار الوطني عندما جنب البلاد حربًا أهلية بعد اغتيال الشهيدين «بلعيد» و«البراهمي» وتعليق إشغال المجلس التأسيسي.

إن الشباب الذي رجح كفة «قيس سعيد» عاليًا أمام منافسيه ينتظر أن تتحقق أخيرًا استحقاقات الثورة بتوفير فرص العمل للعاطلين (بعد أن تجاوزت نسبتهم ١٥,٣٪ في الثلث الأول من ٢٠١٩)، خاصة من أصحاب الشهادات العليا البالغ عددهم ٢٥٥ ألفًا، وأن تقف -أو على الأقل تنحسر- موجات الهجرة السرية التي تزايدت ثلاثة أضعاف مقارنة بالعام الماضي، وتلقي سنويًا بمئات الشباب إلى الموت في المتوسط قبالة الحائط الأوروبي، أو تدفقات «هجرة الأدمغة» التي دفعت قرابة مائة ألف من صفوة النخبة العلمية خلال ست سنوات لهجر الوطن بحثًا عن ظروف حياة أفضل. لكنّ جل المؤشرات الاقتصادية تفند هذا الأمل المشروع، وتتوقع منظمات الهجرة والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية أن يتواصل هذا النزيف في غياب مراجعة شاملة لسياسة الجوار ومقاربات الهجرة مع الاتحاد الأوروبي. ومقابل سياسة الانغلاق هذه، لا يزال الاتحاد الأوروبي يحاول فرض اتفاقية التبادل الحر «الألكا»، مراهنًا على بعض الدوائر المالية الداخلية ذات النزعة الليبرالية. وبالنظر إلى الحشد القوي للمنظمات النقابية والمدنية لإسقاط هذه الاتفاقية، فمن المرجح أن يتراجع الاتحاد الأوروبي عنها نظرًا لأضرارها على الاقتصاد التونسي الذي لن يقدر على التنافس بندية مع نسيج الدول الصناعية، خاصة في قطاعي الفلاحة والخدمات.

عاشرًا: الاقتصاد العالمي

هدوء الحرب التجارية.. وارتفاع لاسعار النفط

أ.مجدي صبحي

حمل الشهر الأخير من العام المنصرم عددًا من المفاجآت. ويمكن اعتبار هذا الشهر تاريخًا فاصلًا في تحديد طبيعة المناخ الذي قد يسود الاقتصاد العالمي خلال العام المقبل. إذ شهد ثلاثة تطورات كبرى ربما تجعل من عام ٢٠٢٠ عامًا أقل ضبابية، وأكثر ميلًا نحو تحقيق نتائج اقتصادية أفضل مقارنةً بما كان مستقرًّا كتوقعات، حتى شهر نوفمبر الماضي. وتشمل هذه التطورات التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة والصين في مجال نزاعهما التجاري، ونتائج الانتخابات البريطانية، ثم أخيرًا اجتماع أوبك+.

فالتوصل إلى ما أُطلق عليه «اتفاق المرحلة ١ التجاري» بين الصين والولايات المتحدة -على ما سنوضح- يُعد هدنة إيجابية جنّبت العالم خطر الدخول في ركود اقتصادي كان يتنبأ به العديد من الاقتصاديين ومراكز البحوث حول العالم، وإن كانت القضايا التي ستتناولها المراحل التالية من المفاوضات هي الأكثر صعوبة. أما التطور الثاني المهم، فيتعلق بنتائج الانتخابات التي جرت في بريطانيا يوم ١٢ ديسمبر الماضي، والتي وفرت أغلبية مريحة لحزب المحافظين البريطاني، بحيث يمكن للبلاد المضيّ قُدُمًا في خطة انفصالها عن الاتحاد الأوروبي في نهاية شهر يناير ٢٠٢٠ بعد أن عانت طوال ثلاثة أعوام تقريبًا من عدم استقرار شديد، وما ترتب عليه من مصاعب وتقلبات اقتصادية في بريطانيا وأوروبا الموحدة على السواء. وسيأتي الخروج النهائي البريطاني من الاتحاد الأوروبي عقب المفاوضات للتوصل إلى اتفاقيات جديدة تحدد طبيعة العلاقات المستقبلية بين الطرفين بعد الانفصال، والتي يطمح رئيس الوزراء «بوريس جونسون» أن تنتهي بنهاية عام ٢٠٢٠. هذا التطور أيضًا ربما يكون باعثًا على بعض الاستقرار خلال العام المقبل في قضية أرّقت أوروبا والمملكة المتحدة لفترة طويلة من الوقت.

التطور الثالث هو التوصل لاتفاق جديد بين أطراف أوبك+ التي تشمل دول منظمة الأوبك وعددًا من الدول المنتجة خارجها وعلى رأسها روسيا (ثاني أكبر منتج للنفط في العالم). واللافت في هذا الاتفاق هو السهولة النسبية التي تم بها، ودون ضجيج الخلافات التي كانت عادةً ما تسبق مثل هذه الاتفاقات. أيضًا مما يميز هذا الاتفاق هو المدى الزمني القصير الذي حدد له، حيث ينتهي أجل الاتفاق في نهاية شهر مارس. لكن على ما سنوضح لاحقًا، فقد تم الاتفاق أيضًا على مراجعة الاتفاق في بداية شهر مارس المقبل، حتى يتم تقييمه في ضوء التطورات الفعلية التي ستشهدها أسواق النفط العالمية.

أولًا: الحرب التجارية .. هدنة تُبعد شبح الركود:

بعد نحو ١٨ شهرًا تقريبًا من فرض رسوم جمركية متبادلة على التجارة بين الولايات المتحدة والصين، توصل الطرفان إلى ما يُسمى بـ«اتفاق المرحلة ١» لتهدئة النزاع التجاري بينهما. وبناء على الاتفاق، فقد أقدمت الإدارة الأمريكية على إلغاء فرض المزيد من الرسوم الجمركية على سلع صينية تبلغ قيمتها نحو ١٦٠ مليار دولار كان من المفترض وضعها موضع التطبيق يوم ١٥ ديسمبر الماضي، كما تم تخفيض الرسوم الجمركية من ١٥٪ إلى ٧,٥٪ على سلع صينية أخرى تصل قيمتها إلى ١٢٠ مليار دولار.

أما بالنسبة للصين، فقد علّقت ما كانت ستطبقه من إجراءات عقابية في منتصف ديسمبر على وارداتها من السلع الأمريكية، كما تعهدت باستيراد ما تتراوح قيمته بين ٤٠ مليار إلى ٥٠ مليار دولار من السلع الزراعية الأمريكية في السنة خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. بينما ظلت الرسوم الجمركية الأمريكية مفروضة كما هي على واردات من السلع الصينية تبلغ قيمتها ٢٥٠ مليار دولار، مع ربط التحرك تدريجيًّا لخفض الرسوم بمدى التقدم في المفاوضات التجارية بين الطرفين مستقبلًا.

لكن هذا الاتفاق، كما تقول الاقتصادية الأمريكية «آن كروجر»، يأخذ في الاعتبار فقط بعض الشكاوى الأمريكية من الممارسات الصينية، وترى أن التوصل إلى اتفاق حول المسائل الأخرى التي تطالب بها الولايات المتحدة سوف يكون أمرًا أكثر صعوبة. وبشكل عام، تريد الولايات المتحدة من الصين أخذ خطوات لإزالة الفائض التجاري الذي تُحققه معها، والتوقف عن التلاعب بالعملة لتحقيق مزايا تنافسية تجارية، ومنع سرقة حقوق الملكية الفكرية، والابتعاد عن الممارسات الأخرى خاصةً تلك التي تفرض بواسطتها الصينُ على الشركات الأمريكية نقلَ أسرارها التكنولوجية إلى شركائها الصينيين، حين ترغب هذه الشركات في العمل بالسوق الصينية، والتوقف عن تقديم المعونات للشركات الصينية التي تمتلكها الدولة، والتوقف عن الاستيلاء على الشركات الأمريكية عبر شراء هذه الشركات باستثمارات تتم برعاية الدولة.

ويرى البعض أن هذا الاتفاق التجاري حال دون فرض جولة جديدة من الرسوم الجمركية كان بوسعها أن تؤدي لدخول الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي في حالة ركود، وتؤدي ربما أيضًا إلى انهيارات في أسواق المال العالمية. ويرى الاقتصادي الأمريكي «نوريل روبيني» أن الاتفاق يمثل في الحقيقة مجرد هدنة مؤقتة أخرى وسط تنافس وصراع استراتيجي بين الطرفين يشمل: التجارة، والتكنولوجيا، والاستثمار، والعملة، وقضايا جيوسياسية. مع الوضع في الاعتبار أنه ما زالت هناك رسوم جمركية مرتفعة ظلت مفروضة على العديد من السلع، وربما يعود البلدان لتصعيد الخلاف بينهما فيما لو لم يلتزم أحدهما بتعهداته التي يشملها هذا الاتفاق.

النتيجة هي أن فك الارتباط الأمريكي-الصيني من المحتمل أن يزداد عمقًا عبر الزمن، وهو أمر أكثر تأكيدًا في مجال التكنولوجيا. فالولايات المتحدة تعتبر سعي الصين لإنجاز استقلالها، ثم ريادتها في قطاعات تكنولوجية رئيسية، تهديدًا لأمنها الاقتصادي وأمنها القومي. وبعد العقوبات التي فرضتها على شركة «هواوي» الصينية الرائدة في مجال 5G وغيرها من الشركات، فسوف تستمر الولايات المتحدة في محاولة احتواء النمو الصيني في المجال التكنولوجي.

وربما يكون العنوان الجديد إذن للعلاقات التجارية في المراحل القادمة هو «المنافسة التكنولوجية»، فالولايات المتحدة تنظر للصين باعتبارها خصمًا ومنافسًا على الصعيد الدولي، تسعى لزحزحة الولايات المتحدة عن موقع الهيمنة الاقتصادية والسياسية على النظام الدولي. وتركز واشنطن على كبح قدرة بكين على إجراء التحولات الهيكلية في اقتصادها التي تؤهلها لتبوّؤ مكانة محترمة على قمة الاقتصاد العالمي في المدى المنظور، وربما تمكينها من موقع القيادة في الأجل الطويل. ولما كان الطريق المعهود للترقي الاقتصادي هو الاستناد إلى التحول الهيكلي في الاقتصاد، خاصة من خلال استخدام العلم والتكنولوجيا، فما تخشاه الولايات المتحدة هو نجاح الصين في تحقيق هدفها بالتحول إلى اقتصاد متقدم ومتخصص في إنتاج وتصدير السلع المتقدمة تكنولوجيًّا بحلول عام ٢٠٢٥.

لذا يأتي في مقدمة الأسباب التي تستند لها واشنطن في حربها التجارية ضد بكين ما ترى أنها ممارسات اقتصادية وتجارية غير عادلة، وعلى رأسها: سرقتها لحقوق الملكية الفكرية الأمريكية، وإجبارها الشركات الأمريكية الراغبة في العمل في الصين على البوح بأسرارها التكنولوجية حتى يتم السماح لها بدخول السوق، ووقف سياستها الصناعية خاصةً عبر دعم الشركات العامة التي تدّعي أمريكا أنها سياسة تنتهك قواعد التجارة الدولية. يحدث هذا في الوقت الذي ما تزال فيه الحكومة الأمريكية هي أكبر حكومة في العالم تستثمر الأموال العامة في مجالي البحوث والتطوير، حيث بلغت النسبة المخصصة لهذا المجال في عام ٢٠١٦ نحو ٢,٧٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبما يقدر بنحو ٥٢٠ مليار دولار. بل وكان المعتاد أن تزيد هذه النسبة على ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية.

وقياسًا على التفاوض الذي استغرق أكثر من عام للتوصل لهذا الاتفاق التجاري، وأخذًا في الاعتبار أن مفاوضات «المرحلة ٢» هي أصعب من سابقتها، علاوة على أن عام ٢٠٢٠ هو عام الانتخابات الرئاسية الأمريكية؛ فقد لا يكون بالوسع التوصل لاتفاق تجاري جديد خلال هذا العام، على الرغم من أن البلدين قالا إنهما سيستأنفان المفاوضات فورًا.

الخلاصة إذن أننا إزاء ما يمكن أن يُعد بمثابة هدنة تجارية بين الطرفين، لكن على الأقل سيشهد الاقتصاد العالمي بعض الهدوء ولو لبعض الوقت بعد أن عانى هذا الاقتصاد حالةً من عدم اليقين وما تبعها من تقلبات واسعة بناء على ما شهدته جبهة النزاع التجاري من تقلبات واضحة. ويكفي أن التهديد بدخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود نتيجة لهذا النزاع التجاري قد أصبح أمرًا مستبعدًا خلال عام ٢٠٢٠ على الأقل.

ثانيًا: أسعار النفط .. محفزات الارتفاع في ٢٠٢٠:

ترجح العديد من المصادر اتجاه أسعار النفط للارتفاع خلال عام ٢٠٢٠ تحت تأثير التطورات التي شهدتها الأسواق العالمية في ختام عام ٢٠١٩. وتأتي هذه التطورات تحت عنوانين رئيسيين؛ أولهما الاتفاق الجديد لتحالف أوبك+ بزيادة خفض الإنتاج، وثانيهما الاتفاق بين الولايات المتحدة والصين على «اتفاق المرحلة ١» التجاري الذي سيتم توقيعه في ١٥ يناير ٢٠٢٠.

جاء الاتفاق بين أطراف تحالف أوبك+ على تعميق خفض الإنتاج أثناء انعقاد مؤتمر لهم في السادس من ديسمبر ٢٠١٩، حيث تم الاتفاق على خفض الإنتاج بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يوميًا إضافية ليصبح إجمالي الخفض ١,٧ مليون برميل يوميًا، هذا علاوة على تعهد من السعودية بخفض إضافي فوق الحصة المحددة لها بمقدار ٤٠٠ ألف برميل يوميًا، أي إن الخفض الفعلي سيصل إلى نحو ٢,١ مليون برميل يوميًا. وكان اللافت للنظر في هذا الاتفاق هو السهولة النسبية التي تم بها دون خلافات كبيرة أو مفاوضات شاقة بين أطرافه، كما جرت العادة.

وكشفت وكالة «رويترز» النقاب عن أن الاتفاق تم بعد أن استعانت السعودية بدولة الإمارات العربية المتحدة لممارسة ضغط ثنائي على روسيا -أكثر أطراف التحالف إنتاجًا- للموافقة على الخفض الإضافي، وذلك قبل انعقاد مؤتمر أوبك+. ومن المعروف أن شركات النفط الروسية تعارض خفض إنتاجها بدعوى أنها بذلك تتخلى عن حصتها السوقية مقابل قيام آخرين، لا سيما الولايات المتحدة، بزيادة حصتهم السوقية. وربما كانت صعوبة الحصول على موافقة روسيا هي التي دفعت نحو التمسك بخطة خفض الإنتاج لمدة ثلاثة أشهر فقط، حيث ينتهي أجل الاتفاق في مارس المقبل، وهي أقل فترة زمنية على الإطلاق لاتفاق خفض إنتاج. ولكن مقابل هذه المرونة للحصول على موافقة روسيا يبدو أنه تم أيضًا النص على عقد اجتماع طارئ لأطراف الاتفاق في بداية شهر مارس المقبل لكي يتم النظر في الاتفاق بناء على التطورات التي ستشهدها الأسواق.

وقد توقع عددٌ من المراقبين استمرار اتفاق خفض الإنتاج حتى يونيو أو ديسمبر ٢٠٢٠. وبينما تعارض روسيا ذلك؛ إلا أن وزير الطاقة السعودي الأمير «عبدالعزيز بن سلمان» قال إن التعاون مع روسيا سيستمر، وأوبك+ تريد ببساطة أن تكون أكثر مرونة في تعديل الإنتاج، والاستجابة لحاجات السوق. والمعيار الذي أعاد وزير الطاقة السعودي التذكير به هو النزول بمستويات المخزون التجاري من النفط لدى الدول المستهلكة إلى متوسط مستوى هذا المخزون خلال فترة السنوات الخمس ٢٠١٠-٢٠١٤. وبات السؤال المطروح هو: هل تكفي هذه التخفيضات للقضاء على المتوقّع من فائض المعروض بالأسواق خلال العام المقبل؟

البعض يرى أن الاتفاق قد يكون مناسبًا شرط ضمان الالتزام الجماعي بالحصص المحددة، ويشيرون على وجه خاص إلى تجاوز كل من العراق ونيجيريا للحصص المحددة لهما خلال اتفاق خفض الإنتاج بمقدار ١,٢ مليون برميل يوميًا منذ بداية هذا العام. بينما ترى وكالة الطاقة الدولية التي تضم أغلب البلدان المستهلكة الرئيسية للنفط في العالم أن مخزونات النفط العالمية قد ترتفع بشكل حاد رغم اتفاق أوبك+، وتباطؤ متوقع في نمو الإنتاج خارج أوبك+ إلى ٢,١ مليون برميل يوميًا بدلًا من ٢,٣ مليون برميل يوميًا كانت قد توقعتها في السابق. ويأتي هذا الانخفاض مع توقع انخفاض نمو الإنتاج في الولايات المتحدة، حيث قالت الوكالة إنها تتوقع نزول نمو الإنتاج الأمريكي إلى ١,١ مليون برميل يوميًا خلال العام المقبل، مقارنة بنمو بلغ ١,٦ مليون برميل يوميًا خلال العام الحالي. وتقدر الوكالة ارتفاع مخزونات النفط العالمية بنحو ٧٠٠ ألف برميل في الربع الأول من العام المقبل. لكن هذا التوقع من قبل الوكالة يُعد تقليديًا مع مراهنتها الدائمة على انخفاض أسعار برميل النفط بما يحقق مصالح دولها الأعضاء.

التطور الثاني المهم الذي يقدم المزيد من الدعم لخطة أوبك+ هو الاتفاق التجاري «المرحلة ١» بين الولايات المتحدة والصين، وهو ما يدفع ببعض التفاؤل في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العالم، وما يترتب على ذلك بالطبع من ارتفاع الطلب على النفط. وكانت بعض المؤسسات المالية العالمية -كصندوق النقد الدولي- قد توقّعت في شهر أكتوبر الماضي أن استمرار النزاع التجاري بين واشنطن وبكين سوف يدفع معدلات نمو الاقتصاد العالمي نحو الانخفاض بمقدار ٠,٨٪ خلال عام ٢٠٢٠. ومن المنتظر الآن أن تتعدل هذه التوقعات المتشائمة.

نتيجة لهذين التطورين، سارعت العديد من بنوك الاستثمار الكبرى لتعديل توقعاتها حول أسعار النفط خلال العام المقبل. وجاءت أعلى التوقعات من قبل «بنك أوف أمريكا ميريل لينش» الذي قال إن الالتزام الشديد بخفض أكبر لإنتاج أوبك+، علاوة على تطورات اقتصادية إيجابية يأتي على رأسها اتفاق التجارة بين واشنطن وبكين؛ قد يدفع سعر برنت إلى ٧٠ دولارًا للبرميل قبل الربع الثاني من العام المقبل. ورفع «بنك جيه بي مورجان» توقعاته لسعر النفط في ضوء التنبؤ بتوازن أكبر بين العرض والطلب، وعدل البنك توقعاته لسعر برنت إلى ٦٤,٥ دولارًا للبرميل في ٢٠٢٠، بعد أن كان قد ذكر في توقع سابق أنها ستكون ٥٩ دولارًا فقط.

ويمكن مما تقدم استنتاج أنه في حال تم الالتزام الشديد بخطة خفض إنتاج أوبك+، ومع الآثار الإيجابية المنتظرة لاتفاق التجارة الأمريكي الصيني؛ ربما يتأرجح سعر برميل نفط برنت خلال العام المقبل بين ٦٥-٧٠ دولارًا، خاصةً إذا تم تمديد الاتفاق -كما هو متوقع- إلى ما بعد نهاية شهر مارس. أي إنه من المتوقع أن يسجل سعر برميل النفط لخام برنت نحو ٦٧ دولارًا في المتوسط، ارتفاعًا من متوسط بلغ نحو ٦٤ دولارًا في عام ٢٠١٩.

حادي عشر: التطورات التكنولوجية

اختراقات سيبرانية.. وفرص ذكاء اصطناعي

مشرف المحور

د. رغدة البهي

المشاركون

د. رغدة البهي (الأمن السيبراني)

ياسمين أيمن (الذكاء الاصطناعي)

سارة عبد العزيز سالم (البيانات الضخمة)

أدى تزايد اعتماد الدول وغيرها من الفاعلين على الآليات التكنولوجية الحديثة في إدارة تفاعلاتها الدولية، إلى تقديم جملة من الفرص وتوليد مزيد من التحديات. فقد تجلت التطورات التكنولوجية في مختلف مجالات الحياة، لتَعتمد عليها الدول، والشَركات التجارية، والأنظمة الصناعية، والبنى التحتية، وغيرها. وعلى الرغم من تعدد إيجابيات التطورات التكنولوجية؛ إلا أن التطور التقني الهائل والسريع من ناحية، وعدم وجود قوانين دولية فاعلة ضابطة للفضاء السيبراني من ناحيةٍ أخرى؛ فتح الباب على مصراعيه للقراصنة والهواة لاستهداف شبكات البيانات والخدمات الحيوية. كما يُمثّل إنترنت الأشياء نافذةً رئيسيةً لسرقة البيانات، وإحداث أضرارٍ مختلفةٍ للمؤسسات والشركات على حدٍّ سواء.

وقد تجلّت ثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي على الصعيد التجاري خلال السنوات القليلة الماضية، في تحسين عملية اتخاذ القرار، ومحاكاة الهجمات السيبرانية الكُبرى، بفعل قدرتها على احتضان كميات هائلة من البيانات، وإطلاق تحذيراتٍ حال التعرض لأية تهديداتٍ محتملة. إلا أن أنظمة الذكاء الاصطناعي ليست منيعة ضد الاختراق؛ ومن المتوقع أن يبادر القراصنةً باستخدامها لتعزيز قدراتهم على الاختراق، واستكشاف الثغرات، وشن هجمات التصيد الإلكتروني، واستهداف شبكات التواصل الاجتماعي. ومع التدفق الهائل للبيانات، جرّاء اختراق الثورة الرقمية لكافة مجالات الحياة، أصبحت البيانات الضخمة موردًا حيويًّا للمجتمعات المعاصرة؛ حتى لقبت بنفط الحاضر والمستقبل، بفعل التطور الهائل في سبل الحصول عليها من خلال تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، والتوسع في الاعتماد عليها من جانب عددٍ أكبر من الفاعلين، وتعدد مجالات التطبيق. بيد أن تلك البيانات تولد تحدياتٍ عدة على صعيدٍ مراقبتها، وتحليلها، وتخزينها، والتنبؤ بها.

بطبيعة الحال، لا تقتصر الفرص والتحديات على ما سبق، وإن إثار ذلك -في مجمله- تساؤلاتٍ عدة عن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ومدى قدرة القوانين والتشريعات على حماية خصوصيةً المستخدمين، ومآلات الأمن السيبراني، ومخاطر الذكاء الاصطناعي، وأفق الاستفادة من البيانات الضخمة في عصر السماوات المفتوحة. وهي التساؤلات التي تدور في جوهرها حول الفرص والتحديات المحتملة للتطورات التكنولوجية. وهو ما يمكن استشراف أبرز ملامحه في جملةٍ من الاتجاهات المتوقّعة في عام ٢٠٢٠، مقسمةً على ثلاث قضايا فرعية؛ يتصل أولها بالأمن السيبراني، ويدور ثانيها حول الذكاء الاصطناعي، ويتطرق ثالثها إلى البيانات الضخمة.

أولًا-الأمن السيبراني.. اتجاهات متصاعدة للتوظيف الصراعي:

شهد عام ٢٠١٩ تأجج الجدل على «الحرب التكنولوجية الباردة»، عقب اشتعال الحرب التجارية الأمريكية-الصينية، وفي القلب منها شركة «هواوي» الرائدة في تقنيات الجيل الخامس. وهو الجيل الذي تتزايد أهميته في ظل اعتماد كافة التقنيات فائقة السرعة عليه. ويتصل بذلك الزخم الذي حظي به إنترنت الأشياء في العام نفسه، ليتغير على إثره المفهوم التقليدي لمستخدمي شبكة الإنترنت؛ فلم يعد هؤلاء المستخدمون قاصرين على الأفراد بطبيعة الحال؛ بل امتدوا ليشملوا مختلف الأجهزة والأدوات أيضًا.

وقد أضحت الهجمات السيبرانية إحدى أدوات إدارة الصراع الدولي، لتتحول على إثرها ساحة الصراع من المجال العسكري المباشر إلى نظيره السيبراني. وعليه، أخذت الهجمات السيبرانية في عام ٢٠١٩ شكل المنحنى الآخذ في الصعود. وهي الهجمات التي اجتاحت أنظمة المعلومات والمواقع الإلكترونية التابعة لأبرز الشركات على مستوى العالم. وكشفت عن اتجاهاتٍ ودوافع جديدةٍ تتراوح بين الفدية، واستغلال الثغرات، وغيرها. واكتسب التعلم الآلي سمعة سيئة بسبب التزييف العميق. وهي التقنية التي تقوم على دمج عددٍ من الصور ومقاطع الفيديو لشخصية ما من أجل إنتاج مقاطع فيديو مزيفة.

وفي ضوء ما سبق، تنطلق توقعات عام ٢٠٢٠ من رؤيةٍ تشاؤميةٍ تتمحور حول توظيفاتٍ مختلفة للفضاء السيبراني في الصراع الدولي الضاري، وفي القلب منه الصراع السيبراني. **وعليه، يمكن إجمال الاتجاهات المحتملة للأمن السيبراني على النحو التالي:**

1- أفق الحرب السيبرانية العالمية: مع استمرار تصاعد حروب التجارة العالمية، ستزداد الهجمات السيبرانية لتعزيز النفوذ العالمي. وقد طرح البعض مفهوم «الحرب الباردة التكنولوجية» للدلالة على الصراع المحتمل على الهيمنة العالمية. ويستخدم البعض الآخر مفهوم «الحرب السيبرانية» للدلالة على قدرة تلك الحروب على إحداث شللٍ اقتصادي بهجماتٍ سيبرانيةٍ وأسلحةٍ رقميةٍ تُغير معادلة الحروب الحديثة.

2- اكتشاف ثغراتٍ أمنيةٍ في شبكات الجيل الخامس: يُعد عام ٢٠٢٠ عام الجيل الخامس بامتياز. وهو ما يُتيح ليس فقط سرعاتٍ وقدراتٍ أكبر فحسب؛ بل يقدم أهدافًا مرغوبةً لهجمات وقف الخدمة الموزعة أيضًا. ذلك أن النطاق الترددي المتزايد لشبكات الجيل الخامس يسمح للمهاجمين بالسيطرة على عددٍ صغيرٍ نسبيًا من الهواتف المحمولة مخلّفًا قدرًا أكبر من الضرر.

3- استهداف إنترنت الأشياء: من المتوقع أن يصل عدد أجهزة إنترنت الأشياء إلى ٧٥ مليار جهاز في ٢٠٢٠. ومن شأن اتصال مليارات الأجهزة الضعيفة والمتنوعة للغاية أن يزيد بشكلٍ كبير من احتمالات الاختراق، ويقوض فعالية الحلول الأمنيةً التقليدية. وتتزايد خطورة الهجمات التي تشكل حلقة وصل بين العالمين الرقمي والمادي.

4- ازدياد وتيرة الهجمات السيبرانية: من المتوقع أن تستهدف تلك الهجمات الدول والفاعلين من غير الدول على حدّ سواء، وتستهدف أيضًا قطاعاتٍ حيوية. ومن المتوقع أن تستمر هجمات التصيد والاحتيال عبر الإنترنت باستخدام البريد الإلكتروني، وخدمات المراسلة، ووسائل التواصل الاجتماعي، ومنصات الألعاب. ومن شأن ذلك أن تسفر عن تصعيد الصراعات، لا سيما من قبل إيران وكوريا الشمالية وروسيا، فيما تتجه غالبية الدول الكبرى والإقليمية لتعزيز قدراتها السيبرانية فيما يشبه سباق التسلح السيبراني.

5- استهداف الانتخابات الرئاسية الأمريكية: من المتوقع استهداف قواعد بيانات الناخبين بهدف تزوير الانتخابات، وإثارة الشكوك حول صحة تعداد الأصوات وإحداث الفوضى، وكشف نقاط الضعف الرقمية التي تعاني منها العملية التصويتية، والحيلولة دون إدلاء بعض الناخبين بأصواتهم. وقد يتصاعد الضرر المتوقع إلى حد إسقاط النظام الانتخابي بالكامل، من خلال هجمات وقف الخدمة الموزعة.

6- تطور وانتشار فيروسات الفدية (Ransomware): من المرجح تزايد معدلات الهجمات السيبرانية بنسبة ٣٠٠٪ في العام المقبل، مع استمرار سلالات فيروسات الفدية في التطور، لتطال خدماتٍ بعينها لا سيما البنوك والقطاع الصحي. وقد تحدث بعض حالاتٍ الوفيات جرّاء عدم توفر معلوماتٍ عن المرضى. ولن تصبح الشركات الصغيرة والمتوسطة بمنأى عنً تلك الهجمات، ليتضاعف مقدار الفدية من ١٥٠ ألف دولار إلى ٣٠٠ ألف دولار. ومن المتوقع أن يستمر الجدل حول جدوى دفع الفدية من عدمه، وبخاصة مع استهداف الهجمات المحتملة للنسخ الاحتياطية للبيانات.

7- استهداف الحوسبة السحابية: في عام ٢٠٢٠، سنرى أول هجماتٍ ضد البنية التحتية السحابية التجارية من خلال استغلال الأجهزةً الافتراضية للوصول إلى البيانات الحساسة للعملاء الآخرين، بهدف تحقيق مزيدٍ من الأرباح الاقتصادية، بعد أن عجزت الهجمات السيبرانية فيً العام الماضي عن استهدافها، وخاصة بعد أن باتت متجرًا واحدًا لأهم البيانات. ونتيجةً لذلك، ستفشل المؤسسات في تحديد الثغرات التي يجب معالجتها داخل البنية التحتية السحابية الخاصة بها، ليصبح معيار الأمان معيارًا رائدًا في اتخاذ قرار شراء الخدمات السحابية من عدمه.

8- تزايد استخدام الخداع العميق (Deep Fake): تفتح الهويات الاصطناعية الباب أمام موجةٍ جديدةٍ من تزوير الهوية، وسجلات البيانات، ونشر المعلومات المضللة، والأخبار الوهمية؛ لنرى واقعًا مرعبًا تحدثه خوارزميات التعلم العميق، عبر توليد مقاطع فيديو وصور وهمية تبدو وكأنها واقعية. فمن المتوقع تزايد توظيف الخداع الصوتي لابتزاز المواطنين أو الكشف عن معلوماتهم الحساسة. وقد ينصرف استخدام تلك التقنية إلى الانتخابات الرئاسية والبورصات الاقتصادية.

9- الاتجاه نحو قوانين حماية البيانات: من المتوقع أن يتجه مزيدٌ من الدول لوضع وتطبيق لوائح عامة وقوانين داخلية

لحماية البيانات، وذلك من خلال فرض قيودٍ على كيفية قيام المؤسسات بمعالجة البيانات الشخصية، وتحديد الحقوق التي يتمتع بها الأفراد للحد من إمكانية الوصول لبياناتهم.

10- تنامي المدفوعات العالمية بعيدًا عن المؤسسات المصرفية: بعد أن غيرت البتكوين والعملات الافتراضية الأخرى المشهد المالي العالمي وسبل إدارة الأصول، من المتوقع تزايد الاعتماد على تقنيات البلوك تشين. أما العملات المشفرة، وبالنظر إلى مساعي بعض الدول لتقويضها من خلال اللوائح القانونية والإشكاليات المتعلقة بالسرعة والقابلية للتطوير، فلا يتوقع اتساع نطاق استخدامها، حتى مع إطلاق الليبرا في عام ٢٠٢٠ وإطلاق الصين عملتها المشفرة.

ختامًا، يتطلب ما سبق مزيدًا من الاستثمارات في آليات الدفاع السيبراني وصناعة الأمن السيبراني التي ستكون محلًّا للشك مع قبل العملاء والحكومات على حدٍّ سواء، ومن صوره المحتملة جلسات الاستماع في الكونجرس لكبار المديرين التنفيذيين لشركات الأمن السيبراني لعجزهم عن تقديم حلولٍ فاعلة.

ثانيًا-طفرة استثمارية في مجالات الذكاء الاصطناعي:

تحرص الدول والشركات -على اختلاف مجالاتها- على الاستثمار في تطبيقات الذكاء الاصطناعي رغبةً في اكتساب مزايا تنافسية عالمية، وذلك على الرغم من المخاوف والتعقيدات التي تتعلق بها. وفي هذا السياق، شهد عام ٢٠١٩ تطوراتٍ متلاحقة على صعيد تلك التطبيقات، وفي مقدمتها **تقنية «التعلم العميق»** التي تُطور قدرات الأجهزة تلقائيًّا عبر معالجة ما تكتسبه من بيانات.

كما حدثت طفرةٌ بتقنيات التعرف على الوجه، وتم استخدامها بصورةٍ واسعة في أجهزة الهواتف المحمولة الذكية، ومواقع التواصل الاجتماعي للربط بين الأشخاص وبعضهم بعضًا. علاوةً على حدوث تطورٍ كبيرٍ برقائق الذكاء الاصطناعي (AI Chips). وتعمل كبرى الشركات على تطويرها لدمجها بأجهزة الحاسب الآلي مستقبلًا.

ونظرًا لاعتماد الابتكار في الذكاء الاصطناعي على ضخ رؤوس أموالٍ كثيفة، ترتبط طفراته الكبرى بالدول المتقدمة، لتشتد حدة التنافس بينها على تطوير تقنياته. وفي هذا الإطار، شهد عام ٢٠١٩ خلافاتٍ بين الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة الأمريكية حول القوانين المتعلقة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثيراتها في قطاعي الصناعة والاقتصاد عالميًّا. كما شهد العام نفسه تزايد الاهتمام بالمبادئ الأخلاقية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتطبيقاته من قبل المنظمات والشركات.

وفي ضوء ما سبق، يمكن الإشارة إلى مجموعةٍ من التطورات المتعلقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في عام ٢٠٢٠، وذلك على النحو التالي:

1- زيادة الترابط بين الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وسلاسل الكتل: بهدف إحداث تطوراتٍ أكبر بالصناعات وزيادة كفاءتها، كما في حالة المركبات ذاتية القيادة التي تحتاج إنترنت الأشياء لتنشيط أجهزة الاستشعار التي تجمع البيانات، في حين يقوم الذكاء الاصطناعي بتوفير نماذج المحاكاة التي تؤهل المركبات لاتخاذ القرارات، وتقوم سلاسل الكتل بمعالجة موضوعات الأمان بالمركبات.

2- تطوير الصناعات التقليدية: يمكن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لسد حاجة الشركات لتطوير صناعتها التقليدية. وهو الأمر الذي أدركته شركة جوجل التي اتجهت لتشكيل تحالفاتٍ مع شركاتٍ مختصة بتطوير تلك التقنيات بغرض تحسين خدماتها المُقَدّمة للجمهور.

3- سن مزيدٍ من القوانين والضوابط: في ضوء تنامي الشعور بالمخاطر من استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بمختلف القطاعات (سوق العمل، والثقافة، وأمن الدول)، سيكون هناك مزيد من التعاون بين الدول والشركات المختصة بتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي لوضع قوانين وضوابط تنظم استخدامها بما يحمي العنصر البشري.

4- توظيف الذكاء الاصطناعي في الانتخابات الأمريكية: وذلك بهدف محاربة المعلومات والأخبار المُضَلِّلة، عبر تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تعمل على كشف الأخبار الكاذبة والفيديوهات المفبركة المُزَوَّجة للحملات الانتخابية، والتي يتم إنتاجها بتقنيات مختلفة مثل تقنية «الخداع العميق»، وذلك لتفادي تأثير تلك الأخبار على نتائج الانتخابات.

5- تأجج التنافس الدولي: من المتوقع أن يزداد تقدم الصين على صعيد تقنيات الذكاء الاصطناعي في عام ٢٠٢٠. وقد يشهد التنافس الأمريكي-الصيني اتفاقًا يُهدِّئ من حدة السباق بين الدوليتن، ويُحدث نوعًا من التقارب والتعاون على المستوى التكنولوجي.

6- تطوير تقنيات الواقع المُعزز (Augmented Reality): وهي التقنيات التي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي للربط بين الحياة الواقعية ومثيلتها الافتراضية. وجدير بالذكر أن تقنيات الواقع المُعزز لا تُستخدم في الأغراض الترفيهية أو التجارية فحسب؛ بل تستخدم في الأغراض الحربية أيضًا.

وذلك بهدف خلق بيئة تدريب اصطناعية تُحاكي الواقع، وتُسهم في تدريب القادة على سرعة اتخاذ القرارات. وبالفعل، تستخدم تلك التقنية بواسطة الجيش الأمريكي.

7- زيادة معدل الأتمتة الذكية بالقطاعات الاقتصادية: وهو ما سيلغي وظائف بعينها، ولكنه سيسهم -في المقابل- في خلق أخرى جديدة بمختلف القطاعات، كالبنوك، والتأمينات، والتصنيع، وغيرها. فوفقًا لشركة «Gartner» العالمية للأبحاث والاستشارات، من المتوقع أن يلغي الذكاء الاصطناعي نحو ١,٢ مليون وظيفة في عام ٢٠٢٠، ولكنه سيخلق في المقابل نحو ٢,٣ مليون وظيفة أخرى.

8- تحسين كفاءة الرعاية الصحية وخفض تكلفتها: يسهل الربط بين بيانات المستشفيات عبر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ليسهل الحصول على بيانات المستشفيات وإحصائيات النواقص. ومن شأن الاطلاع على السجلات الصحية الإلكترونية، وحالة قسم الطوارئ، ومستويات التوظيف والعمالة بالمستشفيات، أن يتحكم في معدل توافد المرضى عليها، وآليات تخصيص الموارد الطبية، ما يوفر الوقت ويرفع من كفاءة الرعاية الصحية.

9- انخفاض حاجة الذكاء الاصطناعي للبيانات: تحتاج تقنية «التعلم العميق» -التي تُبنى عليها خوارزميات الذكاء الاصطناعي- لمعدلات مرتفعة من البيانات، ولكن من المتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٠ تراجعًا في حاجة الذكاء الاصطناعي لبيانات الحياة الواقعية، بسبب التوسع في استخدام منهجيات توليفات البيانات الناشئة (Data Synthesis Methodologies)، التي تعمل على إنتاج بياناتٍ جديدةٍ استنادًا إلى البيانات المتوفرة مسبقًا، كما هو الحال في مجال صناعة السيارات على سبيل المثال.

10- تحسن النصوص التنبؤية: فمن خلال دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي، يمكن التنبؤ بالكلمات التي يرغب المستخدمون في كتابتها أثناء التفكير فيها، ما يزيد من سرعة كتابتها. ومن خلال التنبؤ بها، يمكن تمكين من يعانون من مشكلاتٍ مرضية من الكتابة بسهولة. وهو الأمر الذي يتوقع التوسع فيه في عام ٢٠٢٠ ليشهد مزيدًا من التنبؤ.

11- انتشار تقنيات التعرف على الوجه (Facial Recognition): فقد شهدت الأعوام السابقة توسع استخدام تلك التقنية في العمليات الاستخبارية للتعرف على الأفراد وتتبع حركاتهم. كما استخدمتها أيضًا الشركات العامة والخاصة على حدٍّ سواء. ومن المتوقع تطوير تلك التقنية إلى درجة تُمكّن من التعرف على الأشخاص عبر خطواتهم ونبضات قلوبهم.

وإجمالًا، تكشف الاتجاهات السابقة مزيجًا من الفرص والتحديات، وهو ما يتطلب تعظيم الفرص والإيجابيات من ناحية، والحد من التداعيات السلبية الناجمة من ناحيةٍ أخرى. وإن تمثل الخطر الأكبر في الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والنامية على صعيد التطورات التكنولوجية بشكلٍ عام والذكاء الاصطناعي بشكلٍ خاص، ليكرس تبعية تكنولوجية تفرض من خلالها الدول الكبرى إرادتها على الدول النامية.

ثالثًا- تغلغل أكبر للبيانات الضخمة في صنع القرار :

درج بعض الخبراء والمؤسسات الدولية على وصف البيانات الضخمة (Big Data) ببترول الحاضر والمستقبل. وفي هذا السياق، تعددت مجالات تطبيقها في المجالات التجارية، والهندسية، والصحية. ففي حين بدأ هذا الاتجاه منذ نهاية عام ٢٠١٨؛ إلا أنه تبلور بشكلٍ أوسع في عام ٢٠١٩، مع قابلية تشغيل البيانات الضخمة في عمليات صنع القرار وغيرها. وقد تم الاستعانة في ذلك بأطر الأتمتة المصممة خصيصًا لتشغيل عمليات تدفق البيانات الضخمة، والانتقال من حالة التجميع إلى التحليل التلقائي.

وشهد عام ٢٠١٩ أيضًا تحول عديدٍ من المؤسسات من الاستخدام الموسمي لتحليل البيانات الضخمة إلى التشغيل الكامل لمنصاتها، والتغلب على مشكلة إدارتها. ومع اتجاه عديدٍ من المؤسسات إلى إدماج البيانات الضخمة في آليات عملها، طُوّر عددٌ من الخوارزميات التي تعمل على تحليلها بسهولة. وخضعت البيانات التي يتم الحصول عليها من قبل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لمزيدٍ من التدقيق والاختبار. كما زادت الثقة بها ودرجة الاعتماد عليها. ومن هنا، زادت درجة التوافق بين التحليلات التقليدية ومثيلتها المبنية على التعلم الآلي وتحليلات الذكاء الاصطناعي.

كما شهد عام ٢٠١٩ حربًا ضارية لامتلاك البيانات الضخمة والهيمنة عليها. وهو الأمر الذي انعكس في إعلان الصين عن مشروع «طريق الحرير الرقمي» (Digital Silk Road)، وهو جزءٌ من مبادرة «الحزام والطريق»؛ إلا أنه يركز على جمع ومشاركة البيانات الضخمة بين الدول التي يمر بها. كما تعمل شركات التكنولوجيا الأمريكية على تدشين كابلات الإنترنت البحري عبر قارات العالم، وهو الأمر الذي يمكنها من الوصول إلى كافة المناطق وبناء قواعد من البيانات الضخمة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن الوقوف على أبرز الاتجاهات المحتملة للبيانات الضخمة في عام ٢٠٢٠ وتداعياتها المحتملة على النحو التالي:

1- تطور آليات ومناهج تحليل البيانات الضخمة: وفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي، فإنه من المتوقع بحلول عام ٢٠٢٠ أن يصل حجم البيانات الضخمة التي يتم إنتاجها إلى ٤٤ زيتابايت. ومن ثمّ، لم يعد التطور رهنًا بالحصول على مزيد من البيانات الضخمة فحسب، وإنما بالقدرة على تطوير نماذج تحليليةٍ لاكتساب رؤيةٍ أفضل حول هذه البيانات أيضًا. ناهيك عن قدرة برامج إدارة البيانات على الوصول لكافة البيانات على اختلاف أنواعها، ودمجها، وتنقيتها، والتحكم فيها.

2- تخزين الكائنات (Object Storage): ففي عام ٢٠٢٠، سوف نرى عددًا متزايدًا من المؤسسات التي تستفيد من تخزين الكائنات للحصول

على بياناتٍ منظمة تنتج من مواقع متعددة يصعب نقلها واستخدامها بفعالية، وهو ما يعالج مشكلة «خطورة البيانات». إذ يُشير تخزين الكائنات -باعتباره التطور الذكي لوحدات التخزين على الأقراص- إلى إنشاء كائنات البيانات ذات المقاسات المتنوعة وتخزينها وتوزيعها، وهو ما يسمح باستخدامها لفهم البيانات الناتجة عن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. كما يتيح إمكانية الحفظ طويل الأجل للبيانات مع إبقائها آمنة، والوصول إليها بمرور الوقت.

تتجلى أهمية عملية تخزين الكائنات في حالة ضخامة البيانات بما يكفي. ففي تلك الحالة، تمارس قوة شبيهة بالجاذبية (**Data Gravity**)، تعمل من خلالها على جذب مزيدٍ من البيانات، مما يجعل من الصعب نقلها أو التعامل معها. ولذا، يساعد فهم جاذبية البيانات على التغلب على العوائق التي تحول دون التحول الرقمي. ومن ثمّ، تقوم الشركات بتقريب تطبيقاتها من مصادر البيانات بدلًا من تجميع البيانات بشكلٍ مركزي، من خلال توطين حركة البيانات والتحليلات وإدارة البيانات.

3- تكامل ونسج البيانات (Data Fabric): فمع الزيادة المستمرة في حجم البيانات الضخمة والتوسع في عمليات إدماج تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، تم الاستعانة بأحد المفاهيم الهندسية، ألا وهو نسج البيانات. وهو المفهوم الذي يُتيح الوصول السريع والآمن والموثوق إلى البيانات الضخمة من خلال بنية مستودع البيانات. كما أنه يؤدي أيضًا إلى تسهيل عمل التقنيات التي تحركها تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي ليحدث ثورةً في الأعمال التجارية. ويعمل نسج البيانات على توليد المعرفة بكيفية ارتباط مجموعات البيانات المختلفة باستخدام الرسوم البيانية ذات الدلالة، وأشكال المعرفة المؤسسية (Enterprise Knowledge Graphs). كما يتيح إطارًا واحدًا ومتسقًا لعملية إدارة البيانات.

4- مضاعفة القدرات التخزينية: سيكون عام ٢٠٢٠ عامًا حاسمًا من حيث الطفرة المتوقعة في القدرات التخزينية. ومع التطور المرتقب على صعيد إنترنت الأشياء، يتطلب الأمر موارد وأدوات متقدمة لتحقيق النتائج المطلوبة. ولذا، ستحتاج الشركات إلى اعتماد حلول تخزين قابلة للتطوير لاستيعاب الكميات الهائلة من البيانات التي تتجاوز القدرات التكنولوجية الحالية. ومع زيادة الطلب على تطبيقات مراكز البيانات، والطفرة المتحققة في زيادة سرعة المعالجة، يتطلب الأمر إنشاء مراكز بيانات مركزية للذاكرة التخزينية (Memory-Centric Data Center) لمواكبة الفارق بين سرعة وحدة المعالجة المركزية وسرعة وحدات الذاكرة، بجانب إحداث نوعٍ من التوافق بين مستوى الحوسبة وبنية التخزين.

5- الكشف عن البيانات المظلمة (Dark Data): حيث يتوقع ظهور البيانات المظلمة إلى النور خلال عام ٢٠٢٠. وهي البيانات غير المستخدمة التي يتم جمعها بآلياتٍ مختلفة. وعلى الرغم من انخفاض تكلفة تخزينها بشكلٍ كبير، تتزايد في المقابل مخاطر اختراقها والتلاعب بها. ناهيك عن ضياع فرص الاستفادة منها في فتح آفاقٍ جديدةٍ لنمو الأعمال.

6- زيادة الاعتماد على قواعد البيانات المفتوحة (Open Source Databases): يخلق التوسع في الاعتماد على البيانات الضخمة الحاجة لتوفير قواعد البيانات المفتوحة للاستخدام المماثل من جانب المواطنين والدوائر الأكاديمية والصحفية والشركات التجارية. وقد أشارت بعض التقديرات إلى أن حجم تلك القواعد يصل حاليًّا إلى أكثر من ٧٪ من إجمالي البيانات المتاحة في السوق. ومن ثمّ، ومع التطورات التكنولوجية الهائلة، قد تتيح الدول والشركات مزيدًا من قواعد البيانات المفتوحة. وقد يقترن ذلك أيضًا بإتاحة ما يمكن تسميته بالخدمات المفتوحة من جانب الشركات التكنولوجية لتسهيل التعامل مع تلك البيانات.

وجدير بالذكر، أن قيمة صناعة البيانات الضخمة حاليًّا بلغت ما يرقب من ١٨٩ مليار دولار، بزيادةٍ قدرها ٢٠ مليار دولار عن عام ٢٠١٨. ولذا، من المتوقع أن تواصل تلك الصناعة نموها السريع لتصل إلى ٢٤٧ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٢. وهو ما يعزز من أهمية البيانات الضخمة. فلا شك أن العقد القادم هو عقد البيانات الضخمة بلا منازع.

ثاني عشر: قضايا عالمية

جدل مستمر بين القوى الكبرى دون اتفاقات

مشرف المحور

عزت إبراهيم

المشاركون

عزت إبراهيم (الشعبوية)

د. رابحة سيف علام (الهجرة واللجوء)

د. عمر الحسيني (تغير المناخ)

شغلت قضايا الشعبوية والهجرة والمناخ التفاعلات على الساحة العالمية خلال العقد الأخير، حيث خلّفت وراءها جدلًا واسعًا وتداعيات سلبية على الدول والمجتمعات. ومع ذلك، تدخل هذه القضايا إلى عام ٢٠٢٠ بأسئلة متجددة حول مدى قدرة المجتمعات والحكومات على تقليل مساحات الخطر. فبينما تهدد الشعبوية التعايش بين الثقافات، وداخل المجتمعات؛ تتفاقم ظاهرة الهجرة واللاجئين بفعل تركز الصراعات في مناطق بعينها، خاصة الشرق الأوسط. فيما لا يزال التغير المناخي الناتج عن عدم اتفاق الدول على أجندة عالمية موحدة تصون كوكب الأرض، يُهدد بكوارث بيئية وطبيعية قادمة.

ولم تفلح المنابر العالمية -كالأمم المتحدة- في بلوغ صيغ مثلى في قضيتي استيعاب اللاجئين من مناطق الصراع، أو الهجرة غير الشرعية من المناطق الأقل نموًّا من الناحية الاقتصادية، حيث لا يحظى التعامل مع القضيتين بالتوافق العالمي، نتيجة تعارض المصالح وتباين السياسات بين الدول. وجاءت موجة الشعبوية كتعبيرٍ عن نعرات وطنية متصاعدة وأزمات اقتصادية ناشئة في بلدان غربية لتشكل عاملًا مضافًا لتعقيد قضية الهجرة على وجه الخصوص، في ظل الرفض الشعبي لموجات المهاجرين واللاجئين التي وصلت إلى شواطئ تلك البلدان في السنوات القليلة الماضية، ومعظمها من منطقة الشرق الأوسط.

وفي عام ٢٠٢٠، فإن الأسئلة نفسها حول كيفية التعاطي مع تلك القضايا ما تزال مفتوحة، وربما يزداد القلق من ارتفاع وتيرة أو تعقد المشكلات الناجمة عن تلك الظواهر التي تمس البشر والتعايش والحياة نفسها على كوكب يعج بالصراعات السياسية والعسكرية والاقتصادية بلا هوادة.

أولًا: اتساع مخاطر الشعبوية في الفضاء الغربي:

تحت وطأة صخب شديد على الساحة الدولية في عام ٢٠١٩، خرج مصطلح «الشعبوية» Populism من نطاق العلوم السياسية إلى المجال العام، بعد أن ارتبط المصطلح بسياسيين مؤثرين على الساحة الدولية، مثل: بوريس جونسون، دونالد ترامب، مارين لوبان، بيرني ساندرز، ناريندرا مودي، فيكتور أوربان، وآخرين على مدى سنوات، حتى كان العام المنصرم عنوانًا لما يمكن تسميته بـ«عصر الاضطراب». وبرغم كثرة الأدبيات المتراكمة حول ظاهرة الشعبوية؛ إلا أن السياق المعاصر بلورها خلال السنوات الماضية، بعد انتخاب «دونالد ترامب» في الولايات المتحدة، والتصويت البريطاني على الخروج من الاتحاد الأوروبي (البريكسيت)؛ إذ باتت تشير إلى أنه بمقدور السياسيين التحدث مباشرة إلى الجماهير عبر وسائل التواصل الاجتماعي مباشرة، دون اللجوء لوسائل الإعلام التقليدية، فضلًا عن استغلال الأحزاب اليمينية المتطرفة، مثل: حزب البديل في ألمانيا، والجبهة الوطنية في فرنسا، وفوكس في إسبانيا؛ أزمات التقشف والركود الاقتصادي وأزمة اللاجئين لمواصلة تأجيج الشارع لحصد مكاسب سياسية عن طريق إيقاظ الشعور القومي.

ومن ثم، يوجد بُعدان للشعبوية في عالم اليوم؛ الأول يتغذى على الأوضاع الاقتصادية واللا مساواة، والثاني يستغل العوامل الثقافية والنزعة القومية. ويرى بعض الباحثين أن صعود الشعبوية هو رد فعل على أحداث وقعت في العقد الماضي، وأهمها: الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وفشل منطقة اليورو، والتدخلات العسكرية الفاشلة، لا سيما حرب العراق التي كرست عدم الثقة عالميًا، وأطلقت العنان لتداعيات متتالية على الساحة الدولية. فعلى سبيل المثال، برزت حركات شعبوية وانتفاضات جماهيرية بدون قيادة فعلية في عام ٢٠١٩، ضد النخب الحاكمة، مثلما حدث في لبنان والعراق والسودان والجزائر وإيران في الشرق الأوسط.

إذ يرى المنتقدون للسياسات الحكومية التقليدية أن النخب السياسية التقليدية تنشر الخوف من أي تيار شعبي يعبر عن غضبه بالخروج إلى الشارع، وهو ما ينطبق أيضًا على الناخبين في الدول الديمقراطية، الذين فقدوا الثقة في الأحزاب السياسية الرئيسية، على خلفية الفشل في تحسين الدخول، أو توفير الوظائف في العقدين الماضيين.

ولعل «بيتر بيكر» قد كتب معبرًا عن ذلك الاتجاه في صحيفة «الجارديان» في مطلع عام ٢٠١٩، قائلًا: «لا يمكننا الحديث عن الشعبوية فعليًا دون الحديث عن مفاهيمنا المتضاربة عن الديمقراطية، ومسألة ما يعنيه حق المواطنين في التمتع بالسيادة». لكن الشعبويين في المجتمعات المختلفة لا يمثلون كتلة متجانسة أو موحدة، ولا يجمعهم رأي أو منطق فكري واحد، أو تيار واحد، فهم يمتدون من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. غير أن ما يجمعهم هو تصدير الشعب باعتباره صاحب الحقيقة المطلقة في مواجهة السياسات القائمة أو في مواجهة الآخر (المختلف سياسيًا أو أيديولوجيًا أو عرقيًا أو دينيًا في حالات بعينها).

في المستقبل المنظور، من المتوقع أن تكتسب السياسات الشعبوية تأييد قطاعات أكبر في جميع أنحاء العالم، في ظل الأزمات المتزايدة للنظام الرأسمالي العالمي، والاختلالات في التدفقات الرأسمالية ونظام العولمة، بما يُكسب الحركات الشعبوية قوة أكبر، ويرفع من حدة الصراعات الاقتصادية والثقافية بين النخب المستفيدة من النظام القائم، والأغلبية التي تعاني من التهميش وعبء الضائقة الاقتصادية في أنحاء شتى من العالم. وعليه، يمكن أيضًا توقع أن تصبح العلاقة بين النعرات الشعبوية ومسألة بروز الهوية الوطنية عنوانًا بارزًا لعقد العشرينيات من القرن الحادي والعشرين، حيث أصبح التأكيد على الهوية الوطنية بمثابة ردة فعل قوية إزاء الإحباطات التي يُشكلها النظام الدولي القائم، وفرصة للحكومات الوطنية لتحويل الأنظار عن الإخفاقات الداخلية.

مع ذلك، فقد فشلت الحكومات الشعبوية التي وصلت للحكم في تقديم بدائل مقنعة على المستوى الاقتصادي، مثلما فشلت أيضًا النخب التقليدية، ما يُنذر بفوضى أكبر على المستوى الدولي نتيجة غياب البدائل المقنعة. ذلك أن هناك تنوعًا كبيرًا في مظاهر الشعبوية المتصاعدة عالميًا، فاللعب على وتر الهوية كما هو الحال تجاه القومية الإثنية البيضاء من جانب «دونالد ترامب» و«بوريس جونسون» فيما يُسمى «الفضاء الغربي»، ربما ترتفع وتيرته في الشهور المقبلة قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر المقبل، والخروج المقرر لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي خلال شهور قليلة. كما أن أكبر ديمقراطيات العالم (الهند) تشهد احتدام الحديث عن الهوية بعد أن أفصح رئيس وزرائها «ناريندرا مودي» عن سياسات تعضد أفكار القومية الهندوسية. وبالمثل، تشهد المنطقة العربية استمرار التيارات الأصولية في محاولة إثارة قضية الهوية الإسلامية، سواء في مواجهة الأنظمة الحاكمة، أو لكسب مؤيدين على المستوى العالمي.

وفي ظلّ النمو الاقتصادي المتراجع عالميًا، والفشل في مجابهة الفساد؛ تتوافر أجواء مواتية لاستمرار التظاهر (بلا قيادة) في الميادين الرئيسية في عدد كبير من البلدان، مثلما حدث في عام ٢٠١٩. ويتساوى في مشاعر الغضب الطبقة الوسطى والطبقات العمالية والكادحة التي لا تلمس تحسنًا في أوضاعها الاقتصادية. من الناحية السياسية، تمثل مكاسب الأحزاب الشعبوية في العام الماضي تهديدًا للأحزاب يمين الوسط واليسار في القارة الأوروبية ومناطق أخرى. وبرغم الوعود الاقتصادية وسياسات الرعاية الاجتماعية التي تَعِدُ بها الأحزاب الشعبوية من اليمين واليسار لحصد الأصوات؛ فإن العديد من المفكرين الليبراليين يرون اليوم أن قضية «عدم المساواة» ليست وحدها التي تقود موجة انتخاب الشعبويين، حيث يرون أن «الثقافة» هي المحرك الرئيسي للتصويت الشعبي، وأن هناك اتجاهًا متزايدًا لطرح سياسات الهوية والثقافة على الجماهير في الاقتراع العام في العقد القادم، بما يضع «الشعبوية» في مكانة متقدمة من النقاش العالمي في العام الجديد والأعوام المقبلة.

إن أسئلة الهوية على مستوى العالم من أقصى القارة الأمريكية في الغرب إلى الصين والهند في أقصى الشرق تقود تيارات الشعبوية إلى مستويات جديدة في العام الجديد، وبينهما يقبع الشرق الأوسط في المنتصف يصارع أسئلة الطائفية والمذهبية والعرقية، على وقع تدخلات قوى خارجية بعضها يقول إنها تحاول منع أسباب تنامي الشعبوية في بلادها.

ثانيًا- الهجرة واللجوء .. تراجع القبول الغربي:

أكملت حركة الهجرة العالمية عقدًا من الطفرة غير المسبوقة، إذ بلغ المهاجرون ٢٧٢ مليونًا بزيادة ٥١ مليونًا منذ عام ٢٠١٠، وأصبح ٥,٣٪ من تعداد السكان العالمي من المهاجرين، وكانت الولايات المتحدة أكثر الدول جذبًا للمهاجرين، تليها ألمانيا والسعودية وروسيا وبريطانيا والإمارات وفرنسا وإيطاليا. أما الدول الأكثر تصديرًا للمهاجرين فكانت المكسيك، ثم الصين، وروسيا، وسوريا، بحسب تقارير الأمم المتحدة في عام ٢٠١٩. كما شهد العقد الأخير الزيادة الأكبر للاجئين والنازحين والمُهجّرين قسريًّا، بحيث أصبح هؤلاء يشكلون ربع عدد المهاجرين بالعالم، إذ بلغ عددهم نحو ٧٠,٨ مليونًا، منهم ٤١ مليونًا من النازحين والمهجّرين قسريًّا داخل بلدانهم، و٥,٣ ملايين من طالبي اللجوء، و٩,٢٥ ملايين من اللاجئين خارج أوطانهم.

في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، يأتي نصف اللاجئين من ثلاثة بلدان أساسية هي: سوريا (٧.٦ ملايين) وأفغانستان (٧.٢ ملايين) وجنوب السودان (٣.٢ ملايين) تحت وصاية المفوضية العليا للاجئين، بالإضافة إلى ٥.٥ ملايين فلسطيني تحت وصاية وكالة «الأونروا». وتستضيف دول شمال إفريقيا وغرب آسيا نصف اللاجئين، وتحتل تركيا وباكستان وأوغندا والسودان وألمانيا صدارة الدول التي تستضيف لاجئين على أراضيها، بينما يتصدر لبنان والأردن قائمة أعلى عدد لاجئين مقارنةً بعدد السكان الأصلي.

وتركزت موجات النزوح بسبب حدة الصراعات في عام ٢٠١٩ في إثيوبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسوريا، بينما تركز النازحون بسبب الكوارث الطبيعية في الفلبين، والصين، والهند. وهنا، من المهم التمييز بين الهجرة الطوعية بهدف العمل والدراسة، وبين الهجرة القسرية (اللجوء إلى خارج البلاد أو النزوح إلى مناطق أخرى داخلها) هربًا من الصراعات أو الكوارث الطبيعية. **وفي هذا الإطار، فإن ثمة توقعات أساسية على صعيد قضية الهجرة واللجوء في التفاعلات العالمية، من أبرزها:**

(1) خفض قبول اللاجئين في الغرب: حيث يتوقع أن تخضع مواقف الدول المستقبِلة للمهاجرين واللاجئين لعدة تطورات خلال ٢٠٢٠، إذ أصبحت دول عدة بالإرهاق من الطفرة العددية التي حدثت منذ عام ٢٠١٥، وبتوالي الأعوام تزايد ثقل العبء الاقتصادي الذي يتحمله البلد المُضيف في تقديم خدمات التعليم والصحة والغذاء والمأوى، بالإضافة إلى تزايد تحدي البطالة بين أبناء البلد المضيف، نتيجة لما يفرضه اللاجئون على سوق العمل من عمالة رخيصة تُغري أصحاب العمل بتوظيفهم عوضًا عن المواطنين.

وانعكس هذا البُعد الاقتصادي على المفردات السياسية، عندما نشبت حالة من السخط العام في بلدان استضافة اللاجئين، مما رفع شعبية الأحزاب القومية المعادية للمهاجرين في الدول الغربية فحققت نجاحات انتخابية متتالية، وهو ما حرّك قوانين الهجرة وقبول اللاجئين تجاه مزيد من الانغلاق. فإدارة «ترامب» -مثلًا- خفضت حصة اللاجئين على الأراضي الأمريكية من ٣٠ ألفًا خلال ٢٠١٩ إلى ١٨ ألفًا في ٢٠٢٠، وهو أدنى حد وصلته منذ ١٩٨٠، فيما تتجه دول أوروبا إلى نفس الإجراء من خلال خلق آلية بديلة للبت في قبول اللاجئين، وتأهيلهم للاندماج في المجتمعات الأوروبية قبل أن يصلوا فعليًّا إلى أراضيها، استجابةً للتحديات التي فرضها اللاجئون على أجندة الأمن والاندماج الوطني، بعد تورط عدد منهم في جرائم أدت لسجنهم أو ترحيلهم. ومن المتوقّع أن تنخفض أعداد المقبولين بإعادة التوطين في الدول الأوروبية خلال ٢٠٢٠.

(2) إعادة اللاجئين إلى مناطقهم غير الآمنة: حيث قد يُعمّق الاتجاهُ لتخفيض قبول اللاجئين والمهاجرين في الغرب أزمةَ دول الجوار المضيفة للاجئين خلال عام ٢٠٢٠، بما سينعكس بدوره سلبًا على أمن وسلامة اللاجئين أنفسهم. إذ ستصبح رغبة هذه الدول مُلحّة لإعادتهم إلى ديارهم، برغم عدم توافر بيئات آمنة، واستمرار أسباب الصراع التي فروا منها ابتداءً. ولعل أبرز هذه المؤشرات عندما قامت الحكومة التركية بترحيل آلاف السوريين قسريًّا إلى إدلب وشمال حلب في ظروف ترحيل قاسية وغير قانونية، هددت حياتهم لخضوعهم لحكم الميليشيات المسيطرة على المناطق التي أُعيدوا إليها.

(3) توظيف اللاجئين سياسيًّا: حيث استغلت تركيا قضية اللاجئين لتبرير هجومها العسكري في أكتوبر ٢٠١٩ على منطقة شرق الفرات السورية، بدعوى خلق «منطقة آمنة» يُعاد إليها اللاجئون السوريون. لكن من ترغب تركيا فعليًّا بتوطينهم هناك ينحدرون أصلًا من محافظات أخرى تقع غرب الفرات ووسط وجنوب سوريا، مما يخلق تغييرًا ديموغرافيًّا خطيرًا في هذه المنطقة، ويضع بذور صراع كردي/عربي يصبح بمثابة خلق دروع بشرية من السوريين العرب في الشريط الحدودي بين الحدود التركية ومناطق الوجود الكردي في شمال سوريا.

ولذلك، تراجعت تركيا عن تعهد سابق بإيواء اللاجئين على أراضيها والامتناع عن إعادتهم جبرًا إلى سوريا مقابل تلقي ٧ مليارات دولار من الأوروبيين. من جهة ثانية، أجبر الهجوم التركي ٢٠٠ ألف من المدنيين على النزوح من المنطقة المستهدفة، وكان جزء كبير من هؤلاء قد سبق وفروا من نفس المنطقة منذ عام ٢٠١٤ بسبب قتال تنظيم «داعش» ثم عادوا إليها بعد هزيمته في عام ٢٠١٩. هنا، تكرست مسألة هروب نفس السكان مرة بعد أخرى، بسبب استحداث بؤر جديدة للصراع. وينطبق ذلك أيضًا على سكان منطقة إدلب التي سبق وكانت وجهة نزوح لعشرات الآلاف من السوريين من مناطق أخرى، ولكنها تشهد مع انطلاق عام ٢٠٢٠ قصفًا جويًّا مكثفًا من القوات السورية والروسية، أجبر ربع مليون مدني على النزوح منها.

(4) تضييق منافذ الهجرة غير النظامية:

حيث كانت ذروة عدد الواصلين إلى أوروبا عبر البحر في عام ٢٠١٥، بواقع مليون مهاجر/لاجئ غير نظامي، قبل أن يتم اتخاذ تدابير متعددة للحد من الهجرة غير الآمنة، بحيث تراجع العدد إلى ١٠٥ آلاف عام ٢٠١٩. ومن المتوقع أن تستمر هذه التدابير في السريان لما حققته من نتائج إيجابية، من حيث خفض حالات الوفاة الناتجة عن الهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط بمقدار الثلث تقريبًا العام الماضي. ويتوقع أن يستمر العدد في الانخفاض خلال ٢٠٢٠ بعد نجاح الدول المتوسطية في إجهاض الهجرة غير النظامية، وإنقاذ المهاجرين من الغرق عبر الأساطيل المخصصة لهذا الغرض أو الأساطيل التجارية العادية.

ثالثًا- تدهور المناخ .. غلبة السيناريو المتطرف:

تُعد التغيرات المناخية أكثر المصطلحات استخدامًا للتعبير عن مشاكل المناخ البيئية وآثارها، وعلى رأسها الارتفاع الطويل الأجل في متوسط درجة حرارة نظام مناخ الأرض. وقد تجلى ذلك من خلال قياسات درجات الحرارة المباشرة وقياسات التأثيرات المختلفة للاحترار عالميًا والتغيرات في هطول الأمطار. وكان قد خلص تقرير التقييم الخامس للجنة الدولية للتغيرات المناخية (IPCC) إلى أنه «من المحتمل جدًا أن يكون التأثير البشري هو السبب الغالب للاحترار الملحوظ منذ منتصف القرن العشرين»، وهو الاحترار الذي لم يسبق له مثيل على مدى آلاف السنين.

وتُشير الأبحاث العلمية إلى أن السبب البشري الرئيسي في ذلك هو إنتاج انبعاثات الغازات الدفيئة، مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان وغيرها. كما أشارت توقعات نموذج المناخ، التي تم تلخيصها في التقرير، إلى أنه من المرجح خلال القرن الحادي والعشرين أن ترتفع درجة حرارة سطح الأرض من ٠,٣ إلى ١,٧ درجة مئوية في السيناريو المعتدل، أو ما بين ٢,٦ إلى ٤,٨ درجات مئوية في السيناريو المتطرف، وهو ما ستتوقف عليه سياسات الدول الصناعية الكبرى ومدى التزامها بالاتفاقيات التي تنص على تخفيض الانبعاثات كاتفاقية «كيوتو» واتفاقية «باريس».

وتشمل آثار التغيرات المناخية ارتفاع منسوب مياه البحر، والتغيرات الإقليمية في هطول الأمطار، وتكرار الظواهر الجوية الشديدة، مثل: موجات الحرارة، وتوسع الصحاري، والزيادة في درجة حموضة المحيطات. وجدير بالذكر أن أكبر الزيادات في درجة الحرارة السطحية تكمن في القطب الشمالي، مما ساهم في تراجع الأنهار الجليدية، والجليد البحري. وبرغم تسبب درجات الحرارة المرتفعة في ازدياد معدلات الأمطار والثلوج في بعض المناطق؛ إلا أنها في العديد من المناطق الأخرى تتسبب في تزايد الجفاف وحرائق الغابات.

كما أن تغير المناخ يهدد بتقليص غلة المحاصيل، والإضرار بالأمن الغذائي، وارتفاع مستويات البحر التي تفيد بعض الدراسات بغمرها مستقبلًا للبنية التحتية الساحلية، بل وقد تفرض التخلي عن العديد من المدن الساحلية. ولا تنتهي النتائج السلبية المترتبة على التغيرات المناخية على الأضرار الاقتصادية؛ إلا أنها تتعدى ذلك كونها تهديدًا مباشرًا بانقراض أو إعادة توطين العديد من أنواع الحياة مع تغير النظم الإيكولوجية، وعلى الأخص بيئات الشعاب المرجانية في المحيطات، والكائنات الحية بالمناطق الجبلية والصحراوية.

وكانت عملية إثبات تسبب الأنشطة الصناعية غير الصديقة للبيئة في زيادة وتيرة الاحتباس الحراري محلًا للجدل الواسع في النطاق العلمي والسياسي والاقتصادي، إذ حاول العديد من الساسة التقليل من شأن تلك المشكلة، بل واتهامها من قبل البعض بقصورها وخطأ العلماء في تقديرها. وكان الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» قد وصف عملية التغير المناخي بأنها «أكذوبة صينية» تهدف لتعطيل الصناعة الأمريكية في تغريدة نشرها عام ٢٠١٢ قبل انتخابه كرئيس، ولا تزال الإدارة الأمريكية تتجاهل آثار التغيرات المناخية، وتقيم سياساتها الاقتصادية بصورة لا تتطابق مع جميع الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمناخ.

مع ذلك، استمر العلماء في محاولة تسليط الضوء على الأضرار العديدة من تسارع التغير المناخي، لا سيما مع التقدم التكنولوجي، إذ مكّنت الأقمار الصناعية التي تدور حول الأرض والتطورات التكنولوجية الأخرى العلماء من رؤية الصورة الكبيرة، حيث جمعت أنواعًا مختلفة من المعلومات حول كوكبنا ومناخه على نطاق عالمي، وهذه المجموعة من البيانات، التي تم جمعها على مدى سنوات عديدة، تكشف عن إشارات تغير المناخ. **ويمكن تلخيص دلائل التغيرات المناخية في الآتي:**

1- **ارتفاع درجة الحرارة العالمية:** حيث ارتفع متوسط درجة حرارة سطح الكوكب حوالي ٠,٩ درجة مئوية منذ أواخر القرن التاسع عشر، وهو تغير مدفوع إلى حد كبير بزيادة ثاني أكسيد الكربون والانبعاثات الأخرى من صنع الإنسان في الغلاف الجوي.

2- **تقلص صفائح الجليد:** تُظهر البيانات المستقاة من «ناسا» أن جرينلاند فقدت متوسط ٢٨٦ مليار طن من الجليد سنويًا بين عامي ١٩٩٣ و٢٠١٦، بينما فقدت قارة أنتاركتيكا حوالي ١٢٧ مليار طن من الثلج سنويًا خلال الفترة الزمنية نفسها. كما تضاعف معدل فقد كتلة الجليد في أنتاركتيكا ثلاث مرات في العقد الماضي، وانخفض مدى وسمك الجليد البحري في القطب الشمالي بسرعة على مدى العقود القليلة الماضية.

3- **انخفاض الغطاء الثلجي:** كشفت عمليات مراقبة الأقمار الصناعية أن كمية الغطاء الثلجي الربيعي في نصف الكرة الشمالي قد انخفضت

خلال العقود الخمسة الماضية، وأن الثلج يذوب في وقت مبكر.

4- ارتفاع مستوى سطح البحر: ارتفع مستوى سطح البحر العالمي حوالي ٢٠ سم في القرن الماضي. ومع ذلك، فإن المعدل في العقدين الأخيرين يعادل ضعف ما كان عليه في القرن الماضي، ويتسارع بشكل طفيف كل عام.

5- زيادة حموضة المحيطات: منذ بداية الثورة الصناعية، زادت حموضة مياه المحيط السطحية بنحو ٣٠ في المائة، وهذه الزيادة هي نتيجة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وبالتالي امتصاصه في المحيطات، وتزداد تلك الكمية بحوالي ملياري طن سنويًا.

وفي إطار ما سبق، شهد عام ٢٠١٩ تحركات دولية تهدف إلى مجابهة هذه المخاطر، بعد أن أصبحت جميع دول العالم تقريبًا أطرافًا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، والتي تهدف إلى منع التدخل البشري الخطير في نظام المناخ. وكما ورد في الاتفاقية، يتطلب الوصول إلى هذا الهدف تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الجو عند مستوى يمكن أن تتكيف فيه النظم الإيكولوجية بشكل طبيعي مع تغير المناخ، مع عدم الإضرار بالتنمية الاقتصادية؛ إلا أن السيناريو الحالي يشير إلى عدم كفاية تعهدات الدول للحد من الاحترار في المستقبل.

وبموجب إعلان من البرلمان في المملكة المتحدة، أصبحت بريطانيا هي الدولة الأولي في العالم التي تعلن رسميًا عن «حالة الطوارئ المناخية»، قبل أن يصل العدد إلى تسع دول في سبتمبر ٢٠١٩، من بينها: المملكة المتحدة، وفرنسا، والأرجنتين، ثم لحق بها البرلمان الأوروبي في نوفمبر من العام نفسه. ولكن على صعيد آخر، وفي الشهر نفسه، أبلغت إدارة «ترامب» الأمم المتحدة بانسحابها من اتفاقية باريس في عام ٢٠٢٠. ووفقًا لمؤشرات الأعوام الأخيرة، فإن المشكلة سوف تستمر وطأتها في التزايد عام ٢٠٢٠ والسنوات اللاحقة، وستزيد معها حتمًا تكلفة التأقلم مع عوارضها وحماية الشعوب من أخطارها، خاصة في الدول الأكثر فقرًا.

ثالث عشر: اتجاهات مصرية

مواصلة بناء الداخل.. وجاهزية لأزمات الخارج

د. جمال عبد الجواد

البناء في الداخل وتوفير الحماية والموارد اللازمة لذلك في الخارج.. هذا هو العنوان العريض لأداء الدولة المصرية، وكذلك التوجه الاستراتيجي الحاكم لسياساتها. إذ تبنت القيادة المصرية خلال السنوات السابقة فهمًا كليًّا للسياسة، ترتبط بمقتضاه السياسات الداخلية والخارجية في إطار واحد جامع. البناء الداخلي هو الهدف ذو الأولوية القصوى لدى القيادة المصرية. في الوقت نفسه، فإن ظروف الإقليم المضطرب لا تُتيح لمصر رفاهية الانعزال عما يجري فيه، حتى لو كان ذلك من أجل التركيز على البناء في الداخل.

لذلك، كان على مصر مواصلة البناء الداخلي في ظل بيئة إقليمية غير مواتية، وكان عليها أيضًا المحافظة على درجة عالية من الجاهزية للتعامل مع ما تأتي به التطورات الإقليمية من مفاجآت غير سارة، كما كان عليها مواصلة الاشتباك مع قضايا الإقليم دون السماح لرمال الشرق الأوسط المتحركة بتوريطها في صراعات ليست ذات صلة مباشرة بقضايا البناء والأمن، وتصرف انتباهها بعيدًا عن التركيز على الاهتمامات ذات الأولوية. هذا هو ما تمسكت به مصر منذ ٢٠١٤، والذي تواصل الالتزام به في عام ٢٠٢٠، في ظل تغيرات إقليمية ودولية عاصفة.

تدخل مصر عام ٢٠٢٠ بمشاعر يغلب عليها التفاؤل. فبرغم أن مصر والمنطقة ما زالت تعبر المنعطف الخطير بين أسوأ سنوات عدم الاستقرار والاضطراب الثوري من ناحية، ومرحلة استقرار تجاهد دول المنطقة للوصول إليها؛ فإن هناك من المؤشرات ما يدل على أن مصر تتقدم في الاتجاه الصحيح، وأن الاختيارات التي تبنتها مصر في سنوات عدم اليقين السابقة كانت هي الاختيارات الأكثر ملاءمة لظروف مصر والإقليم.

نجحت مصر في تجاوز مرحلة الخطر الداهم التي نتجت عن مرحلة الاضطراب الكبير الذي يضرب المنطقة منذ عقدين. فلا تزال الصراعات الأهلية والتدخلات الخارجية الصريحة تعصف بأغلب البلاد العربية التي مر عليها قطار الاضطرابات الثورية التي بدأت في عام ٢٠١١، خاصة في سوريا وليبيا واليمن. كما لا يزال العراق يعيش في ظل الاضطراب الناتج عن الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣، وما تبعه من اختراق إيراني مكثف، حوّل البلاد إلى ساحة للصراع المفتوح بين الولايات المتحدة وإيران، فيما تجاهد عدة دول عربية أخرى لإيجاد صيغة سياسية ملائمة لترتيب نظم الحكم بطريقة تضمن الاستقرار وتحقق التنمية والتمثيل. وبينما يجري كل ذلك في المنطقة، فقد نجحت مصر في السيطرة على خطر الإرهاب، وفي تحقيق استقرار سياسي، وظفته لتحقيق إصلاح اقتصادي وَضَعَ حدًّا لمشكلات مزمنة أثقلت الاقتصاد المصري لعقود.

ورغم هذه النجاحات، فإن على مصر التحلي بأكبر قدر من الحذر، لأن الوقت ما زال مبكرًا على الانتقال إلى مرحلة تهنئة الذات. فتعظيم الاستفادة من الإصلاح الاقتصادي العميق الذي تم تحقيقه يحتاج إلى مزيدٍ من الجهد والتخطيط والمعالجة الدقيقة، فيما البيئة الخارجية المضطربة لا تكف عن إنتاج التهديدات.

أولًا- تحديات الداخل: تسريع الإصلاحات.. ومراجعة المجال العام:

كان العام الأخير جيدًا على صعيد الداخل المصري، وسوف يكون العام الجديد امتدادًا لذلك الاتجاه العام. فقد مثّل انحسار الإرهاب المكسب الأهم الذي حققته مصر في عام ٢٠١٩، وإن ظل خطره قائمًا بسبب العوامل الإقليمية المغذية له. إذ بلغ عدد العمليات الإرهابية وضحاياها أدنى مستوى لها في ٢٠١٩، منذ أن بدأت الموجة الحالية للإرهاب في عام ٢٠١٣. على جانب آخر، شكّل استكمال خطة الإصلاح الاقتصادي العنوان الأبرز داخليًّا في مصر في العام الأخير. فخلال السنوات الثلاث التي استغرقها تنفيذ برنامج الإصلاح الذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦، قامت مصر بتحرير سعر صرف العملة الوطنية، وألغت الدعم المقدم لأسعار المحروقات، كما ألغت الجزء الأكبر من الدعم الموجه لأسعار الطاقة الكهربائي، بالإضافة إلى إصلاحات أخرى.

وقد أسفرت هذه الإصلاحات عن تراجع عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة ومعدلات التضخم والبطالة، فيما زادت تدفقات النقد الأجنبي، وارتفع معدل النمو ليصل إلى ٥,٦٪، وزادت احتياطيات النقد الأجنبي لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق، وتم القضاء على الاختناقات ونقص السلع الذي كان يعوق الإنتاج والاستثمار.

ولم يكن لمكافحة الإرهاب وخطة الإصلاح الاقتصادي أن تنجح دون توفير المناخ السياسي الملائم؛ حيث إن هاتين القضيتين تحديان استثنائيان احتاج التعامل معهما فرض درجة عالية من النظام والانضباط، بحيث يتم حرمان الجماعات المتطرفة من أي فرصة للتجنيد أو الاختراق أو توجيه الضربات، فيما يتم الحد من قدرة التيارات المناوئة للإصلاح الاقتصادي من تعطيل تنفيذه، خاصة وأن لمصر خبرة كبيرة في هذا المجال، عندما استغلت تيارات راديكالية الانفتاح السياسي النسبي لتغذية احتجاجات وأعمال عنف في عام ١٩٧٧، والتي أدت إلى التعطيل شبه الكامل لخطط الإصلاح لأكثر من ثلاثين عامًا، حتى بات حتميًّا التعامل مع حقائق الوضع الاقتصادي، في ظروف أكثر صعوبة بكثير عما كان عليه الوضع قبل أربعين عامًا.

وسوف يكون على مصر في عام ٢٠٢٠ البناء على المنجزات في مجالَيْ مكافحة الإرهاب والإصلاح الاقتصادي، وتسريع تنفيذ خطة الإصلاح الإداري الجاري تنفيذها ببطء منذ خمسة أعوام، وصياغة المناخ العام بالشكل الذي يناسب تجاوز الأوقات الأكثر صعوبة في مكافحة الإرهاب والإصلاح الاقتصادي. وقد صدر عن القيادة السياسية ما يشير إلى أن أجندة عمل الدولة المصرية في العام الجديد ستشمل هذه القضايا.

ففي مجال السياسات الاقتصادية، تسعى مصر لزيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية الخاصة، خاصة وأن خطوات ضرورية كثيرة في مجال البنية التحتية المادية والتشريعات قد تم اتخاذها في سنوات سابقة، وإن كان أثرها على الاستثمار الخاص والأجنبي لم يصل إلى المستوى الأمثل. وقبل انتهاء عام ٢٠١٩ كان تعديل وزاري قد أسند حقيبة الاستثمار لرئيس الوزراء، بغرض تسهيل وتسريع القرارات الضرورية لتشجيع الاستثمار.

وقد تكفلت الاستثمارات الحكومية خلال السنوات السابقة بتسريع النمو الاقتصادي، وتعويض تردد الاستثمار الخاص بأثر المخاطر السياسية التي صاحبت سنوات الاضطراب السياسي. وتخطط مصر للدخول في مرحلة جديدة يتعاظم فيها حجم ودور الاستثمار الخاص، في ظل علاقة صحية بين استثمارات الدولة والقطاع الخاص. ويعد تطوير وتطبيق قواعد حوكمة الاستثمارات العامة بأشكالها المختلفة من أهم المجالات التي يتوقع تحقيق تقدم فيها هذا العام، وهو الأمر الذي تؤكد الإشارة المتكررة من جانب القيادة السياسية لطرح الشركات المملوكة للدولة، بما فيها الشركات التابعة للجيش، في سوق الأوراق المالية، بكل ما يعنيه ذلك من شفافية في الطريقة التي تُدار بها هذه الشركات، فيما يمكن اعتباره علاجًا فعالًا للمخاوف التي عبّر عنها مستثمرون من القطاع الخاص، بشأن تطبيق القواعد نفسها على مستثمري القطاعين العام والخاص.

تعميق الاستثمار في الصناعة هو أحد أهم المجالات التي ستشهد اهتمامًا كبيرًا من الدولة المصرية في عام ٢٠٢٠. وقد لعب قطاع البناء والتشييد في مجالات الإسكان والبنية التحتية الدور الرئيسي في قيادة التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل خلال السنوات السابقة. وتدرك الدولة أن الوقت قد حان لنقل مركز الثقل إلى القطاع الصناعي، بسبب أهمية هذا القطاع في خلق فرص العمل، والحد من واردات السلع الاستهلاكية، وزيادة الصادرات، بما يحد من العجز في الميزان التجاري. وفي التعديل الوزاري الذي تم تنفيذه في الأيام الأخيرة من عام ٢٠١٩ تم اختيار وزيرة جديدة للصناعة، ذات خبرة عريضة في مجالات الاستثمار والمشروعات، كما تم إطلاق عدد من المبادرات لتوفير الأراضي اللازمة للمشروعات الصناعية، وتوفير ائتمان رخيص للمشروعات الصناعية المتعثرة، بما يعكس اهتمام الدولة بالتركيز على هذا القطاع في الفترة المقبلة.

ويرتبط حل مشكلات الاستثمار والصناعة بتعميق الإصلاح الإداري. وبينما تؤهل البنية التحتية وإنتاج الطاقة والقطاع المصرفي والبنية التشريعية مصرَ لتحقيق نمو اقتصادي سريع؛ فإن العقبات الناتجة عن عدم كفاءة الجهاز الإداري تقلل إلى الحد الأدنى المكاسب التي تعود بها كل هذه الإصلاحات على الاقتصاد المصري. لقد تم في عام ٢٠١٦ إصدار قانون جديد للخدمة المدنية، ومنذ ذلك الحين تم تدريب عدد كبير من الكوادر لتأهيلها لقيادة الجهاز الإداري، كما تم قطع خطوات مهمة في اتجاه رقمنة الخدمات الحكومية والعمل في الجهاز الإداري للدولة، فيما تستعد الحكومة المصرية في عام ٢٠٢٠ للانتقال إلى مقراتها الجديدة في العاصمة الإدارية، وبكل ما في هذا الانتقال من صعوبات وتحديات، فمن المتوقع له عند اكتماله أن يسهم في تسريع الإصلاح الإداري. وقد عكس وضعُ حقيبة الإصلاح الإداري في يد رئيس الوزراء في التعديل الوزاري الأخير الاهتمامَ الكبير الذي ستحظى به هذه القضية في المرحلة المقبلة.

لقد فرضت مواجهة الإرهاب، وضرورات الإصلاح الاقتصادي، ترتيبات

سياسية معينة بغرض توفير النظام والانضباط الضروري للمجال العام في مثل هذه الظروف. وفيما تتواصل سياسة سد الثغرات أمام جماعات الإرهاب، فإن الثقة التي باتت تشعر بها الحكومة نتيجة النجاح في تطبيق خطة الإصلاح الاقتصادي، وانتهاء القسم الصعب من هذه الخطة، وبدء حدوث تحسن يلاحظه المواطنون في الأوضاع الاقتصادية؛ كل هذه العوامل تدعو لمراجعة السياسات المحكمة التي جرى تطبيقها لضبط المجال العام خلال السنوات السابقة.

وسوف يشهد عام ٢٠٢٠ أكثر من فرصة لتطبيق واختبار سياسات جديدة في هذا المجال، أهمها: انتخابات مجلس النواب المقررة في نهاية العام، وانتخابات مجلس الشيوخ التي من المرجح أن تتزامن معها. ومن العلامات التي ترجح حدوث قدر من الانفتاح السياسي في المرحلة المقبلة تكرار حديث الرئيس «السيسي» حول أهمية تنشيط الساحات الحزبية والنيابية والإعلامية، والحوار الذي بدأ بمشاركة كل الأحزاب السياسية ذات الشأن.

ثانيًا- تحديات الخارج: أولويات إقليمية ملحة.. ودبلوماسية نشطة:

تتسم البيئة الخارجية المحيطة بمصر بأنها شديدة الخطورة. فبينما تنشط في المنطقة جماعات الإرهاب العابر للحدود، فإن الفوضى والاضطراب المميز للإقليم تغري دولًا لها طموحات تاريخية وشخصية لتحقيق مكاسب على حساب دول تعاني هشاشة سياسية، مستخدمة في ذلك كافة الأساليب، بما في ذلك توظيف جماعات الإرهاب. على جانب آخر، فقد حددت مصر أهداف وأولويات سياستها الخارجية بدقة، وهي شديدة الارتباط بالمصلحة الوطنية المصرية، وبأولوية البناء الداخلي. ونجحت مصر خلال السنوات الخمس الأخيرة في توسيع نطاق شراكاتها الخارجية في الإقليم وخارجه، وتجنّبت الانزلاق إلى صراعات ليست لها صلة قوية بالمصالح الوطنية المصرية، وقد انعكس كل ذلك على العمل الدؤوب في المجالين العسكري والدبلوماسي.

وفيما حرصت مصر على تعزيز قدراتها الدفاعية، وتنويع مصادر التسلح؛ فإن الدبلوماسية المصرية عملت بنشاط في كل اتجاه. فبالإضافة إلى شركاء مصر التقليديين في الغرب والعالم العربي، نشطت الدبلوماسية المصرية في إفريقيا وشرق آسيا، بغرض توسيع نطاقات الحركة المصرية.

وسوف يكون على السياسة الخارجية المصرية خلال عام ٢٠٢٠ التعامل مع ثلاث أزمات ملحة: سد النهضة وإثيوبيا، وشرق المتوسط، وليبيا؛ وكلها أزمات تتصل بالمصالح القومية العليا لمصر اتصالًا مباشرًا. فقد دخلت أزمة سد النهضة مرحلة حاسمة، ولم تعد تحتمل المزيد من تأجيل القرارات الحاسمة، إما عبر التوصل إلى اتفاق نهائي ملزم يُنهي المفاوضات الطويلة التي بدأتها مصر وإثيوبيا والسودان منذ ستة أعوام، أو فشل المفاوضات، ومن ثم الانتقال إلى تطبيق أساليب أخرى لحل النزاعات. وكانت استراتيجية التفاوض المصري قد شهدت نقطة تحول هام في عام ٢٠١٩، عندما نجحت مصر في إقناع أطراف التفاوض -خاصة إثيوبيا- بقبول حضور الولايات المتحدة في المفاوضات، حيث ترى مصر أن إجراء المفاوضات في حضور شاهد دولي بحجم الولايات المتحدة يمكنه أن يشجع أطراف التفاوض الرئيسيين على تجنب إضاعة الوقت، والتصرف بروح تعاونية بناءة.

وكان من أهم نتائج مشاركة الولايات المتحدة في المفاوضات وضع سقف زمني للمفاوضات ينتهي في منتصف يناير ٢٠٢٠، عندما تلتقي الدول الثلاث في واشنطن، وبحضور وزير الخزانة الأمريكي، المسئول المفوض بهذا الملف من جانب إدارة الرئيس «ترامب»، لاتخاذ قرار بشأن الخطوة التالية حال إخفاق أطراف المفاوضات المباشرين في التوصل لاتفاق بحلول هذا التاريخ.

لقد تطورت منطقة شرق المتوسط خلال السنوات الثلاث الأخيرة بسرعة لتصبح نظامًا إقليميًّا ذا سمات وتفاعلات واضحة. ويتمحور النظام الإقليمي لشرق المتوسط حول اكتشافات الغاز تحت مياه شرق المتوسط، وما يتطلبه ذلك من ترسيم الحدود البحرية بين الدول المعنية، والتعاون في استخراج ونقل وتسييل وتصدير الغاز، وتوفير الحماية والتأمين الضروري للمنشآت ذات الصلة. ورغم حداثة إقليم شرق المتوسط، إلا أنه يتطور بسرعة بعد أن تم تدشين منتدى غاز شرق المتوسط، الذي يضمّ: مصر، وإسرائيل، وفلسطين، والأردن، وقبرص، واليونان. وسوف يكون على مصر والدول أعضاء المنتدى مواجهة تحرشات تركيا، التي تريد الفوز بنصيب في غاز المتوسط، وتقاوم ما يؤدي إليه ظهور لاعبين جدد وترتيبات جديدة في سوق الغاز الإقليمي لتراجع مكانتها في سوق الغاز الواصل إلى أوروبا.

لقد رفعت تركيا درجة التوتر في شرق المتوسط بعد أن قامت بإرسال سفن للتنقيب عن الغاز قبالة ساحل قبرص، في حماية قطع من الأسطول التركي، تطبيقًا لسياسة «إما أكون ضمن الرابحين، أو لا أحد يربح على الإطلاق». ورغم هذا، فمن غير المرجّح أن يأخذ هذا الصراع منحى عسكريًّا؛ إلا أنه سيتطلب درجة عالية من اليقظة والتنسيق والعمل الدبلوماسي الدقيق النشط من كافة شركاء شرق المتوسط.

بموازاة ذلك، تطورت الأزمةُ في ليبيا بسرعة خلال الشهور الأخيرة من عام ٢٠١٩، الأمر الذي يرشحها للتصاعد في العام الجديد، لا سيما وأن للأزمة الليبية آلياتها الخاصة المرتبطة بطبيعتها كأزمة بلد تتنازعه حكومتان، لا تتمتع أي منهما بشرعية كاملة. وقد دخلت الأزمة في هذا البلد منعطفًا خطيرًا بسبب تدخل تركيا على خط الصراع الداخلي في ليبيا، وأيضًا بسبب سعيها لربط الأزمة في ليبيا بالنزاع الجاري في شرق المتوسط، وذلك عبر البروتوكولين اللذين وقّعتهما تركيا مع حكومة طرابلس في أواخر نوفمبر ٢٠١٩، بشأن ترسيم الحدود في البحر لتعيين المناطق الاقتصادية، والتعاون العسكري بين الحكومتين.

وتطبيقًا للاتفاق العسكري، شرعت تركيا في نقل مسلحين حاربوا في مناطق شمال سوريا إلى طرابلس، كما نقلت معدات وخبراء تركيين إليها، الأمر الذي ينذر بتصعيد خطير للصراع في ليبيا، وبزيادة نشاط جماعات الإرهاب هناك. وسوف يكون على مصر العمل لتحصين حدودها ضد محاولات الاختراق من جانب الإرهابيين، كما سيكون عليها حرمان تركيا من تحقيق أي مكاسب في ليبيا، أو من بناء موطئ قدم دائم لها هناك، وإلا تحولت تركيا إلى جار لمصر، وهو تحول جيواستراتيجي لن يكون من السهل التعايش معه. ويستلزم تحقيق أهداف مصر في ليبيا التحلي بأعلى درجات الاستعداد الأمني والعسكري، كما يتطلب دبلوماسية نشطة تنسق المواقف مع الدول المعنية بأمن البحر المتوسط، في شمال إفريقيا وجنوب أوروبا.

أفريقيا
ECSS
حقوق الإنسان
السبيل إلى مكافحة الإرهاب
مصر ...
المستقبل يبدأ الآن
حسابات الردع و احتمالات الحرب
الأزمة الإيرانية
World Shifts
تحولات عالمية
سد النهضة
The Grand Ethiopian Renaissance Dam Crisis

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

إصدار خاص
قريباً ...

فريق عمل توقعات 2020

الهيئة الاستشارية

- د. محمد مجاهد الزيات
- اللواء/ محمد إبراهيم الدويري
- د. حسن أبو طالب
- د. جمال عبد الجواد
- د. محمد كمال
- د. دلال محمود
- مجدي صبحى

خبراء المركز

- د. محمد فايز فرحات
- د. خالد حنفي علي
- د. أحمد أمل
- د. توفيق أكليمندوس
- عزت إبراهيم
- د. رغدة البهي
- سعيد عكاشة
- أحمد عليبه

مشاركون من الخارج

- اللواء.د/محمد قشقوش
- اللواء/ ناجي شهود
- د. نورهان الشيخ
- د. مى مجيب
- هاني رسلان
- د. حمدي عبد الرحمن
- د. علي جلال معوض
- د. محمد عباس ناجي
- د. زينة المير
- د. أحمد قنديل
- د. خالد عليوي العرداوي
- د. رابحة سيف علام
- أحمد كامل البحيري
- محمد مصطفى عبدالرؤوف
- أحمد القلعي
- ياسمين أيمن
- سارة عبد العزيز سالم

فريق البحث بالمركز

- د. عمر الحسيني
- تقى النجار
- شادي محسن
- هبة شكري

الإخراج الفني

أحمد حسني

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

توقعات
2020

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

#ecsstudies